مفاتيح الإعراب

شرحٌ لكتابِ:

"الإعراب عن قواعدِ الإعراب"

لابنِ هِشامٍ الأنصاريِّ
رحمه الله

تأليف
أ. د. عَبْدُ المحسِنِ بنُ عَبْدِ العَزيزِ العَسْكَر
الأستاذ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

دار ابن الجوزي

مفاتح الإعراب

(ح) دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ١٤٤٤هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
العسكر، عبد المحسن بن عبد العزيز
مفاتح الإعراب شرح لكتاب الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاري./عبد المحسن بن عبد العزيز العسكر ـ ط١..- الدمام، ١٤٤٤هـ
١٣٦ص؛ ١٧×٢٤سم
ردمك: ٠ ـ ٤٣ ـ ٨٣٨٩ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨
١ ـ اللغة العربية ـ النحو أ. العنوان
ديوي ٤١٥,١ ١٤٤٤/٣٥٠٥

الطَّبْعَة الأُولَىٰ
١٤٤٤هـ

طبع على نفقة محسن كريم
جزاه الله خيرا

الباركود الدولي: 9786038389430

دار ابن الجوزي
للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية:
الدمام - حي الريان - شارع عثمان بن عفان
ت: ٠١٣٨٤٢٨١٤٦ - ٠١٣٨٤٦٧٥٩٣ ٠١٣٨٤١٢١٠٠
ص ب. واصل: ٨١١٤
الرمز البريدي: ٣٢٢٥٦
الرقم الإضافي : ٤٩٧٣
الرياض - ت: ٠٥٩٢٦٦٢٤٩٥
جوّال: ٠٥٠٣٨٥٧٩٨٨
الأحساء - ت: ٠١٣٥٨٨٣١٢٢
جدة - ت: ٠١٢٦٠١٠٠٦٣
جوّال: ٠٥٨٣٠١٧٩٥١

لبنان:
بيروت - ت: ٠٣/٨٦٩٦٠٠
فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١

مصر - القاهرة :
جوّال: ٠١٠٠٦٨٢٣٧٨٣
٠١١١٢٤٥٨٤٤٤ - ٠١٢٨١٩١٤٠٠١

aljawzi@hotmail.com
+966503897671
aljawzi
eljawzi
ibnaljawzi.com

مفاتيح الإعراب

مختصر

شرح لكتاب: "الإعراب عن قواعد الإعراب"

لابن هشام الأنصاري

رحمه الله

تأليف

أ. د. عبد المحسن بن عبد العزيز العسكر

الأستاذ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

دار ابن الجوزي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمدُ للهِ وحدَه، وصلَّى اللهُ وسلَّمَ عَلى مَن لا نبيَّ بعدَه، وعلَى آلِهِ وصحْبِهِ، ومَن تَبعهُمْ بإحسانٍ إلى يومِ الدِّينِ، **أَمَّا بعدُ:**

فإنَّ الاشتغالَ بالعلمِ تعلُّمًا وتعليمًا هو مُنيةُ المتمَنِّينْ، وأُنسُ المتعبِّدِينْ، وهو أشرفُ المطالبْ، وأعز المكاسبْ[1]، ومما يُروى عن

---

(١) السجعُ حِليةٌ وزينةٌ في الكلامِ، وهو مبنيٌّ على تسكينِ الأواخرِ وقفًا ووصلًا، نُطقًا وخطًّا؛ فإنَّ إجراءَ الإعرابِ على الأسجاعِ يفوِّت المقصودَ من السَّجعِ، وهو الجرسُ المؤثِّرُ؛ وهذا معروفٌ عند العلماءِ، وكلامهُم فيه كثيرٌ؛ فمن ذلك: قولُ الخطيبِ القَزْوينيِّ: «اعلَمْ: أنَّ فواصلَ الأسجاعِ موضوعةٌ على أن تكونَ ساكنةَ الأعجازِ موقوفًا عليها؛ لأنَّ الغرَضَ أن يُزاوَجَ بينها؛ ولا يَتِمُّ ذلك في كلِّ صورةٍ إلا بالوقف؛ أَلَا تَرَى أنك لو وصَلْتَ قولَهم: (ما أبعَدَ ما فاتَ، وما أقرَبَ ما هو آت)، لم يكن بُدٌّ مِن إجراءِ كلٍّ مِن الفاصلتَيْنِ على ما يقتضيه حكمُ الإعرابِ؛ فيفوتَ الغرَضُ مِن السجعِ؟! وإذا رأيتَهم يُخرِجُونَ الكَلِمَ عن أوضاعِها للازدواجِ في قولِهم: (إني لآتِيهِ بالغَدَايا والعَشَايا)؛ أي: بالغُدُواتِ، فما ظنُّك بهم في ذلك؟!». «الإيضاح في علوم البلاغة» (ص٣٦٤)، وأصلُ كلامِ القزوينيِّ هذا مأخوذٌ من كلامِ الزَّمخشَريِّ في مقدمةِ مقاماتِه، وللقزوينيِّ فضلُ الترتيبِ والتَّهذيبِ.

وقال القَلْقَشَنْديُّ: «وأمَّا بيانُ حُكْمِهِ [أي: السجعِ] في الوقفِ والدَّرْجِ، فاعلَمْ: أنَّ موضوعَ حكمِ السجعِ: أن تكونَ كلماتُ الأسجاعِ ساكنةَ الأعجازِ، موقوفًا عليها بالسكونِ؛ في حالَتَي الوَقْفِ والدَّرْجِ؛ لأنَّ الغرَضَ منها: المناسَبةُ بين القرائن، أو المزاوَجةُ بين الفِقَر؛ وذلك لا يَتِمُّ إلا بالوقف». «صُبْح الأعشى» (٢/ ٣٠٢).

وعلى ذلك: فالسجعُ في النَّثْر، حكمُهُ حكمُ القافيةِ في الشِّعْر؛ فكما يُسكَّنُ رَوِيُّ القوافي المقيَّدةِ في الشِّعْر، يُسكَّنُ رَوِيُّ قرائنِ السجعِ في النَّثْر؛ قال السَّكَّاكيُّ: =

أبي الدَّردَاءِ ﷺ قولُهُ: «كُنْ عالمًا، أَو مُتعلِّمًا، أَوْ مُستَمِعًا، وَلَا تَكُنِ الرَّابعَ فَتَهْلِكَ»[(١)]، قيل: يعنِي: مِمَّن لَا يَعلمُ، وَلَا يَتَعلَّمُ، وَلَا يَستمِعُ.

كُنْ عالمًا في النَّاسِ أو متعلِّمًا   أو سامِعًا فالعلمُ ثوبُ فخَارِ

أَلا وإنَّ أعظَمَ العُلومِ وخيرَها علومُ الشَّريعةِ: عقيدةً وتفسيرًا وحديثًا وفقهًا، ثم ما يتصلُ بها مِن علومِ الآلةِ المعينةِ على الفهمِ الصحيحِ لمعاني الكتابِ والسُّنةِ.

= «ومِن جهاتِ الحُسْنِ: الأسجاعُ؛ وهي في النَّثْرِ، كما القوافي في الشِّعْرِ». «مفتاح العلوم» (ص٤٣١).

ومِمَّا ورَدَ في الحديثِ مِن ذلك: قولُ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ: «كانوا يَرَوْنَ أنَّ العُمْرةَ في أشهُرِ الحَجِّ مِن أفجَرِ الفجورِ في الأرضِ، ويَجعَلُونَ المحرَّمَ صَفَرًا، ويقولون: «إِذَا بَرَأَ الدَّبَرْ، وَعَفَا الأَثَرْ، وَانْسَلَخَ صَفَرْ، حَلَّتِ العُمْرَةُ لِمَنِ اعْتَمَرْ...» الحديثَ، أخرجه البُخاريُّ (١٤٨٩)، ومسلمُ (١٢٤٠)؛ قال النَّوَويُّ في «شرحِ مسلمٍ» (٨/ ٢٢٥): «وهذه الألفاظُ تُقرَأُ كلُّها ساكِنةَ الآخِرِ، ويُوقَفُ عليها؛ لأنَّ مرادَهُم السَّجْع».

ومنه أيضًا: حديثُ أُمِّ زَرْعٍ عند البخاري (٤٨٩٣) ومسلم (٢٤٤٨)، وفيه: «قَالَتِ التَّاسِعَةُ: زَوْجِي رَفِيعُ العِمَادْ، طَوِيلُ النِّجَادْ، عَظِيمُ الرَّمَادْ، قَرِيبُ البَيْتِ مِنَ النَّادْ»؛ قال النَّوَويُّ ـ تعليقًا على ما وجَدَهُ في نُسَخِ «مسلِم»: (النَّادِي) ـ قال: «هكذا هو في النُّسَخِ: (النَّادِي) بالياءِ، وهو الفصيحُ في العربيَّةِ، لكنَّ المشهورَ في الروايةِ: حَذْفُها؛ لِيَتِمَّ السجع» (١٥/ ٢١٥). اهـ. وعلى ذلك يجبُ مراعاةُ **أمرينِ** عندَ الوقوفِ على الأسجاعِ:

الأول: حذفُ نقطتَيْ هاءِ التأنيث؛ كَمَا في قولِهِ ﷺ: **«أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّهْ، مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ وَهَامَّهْ، وَمِنْ كُلِّ عَيْنٍ لَامَّهْ»** البخاري (٣١٩١).

الثاني: حذفُ الفتحةِ الثانيةِ في تنوينِ المنصوبِ؛ كقولِهِ ﷺ: **«اللَّهُمَّ أَعْطِ مُنْفِقًا خَلَفَا، وَأَعْطِ مُمْسِكًا تَلَفَا»** البخاري (١٣٧٤) ومسلم (١٠١٠).

(١) «تنبيهُ الغافلين» (ص٤٣٦)، «جامع بيان العلم» (١/ ١٤١).

ولقد كان مِن تَيسيرِ اللهِ لراقمِ هذِهِ الحُروفِ أنْ شاركَ في الدَّورةِ التأصيليَّةِ العِلْميةِ التي أقامتها ـ مشكورةً ـ الرئاسةُ العامَّةُ لشؤونِ المسجِدِ الحرامِ والمسجِدِ النَّبويِّ في المسجِدِ النَّبَويِّ ـ عمَرَه اللهُ بذكرِهِ ـ في أربعةِ أيامٍ مِن صيفِ عامِ ثمانيةٍ وثلاثينَ وأربعمئةٍ وألفٍ من الهجرةِ، بَدْءًا مِن يومِ السبتِ سابعِ شوالٍ إلى يومِ الثَّلاثاءِ العاشرِ مِنَ الشَّهرِ المذكُورِ.

وقُدِّر أن يكونَ نَصيبي في تلكَ الدَّورة شرحَ كتابَ «الإعرابْ عن قواعدِ الإعرابْ» للعلَّامةِ جمالِ الدِّين ابنِ هشامٍ الحنبلِيِّ الأنصاريِّ المتوفَّى سنة (٧٦١هـ) تغمَّدَه اللهُ برحمتِهِ، وقد سُجِّل الشَّرحُ كاملًا وفُرِّغ، وللهِ الحمدُ والمنَّةُ.

ولما رأيتُ اغتباطَ الطلابِ بهذا الكتابِ آنذاكَ، معَ ما قُدِّم لهم مِن شرحِهِ، رغبتُ في أن يكونَ هذا الشرحُ مكتوبًا حتَّى يعمَّ النفعُ بِهِ، فرُبَّ قارئٍ له أوعَى من حاضِر لشرحِهِ، وفضلُ اللهِ واسعٌ، وبركاتُ العلم لا تنقطعُ؛ فحرَّرتُه وهذَّبتُه؛ لأنَّ لغةَ التحريرْ تباينُ لغةَ التقريرْ، وطويتُ كثيرًا من الكلامِ؛ ليكونَ شرحًا متوسطَ الحجْمْ، ميسور الفهْمْ، ولم أزلْ أقلبُ النَّظرَ في عباراتِهِ، وأتأمَّل في أمثلتِهِ وشواهدِهِ، تعديلًا وتبدِيلًا، حتى بسَقتْ شجرتُهْ، وأينَعتْ ثمرتُهْ، وأضحَى على النَّحوِ الذي تراهُ بين يديكَ، فعسَى أن يكونَ من العملِ الصَّالح المذخورْ، ومن التجارة الرَّابحة التي لا تبورْ، وسميته «مفاتحَ الإعرابِ»، والمفاتِحُ جَمْعُ مِفْتَاح ومِفْتَح، وَهُما فِي الأصْلِ: كلُّ مَا يُتَوَصَّل بِهِ إِلَى اسْتِخْرَاجِ مُغْلقَات يَتَعذَّر الوُصُول إِليهَا، وأنا قصَدتُ بشرحِي لهذا الكتابِ أن يكونَ كاشفًا لما استبْهمَ من مقاصدِهْ، مجلِّيًا لما خَفِي من فرائدِهْ وفوائدِهْ، وما تَوفيقِي إلا باللهِ.

ولنْ أعرِّفَ بمؤلفِ الأصلِ؛ لشهرتِهِ، وانتشارِ ترجمتِهِ في كتبِ التراجمِ، وفي مقدماتِ مؤلفاتِهِ المحقَّقةِ، ولكنِّي أذكِّر القارئَ الكريمَ **بأمرين**:

أولهما: أنَّ مؤلفَ كتابِ «الإعرابْ عن قواعدِ الإعرابْ» يكادُ يكونَ إمامَ هذا الفنِّ في عصرِهِ، وما تلاه من العصُور، حتَّى قيلَ: إنه أنْحى مِن سِيبويه، كمَا يَشهد لذلك اختياراتُه النَّحويَّةُ، وآراؤُهُ الفذَّةُ، ومصنَّفاتُه التي عكَفَ النَّاسُ عليها تعليقًا وشرحًا وتدريسا.

الثاني: أهميَّة الكتابِ نفسِهِ، وأهميَّتُهُ نابعةٌ من كونِهِ كالمختصرِ لكتاب «مُغني اللَّبيبِ» للمصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ، الذي هو أصلٌ برأسِهِ في كتُبِ النَّحوِ العربيِّ؛ فقد كتبَه مؤلِّفُه بعد استواءِ النَّحوِ على سُوقِه، واستقرارِ قواعدِه، بَيْدَ أنه لم يَسِرْ فيه على منهاجِ السَّابقين في ترتيبِ الأبوابِ؛ بل عرضَ النَّحو بطريقةٍ أخرى، وذلكَ أنه جعلَ الكتابَ في **قِسمين** كَبيرين، **أولهما**: للأدواتِ وحروفِ المعَاني، **والثَّاني**: للجُملةِ وأحكامِها وشبهِ الجُملةِ، وأتبعَ ذلكَ بأحكامٍ وقواعدَ وكلِّياتٍ يحتاجُها المعرِبونَ والمفسِّرون، وعرَض فيه لكثيرٍ مِن آياتِ الذِّكر الحكيمِ بالدَّرسِ والتَّحليلِ وتطبيقِ القواعِدِ عليها، ولهذا نبَّه المصنِّفُ بأَخَرةٍ على أنَّه وضعَه «لإِفَادَة متعاطي التَّفْسِيرِ والعَربيَّةِ جميعًا»(١).

بَيْدَ أنَّ «مغني اللبيب» الذي هذَا شأنُهُ متولِّدٌ من كتابِ «الإعرابْ عن قواعِدِ الإعرابْ»، فقد ذكرَ المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ في دِيباجةِ «المغني» أنَّه لما رأَى إقبالَ الطُّلابْ على كتابِ «الإعرابْ»، ووقفَ على إعجابِهم به، رأى

(١) «مُغني اللَّبيبِ» (ص٨٥٣).

بنظره الصائبْ، وفكره الثاقبْ أن يعيدَ تأليفَه مرةً أخرى، فطفقَ يكتبُهُ بتوسعٍ كبيرٍ؛ فكانَ هذا الكتابُ «مغني اللبيبِ».

وإذا كانَ ابنُ هشام قد اعتنَى بكتابِ «الإعرابْ عن قواعِدِ الإعرابْ» ببسطِ مباحثِهِ في «مغني اللبيبِ»، فإنه عادَ إليهِ نزلةً أخرى، واختصرَهُ في كتابٍ سمَّاه «الموارِدْ إلى عَين القواعِدْ»، ويسمَّى أيضًا «النكتَ المختصرةَ من قواعِدِ الإعرابِ» و«القواعدَ الصُّغرى»[1]، وأحسبُ أنَّ غرضَه بهذا الاختصارِ تعميمُ النفعِ بالكتاب، لتستفيدَ منه جميعُ الطَّبقاتِ من المتعلِّمين.

فابنُ هشامٍ حفيٌّ بهذا الكتابِ «الإعرابِ» كما ترى، فتارة يبسُطُه، وتارة يختصِرُه، وما ذلكَ إلا دليلُ أهميَّتِه عندَه، وعلوِّ شأنِه لديهِ، وقد فطَنَ العلماءُ إلى مكانَةِ هذا الكتابِ، فاعتَنَى بشرحِهِ غيرُ واحدٍ من العلماءِ المتقدِّمينَ، قدَّسَ اللهُ أرواحَهم، ونوَّرَ اللهُ ضرائحَهم، أما المتأخِّرونَ من أبناءِ زمانِنا فعنايتُهُم بهذا الكتابِ قليلةٌ، إذا ما قُورنتْ بحفاوتِهم بـ «الآجُروميَّةِ» و«ألفيَّةِ ابنِ مالكٍ»، وعلى هذا فتُشكرُ الرئاسةُ العامَّةُ لشؤونِ المسجدِ الحرامِ والمسجدِ النَّبويِّ، إذْ رأتْ اعتمادَ شرحِ هذا الكتابِ في المسجدِ النَّبويِّ؛ لما في ذلكَ من التنبيهِ إليهِ والدَّلالةِ عليهِ، ولفتِ الأذهانِ إلى ما حواهُ من القواعِدِ الكليَّةِ والتطبيقاتِ الإعرابيَّةِ، فهُو على الحقيقةِ متمِّمٌ لما يدرسُهُ المتعلِّمونَ منْ نحوِ «الآجُروميَّةِ» و«الألفيَّةِ»، وفيه خلاصَةٌ لكثيرٍ من قواعدِهِما.

---

(١) نَشرها حسن إسماعيل مروة في كتابِهِ «مِن رسائلِ ابنِ هشامٍ النَّحويَّةِ» باسم «القواعِدِ الصُّغرى».

هذا؛ وإنَّ على طالبِ العلمِ ألَّا يستنكِفَ عن الاستمْرارِ والتوسُّعِ في دراسَةِ العربيَّةِ؛ فإنَّ تقدُّمَه في علومِ الشريعةِ مرهونٌ بتقدُّمِهِ في العربيَّةِ؛ فمَن كانَ مبتدئًا في فهْمِ العربيَّةِ - كمَا يقولُ الشاطبيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ - فهو مبتدئٌ في فهمِ الشَّريعةِ، أو متوسطًا فهو متوسِّطٌ في فهْمِ الشَّريعةِ، والمتوسِّطُ لم يبلغْ درجةَ النِّهايةِ؛ فإنِ انتَهى إلى درجةِ الغايةِ في العربيَّةِ كانَ كذلكَ في الشريعة[1].

أَلا ما أجملَ هذهِ الكلمةَ مِن هذا العالم العبقري! وما أصدَقها! فإن الشَّريعةَ كلَّها وعلومَ الشريعةِ بعامةٍ قائمةٌ على معرفَةِ اللُّغةِ، ولهذا قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّة: «اللُّغةُ العربيَّةُ من الدِّينِ، ومعرفتُها فرضٌ واجبٌ؛ فإنَّ فهْمَ الكتابِ والسنَّةِ فرضٌ، ولا يُفهمانِ إلا بفهم اللُّغةِ العربيَّةِ، وما لا يَتمُّ الواجبُ إلَّا بِه فهو واجبٌ»[2]، وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «اللِّسانُ العربيُّ شعارُ الإسلامِ وأهلِه، واللُّغاتُ مِن أعظمِ شعائِرِ الأُممِ التي بها يتميَّزون»[3].

أسألُ اللهَ العظيمَ الكريمْ، أن يهدينَا صراطَه المستقيمْ، وأن يمنحنَا من جودِهِ الواسعِ وكرمِه العميمْ، وأسألُه تعالَى أن يُسبغَ عليهِ ذيلَ القَبولِ والرِّضا كما أسبغَ على أصلِهْ، وأن ينفعَ به كلَّ من نظرَ فيه أو دلَّ عليهِ، بمنِّه تعالى وفضلِهْ، وصلَّى اللهُ وسلَّمَ على محمَّدٍ وآلِه وصحبِه ومن اتَّبعَ بإحسانٍ.

---

(١) «الموافقات» (٥/ ٥٣).

(٢) «اقتضاء الصراطِ المستقيم» (١/ ٥٢٧).

(٣) السابق (١/ ٥١٩).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ (١)

قالَ الشَّيخُ الإمامُ(٢) العالِمُ العاملُ، جَمالُ الدِّينِ بنُ هِشامٍ ـ نفَعَ اللهُ المسلِمِينَ ببَرَكَتِه(٣) ـ:

أمَّا بعدَ(٤)، حَمْدِ اللهِ حقَّ..

(١) قد تكونُ هذه البَسْملةُ مِنَ النُّسَّاخِ؛ بدليلِ قولِهِ بعدَهُ: «قال الشَّيخُ الإمامُ...»، والظَّنُّ أنَّ المؤلِّفَ نَفْسَه بَسْمَلَ، والابتداءُ بالبَسْملةِ مِنَ التأسِّي بكتابِ اللهِ، فأوَّلُ آيةٍ فيه: البَسْملةُ، وكذلك مِنَ الاقتداءِ بالنبيِّ ﷺ؛ فإنَّه يَبتدِئُ بالبَسْملةِ في كثيرٍ مِن أحوالِهِ، ومِنها مُكاتَباتُهُ، كما في كِتابِهِ إلى هِرَقْلَ الذي خرَّجَه الشَّيخانِ عنِ ابنِ عبَّاسٍ أنَّ النبيَّ ﷺ كتَبَ إلى هِرَقْلَ: «**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ، مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ**» البخاري (٧)، ومسلم (١٧٧٣).

(٢) الإمامُ هو المُقتدَى به المَتبوعُ، وابنُ هِشامٍ الأنصاريُّ إمامٌ مجتهدٌ في النَّحوِ مُجدِّدٌ، لم يلتزِمْ بآراءِ البَصْريِّينَ؛ بلْ يأخُذُ رأيَ الكوفِيِّين إذا أيَّدَهم السَّماعُ، واستشهَدَ بالحديثِ النبويِّ، وهو صَاحبُ مَدرسةٍ، وكَثيرٌ من مصَنَّفاتِهِ هيَ المعتَمَدُ في تَدريسِ النَّحوِ في مَعَاقلِ التَّعليم.

(٣) ببرَكَتِه: هذا اللَّفظُ كثيرًا ما يَردُ عَلينا في المصَنَّفاتِ، وهو لفظٌ مُجمَلٌ؛ يَحتمِلُ أنَّ الناسخَ هنَا يريدُ بَركَةَ عِلمِه، أو بَركَةَ ذاتِهِ، وأهلُ الغُلُوِّ يعتقِدونَ البَركَةَ في ذاتِ الشيخِ، ويَرْجُون أن ينالوا منها! والصَّحيحُ: أنَّ الخيرَ والبَرَكَةَ إنَّما تُنالُ بما يُؤخَذُ مِنَ الشيخِ مِنَ العلمِ النافعِ، وما يحصُلُ به مِنَ القُدوةِ الحَسَنةِ، فنَقولُ هنَا ـ ونحنُ لا نَعرِفُ الناسخَ وما يعتقِدُ ـ: المقصُود بهذا الدُّعاءِ: نفَعَ اللهُ المسلِمِينَ ببَرَكَةِ عِلمِ ابنِ هِشامٍ.

(٤) أمَّا بعدَ: (أمَّا) نائبةٌ مَنابَ الشَّرطِ، وفيها معنى الشَّرطِ وفعلُهُ، والفاءُ لازمةٌ في جوابِها غالبًا، فـ(أمَّا) نائبةٌ عن أداةِ الشرطِ (مَهْمَا) وفعلِهِ، قال ابنُ مالكٍ في الألفيَّة:

أَمَّا كَـ: مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ، وَفَا ... لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوبًا أُلِفَا

وقولُه: «أَمَّا بعدَ حمدِ اللهِ»: (بعدَ): منصوبٌ على الظَّرْفيةِ الزَّمانيةِ، وهو مُضافٌ، =

حَمْدِهِ[١]، والصَّلاةِ والسَّلامِ[٢] ....

= و(حمدِ اللهِ): مضافٌ إليه، هكذا جاءَ في هذه النُّسخةِ، والنُّسخةِ التي عليها شرحُ الأزهريِّ، وهو أسلوبٌ استعملَهُ طائفةٌ مِن العلماءِ من المتقدمينَ والمتأخرينَ، قالَ ابنُ الأنباريِّ في «الزاهر» (٢/ ٣٤٩): «قالَ اللُّغويُّون: معنَى (أمَّا بعدُ): أمَّا بعدَ الكلامِ المتقدِّمِ، وأمَّا بعدَ ما بلغَنَا مِن الخَبَر، فحذفُوا ما كانتْ (بعدُ) مضافةً إليهِ، فضُمَّت، ولو تُرِكَ الذي هيَ إليه مضافةٌ، لفُتِحتْ ولم تُضمَّ، كقولهم: أمَّا بعدَ حمدِ اللهِ، والصَّلاةِ على نبيِّهِ فإنِّي أقولُ: كَذا وكَذا، لا يجوزُ ضمُّها في هَذا الكَلامِ، فإذا أُفرِدتْ ضُمَّت» اهـ، وقالَ ابنُ حجَر في «فتحِ البَاري» (٢/ ٤٠٦): «وقد كَثُر استعمالُ المصنِّفينَ لها بِلفْظِ (وبعدُ)، ومنهُم مَن صدَّرَ بها كَلامَهُ فيقولُ في أوَّلِ الكِتابِ: أمَّا بعْدَ حَمدِ اللهِ فإنَّ الأمْرَ كَذَا، ولا حَجْرَ في ذَلكَ».

والذي أَراهُ أنَا أنَّ الأَولى أن يُقالَ: (أمَّا بعدُ)؛ فإنَّ هَذَا هُوَ سَنَنُ العربِ في كلامها، وهُوَ الوارِدُ في كَلامِ أفصحِ الفُصَحاءِ النبيِّ العربيِّ الهاشميِّ ﷺ، و(بَعْدُ) في هذا السِّياقِ مَبْنيةٌ على الضَّمِّ في محلِّ نصبٍ؛ لأنَّ المضافَ حُذِفَ ونُوِيَ معناه، فـ(بَعْدُ) مقطوعٌ عنِ الإضافةِ لفظًا لا معنًى، إذن الأصلُ (أمَّا بعدُ) بالبناءِ على الضَّمِّ، وجاءَ في نُسخةِ الشارحِ الكافِيَجي «أمَّا بعدُ، فهذه فوائدُ»، وهذا حسنٌ، والمثبتُ في المتْنِ أعْلاهُ لا نَدرِي أَهُوَ مِنَ المؤلِّف أم من النَّاسِخِ، والعلم عندَ اللهِ تعالى.

(١) حَقَّ حَمْدِه؛ أي: واجبَ حَمْدِهِ الذي يَليقُ به تعالى، وهو مِن إضافةِ الصِّفةِ إلى الموصوفِ، كقولِهِ تعالى: ﴿وَجَٰهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ﴾ [الحج: ٧٨]، فقولُه: «حَقَّ»: منصوبٌ على أنَّه المفعولُ المُطلَقُ المُبيِّنُ للنَّوعِ، وأصلُ المعنى: احمَدُوا اللهَ حمدًا حقًّا، وإضافةُ حمدِ إلى الضَّميرِ العائدِ على اللهِ؛ لأدنَى مُلابَسةٍ؛ أي: حَقَّ الحمدِ لأجلِهِ تعالى، والحمدُ: هو الثَّناءُ على المَحمودِ مع المَحبَّةِ والتَّعظيمِ، فإذا لم يكنْ هناك مَحَبَّةٌ ولا تعظيمٌ فهو مدحٌ، يقولُ النَّوَويُّ رَحِمَهُ اللهُ في كتابِهِ «الأذكارِ» (ص١١٢): «يُستحَبُّ الحمدُ في ابتداءِ الكتبِ المُصنَّفةِ، والدُّروسِ، وفي ابتداءِ المُدرِّسِينَ، وفي قِراءاتِ الطُّلَّابِ بين المعلِّمين، وأحسَنُ الصِّيَغِ في ذلك: الحمدُ لله ربِّ العالَمِينَ».

(٢) جمَعَ بينَ الصلاةِ والسَّلامِ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]، خلافَ ما يَفعلُهُ بعضُ المؤلِّفِينَ من كَونهم يقتصرونَ على الصَّلاةِ فَقط أو السَّلامِ فَقط.

على سيِّدِنا[(١)] وعَبْدِهْ[(٢)]، محمَّدٍ[(٣)] وآلِهِ[(٤)] مِن بَعْدِهْ؛ فهذه[(٥)] فوائدُ جَليلةٌ[(٦)]

---

(١) السيِّدُ: هو رئيسُ القومِ، وكبيرُهم الذي يُفزَعُ إليه في الحوائجِ، والقائمُ على مَصالِحِهم، وهو منطبِقٌ على النبيِّ ﷺ؛ بلْ أخبرَ ﷺ عن نفسِهِ فقال: «**أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ**» رواهُ ابنُ ماجه (٤٣٠٨) عن أبي سعيدٍ رضي الله عنه، وصحَّحه الألبانيُّ، وفي حديثِ أبي هُريرةَ رضي الله عنه في حديثِ الشَّفاعةِ: «**أَنَا سَيِّدُ القَوْمِ يَوْمَ القِيَامَةِ**» (البخاريّ ٣١٦٢) و(مسلم ٢٢٧٨)، لكنْ لا يَنبغي التِزامُ لفظِ السيِّدِ كلَّما ذُكرِ النبيُّ ﷺ؛ فإنَّ الصَّحابةَ رضي الله عنهم لمَّا سألُوه ﷺ عن كيفيةِ الصلاةِ عليه، قال: «**قولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ...**» الحديثَ. (البخاري ٣٣٦٩) و(مسلم ٤٠٥)، ولم يذكُرْ لفظَ السيِّدِ.

(٢) العُبوديَّةُ والرِّسالةُ هما أعلَى أوصافِ النبيِّ ﷺ وأفضَلُها؛ فإنَّ اللهَ وصَفَ نَبيَّه بالعبوديةِ في المَقاماتِ العُليا، في مَقامِ التَّحَدِّي والدِّفاعِ عنه، وفي بيانِ تكريمِهِ بالإسراءِ والمِعراجِ، وفي بيانِ إنزالِ القرآنِ عليه، قال تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣]، وقال سبحانَه: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١]، وقال ﷻ: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ ۝١٠﴾ [النجم: ١٠]، وقال ﷺ مُخبِرًا عن عُبوديَّتِه للهِ: «**إِنَّما أَنَا عَبْدُه، فَقُولُوا: عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ**» [البخاريّ (٣٤٤٥) عن عمرَ رضي الله عنه].

(٣) قولُهُ: (محمَّد) عطفُ بيانٍ من (عبده)؛ لأنَّ السيِّدَ والعبدَ وصفٌ عامٌّ، فلمَّا قال: (محمَّدٍ) بيَّنَ المرادَ به، فهو عطفُ بيانٍ، ويُجوِّزونَ إعرابَه بدَلًا.

(٤) آلُ الرَّسولِ هُمْ: أتباعُهُ على دِينِه، هذا إذا ذُكروا على الإفرادِ، وإذا ذُكِرَ معهم الأتباعُ، فيكونُ المرادُ بالآلِ هم: المؤمنِينَ مِن أهلِ بيتِهِ، ويُرادُ بالأتباعِ: جميعُ المؤمنِينَ مِن أُمَّتِه إلى يوم القيامةِ، هذا؛ وقد منَعَ بعضُ أهلِ اللُّغةِ إضافةَ الضميرِ إلى الآلِ، مِنهم الكِسائيُّ والنَّحَّاسُ، والصَّوابُ: جوازُه، وله شواهِدُ، مِنها قولُ عبدِ المُطَّلبِ:

وَانْصُرْ عَلَى آلِ الصَّلِيـ ... ـبِ وَعَابِدِيهِ الْيَوْمَ آلَكْ

(٥) وقعتِ الفاءُ في جوابِ (أمَّا)، و(هذه) اسمُ إشارةٍ في محلِّ رفعٍ لمُشارٍ إليه إمَّا حقيقةً أو مجازًا، حقيقةً بأن يكونَ قد كتَبَ المصنِّف الكتابَ أوَّلًا ثُمَّ وضَعَ مُقدِّمتَهُ آخِرًا، فهو يُشيرُ إليهِ مَوجودًا، أو أنَّ هذه القواعدَ حاضرةٌ في ذِهْنِه، فهو يُشيرُ إليها تجوُّزا.

(٦) أي: عظيمةٌ.

في قواعِدِ(١) الإعرابْ(٢)، تَقتفي بمُتأَمِّلِها جادَّةَ الصَّوابْ(٣)، وتُطلِعُه - في الأَمَدِ(٤) القصيرِ - على نُكَتٍ كثيرٍ مِنَ الأبوابْ(٥)، عَمِلْتُها عَمَلَ مَنْ طَبَّ لِمَنْ حَبَّ(٦)، وسَمَّيتُها(٧) بـ: (الإعرابْ، عن قواعدِ

---

(١) القواعدُ: جمعُ قاعدةٍ، وهي القانونُ الكُلِّيُّ المنطبِقُ على جُزئياتِهِ؛ لتُعرَفَ أحكامُها به، فقولُنا: الفاعلُ مرفوعٌ، قانونٌ كُلِّيٌّ ينطبِقُ على زيدٍ، وبكرٍ، وخالدٍ؛ مِن: قامَ زيدٌ، وجلَسَ بكرٌ، وسافَرَ خالدٌ.

(٢) الإعرابُ له مَعَانٍ في اللُّغةِ، مِنها: البيانُ والإفصاحُ، كما في قولِه ﷺ: «**وَالثَّيِّبُ تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا**». [رواه الإمام أحمدُ في «المسند» (١٧٧٢٢) (ط. الرسالة)، وابنُ ماجهْ (١٨٧٢)، قال محققو المسند: صحيح لغيره]

والإعرابُ في الاصطلاحِ: تغييرُ أواخِرِ الكَلِمِ؛ لاختلافِ العواملِ الداخلةِ عليه لفظًا أو تقديرًا.

(٣) تَقتفي مِنَ الاقتِفاءِ، وهو الاتِّباعُ، تقولُ: اقتفَيتُ أثَرَه، إذا تَبِعْتَه، والمُتأمِّلُ هو الناظرُ بعينَيِ البصَرِ والبَصيرةِ، والجادَّةُ: وسَطُ الطَّريقِ، والطَّريقُ الأعظَمُ الذي يَجمعُ الطُّرُقَ، ويُجمَعُ على (جَوَادَّ)، والصَّوابُ: ضِدُّ الخطَأِ، والضَّميرُ: الهاءُ في (مُتأمِّلِها) يعودُ على فوائدَ أو قواعدَ؛ أي: مُتأمِّلِ هذه الفوائدِ والقواعدِ، والمعنى: تَجعلُ مُتأمِّلَها تابعًا طريقَ الصَّوابِ.

(٤) أي: الزَّمَنِ.

(٥) النُّكَتُ جمعُ نُكْتةٍ، مِثلُ نُقْطةٍ ونُقَطٍ، والنُّكْتةُ هي: اللَّطيفةُ والفائدةُ العِلميةُ التي تُستخرَجُ بدِقَّةِ نَظَرٍ، مأخوذةٌ مِن: نَكَتَ الأرضَ بقَضيبٍ، إذا أثَّرَ فيها، وقولُه: «تقتفي بمُتأمِّلِها... وتُطلِعُه» هذا مِنَ الإسنادِ المَجازيِّ.

(٦) أي: كعَمَلِ مَن طَبَّ لمَن حَبَّ، وهذا مَثَلٌ معروفٌ، و(حَبَّ) لغةٌ في (أحَبَّ)، و(طَبَّ) مِنَ الطِّبِّ، يقالُ: طَبَّهُ يَطِبُّه، ويَطُبُّه: إذا داوَاهُ، يقالُ: فعَلْتُه فِعْلَ مَن طَبَّ لمَن حَبَّ؛ أي: فِعْلَ الطَّبيبِ الناجحِ لمَن يُحِبُّه، ومعنَى كلامِ المؤلِّفِ ابنِ هِشامٍ رحمه الله يقولُ: إنَّني اجتهَدتُ لك أيُّها القارئُ، وبالَغْتُ في النُّصحِ، كما يجتهِدُ الطَّبيبُ للمَريضِ الذي يُحِبُّه.

(٧) أي: وسمَّيتُ هذه الفوائدَ.

الإعرابْ)[١]، ومِنَ اللهِ أَستمِدُّ[٢] التَّوفيقْ، والهِدايةَ[٣] إلى أقوَمِ طريقْ[٤]، بمَنِّهِ[٥] وكَرَمِه[٦].

وتَنحصِرُ[٧] في أربعةِ أبوابٍ[٨]:

---

(١) الفعلُ (سمَّى) مِنَ الأفعالِ التي تَتعدَّى إلى المفعولِ الثاني بحرفِ جرٍّ، ويَجوزُ حذفُ الحرفِ على الاتِّساعِ، تقولُ: سمَّيتُ ابنِي بزَيدٍ، وسمَّيتُه زيدًا، وفي هذه التَّسميةِ من المصنِّف سجعٌ وجِناسٌ ظاهِرٌ حسَنٌ، وهو جِناسٌ تامٌّ، الإعرابُ الأُولَى: الإبانةُ، والثانيةُ: الإعرابُ الاصطلاحيُّ؛ وسببُ التَّسميةِ: أنَّ الرِّسالةَ لها اختِصاصٌ بمَعرفةِ الإعرابِ، فهي تَسْمِيَةٌ مُطابِقةٌ للمَضمونِ.

(٢) الاستِمدادُ: طلَبُ المَدَدِ، وتُوُسِّعَ فيه لمُطلَقِ الطلَبِ، وقُدِّمَ الجارُّ والمجرورُ؛ للحصرِ؛ أي: مِنَ اللهِ وحدَهُ أطلُبُ المَدَدَ لا مِن غيرِه، كقولِه تعالى: ﴿عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا﴾ [الأعراف: ٨٩]، والتَّوفيقُ: شرحُ الصَّدرِ لقَبولِ الحقِّ، وضِدُّه: الخِذلانُ. قال ابنُ القيِّم: «أجمَعَ العارفونَ بالله أنَّ التَّوفيقَ، هو ألَّا يَكِلَك اللهُ إلى نَفْسِك، والخِذلانُ: أن يَكِلَك إلى نَفْسِكَ». «مدارجِ السالِكِينَ» (١/ ٤١٥).

(٣) الهِدايةُ في نُصوصِ الشَّرعِ **نوعانِ**:
١ ـ هِدايةُ الدلالةِ والإرشادِ إلى الحقِّ.
٢ ـ هدايةُ الإلهامِ والتَّوفيقِ.
ولعلَّ ابنَ هِشامٍ ﷺ أرادَ النوعَينِ معًا، وهذا ما أُمِرْنا أن نَسأَلَه اللهَ تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، وضِدُّ الهِدايةِ: الإضلالُ، فإن كانَ ابنُ هِشامٍ أرادَ ذلك، فعطفُ الهِدايةِ على التَّوفيقِ مِن عطفِ العامِّ على الخاصِّ.

(٤) أي: أعدَلِه وأسرَعِه وُصولًا إلى المَطلوبِ، مِن إضافةِ الصِّفةِ إلى المَوصوفِ؛ للسَّجعِ.

(٥) أي: إنعامِه.

(٦) أي: جُودِه، وهذا مِنَ التَّوَسُّلِ إلى اللهِ بصِفاتِه، ومِن أسمائِه تعالى: المَنَّانُ والكَريمُ والأكرَمُ.

(٧) أي: هذه الفَوائدُ أو القواعدُ.

(٨) **هي**: ١ ـ الجُملةُ وأحكامُها. ٢ ـ الجارُّ والمَجرورُ. ٣ ـ تفسيرُ كلماتٍ يَحتاجُ إليها المُعرِبُ. ٤ ـ الإشاراتُ إلى عِباراتٍ مُحرَّرةٍ.

البابُ الأوَّلُ

في الجُملةِ وأحكامِها

وفيه أربعُ مَسائِلَ

المَسألةُ الأُولى

في شَرْحِها(١)

اعلَمْ(٢) أنَّ اللَّفظَ المفيدَ(٣) يُسمَّى: (كَلَامًا) و(جُملةً). ونَعني بالمُفيدِ: ما يحسُنُ السكوتُ عليه(٤). وأنَّ الجُملةَ أعَمُّ مِنَ الكلامِ، فكُلُّ كلامٍ جُملةٌ، ولا يَنعكِسُ(٥). أَلَا تَرَى أنَّ نحوَ: (إنْ قامَ زيدٌ) - مِنَ قولِكَ: (إنْ قامَ زيدٌ قامَ عَمرٌو) - يُسمَّى جُملةً(٦)، ولا يُسمَّى كلامًا؛ لأنَّه لا يحسُنُ السكوتُ عليه(٧).

---

(١) أي: في شرحِ الجُملةِ، وبيانِ أحوالِها، وبيانِ النِّسبةِ بينَها وبينَ الكلامِ بالعُمومِ والخُصوصِ، وتعريفِ الجُملةِ الاسمِيَّةِ والفِعليةِ، وإيضاحِ الجُملةِ الصُّغرى والكُبرى. . . إلخ.

(٢) قوله: «اعْلَمْ» كَلِمةٌ يُؤتَى بها للتَّنبيهِ على ما بعدَها.

(٣) أي: المُركَّبَ الإسناديَّ.

(٤) مِثلُ: قامَ زيدٌ، سافَرَ عليٌّ، (الدِّينُ النَّصِيحَةُ)، فهذا كلامٌ مُفيدٌ، لكنْ: إن قامَ زيدٌ، إن سافَرَ عليٌّ، غيرُ مُفيدٍ؛ لأنَّ السامعَ ينتظِرُ الجوابَ، فلا يحسُنُ السُّكوتُ عليه.

(٥) ولا ينعكِسُ؛ أي: ليسَ كلُّ جُملةٍ كلامًا؛ فالحاصلُ: أن الجُملةَ أعَمُّ مِنَ الكلامِ؛ لأنَّ الجُملةَ تُطلَقُ على التَّركيبِ المُفيدِ وغيرِ المُفيدِ، أمَّا الكلامُ فلا يُطلَقُ إلَّا على التَّركيبِ المُفيدِ.

(٦) قولُه: «يُسمَّى جُملةً»؛ لأنَّها ذاتُ إسنادٍ؛ فَفِيها مُسنَدٌ ومُسنَدٌ إليه: فِعلٌ وفاعِلٌ.

(٧) فهو غيرُ مُفيدٍ، أعني: (إنْ قام زيدٌ)؛ لأنَّ فِعلَ الشَّرطِ يَحتاجُ إلى جوابٍ، وإذا لم يُذكرِ الجوابُ لم تحصل الفائدة. فتبيَّن ممَّا تقدم أن الجُملةَ: ما تَكوَّنَت مِن: فعلٍ وفاعلٍ، أو مُبتدَأٍ وخبَرٍ، وما أصلُهُ المُبتدأُ والخبَرُ، وإليكَ هذه **الأمثلة**: =

وكذا القولُ في جملةِ الجوابِ(١).

ثمَّ الجملةُ تُسمَّى **(اسمِيَّةً)** إنْ بُدِئَتْ باسمٍ كـ: زيدٌ قائمٌ، و: إنَّ زيدًا قائمٌ، و: هل زيدٌ قائمٌ، و: ما(٢) زيدٌ قائمًا. **و(فِعليةً)** إنْ بُدِئَتْ بفِعلٍ(٣) كـ: قامَ زيدٌ، و: هل قامَ زيدٌ، و: زيدًا ضربْتُه، و: يا عبدَ اللهِ(٤). لأنَّ التقديرَ: ضرَبْتُ زيدًا(٥) ضرَبْتُه، وأَدْعُو عبدَ اللهِ(٦).

= ١ ـ إنْ حضرَ محمَّدٌ أكرَمْتُه: يُسمَّى جُملةً وكلامًا؛ جُملةً؛ لأنَّها ذاتُ إسنادٍ، ويُسمَّى كلامًا؛ لأنَّها مُفيدةٌ.

٢ ـ صار زيدٌ عالِمًا: جُملةٌ وكلامٌ.

٣ ـ ليسَ زيدٌ: جُملةٌ فقَطْ.

٤ ـ إنْ قام: ليسَ كلامًا ولا جُملةً؛ لأنَّه غيرُ مُفيدٍ، وغيرُ مُركَّبٍ تركيبًا إسناديًّا.

(١) أي: جوابِ الشَّرطِ، وهي (قامَ عمرٌو) فتُسمَّى جُملةً؛ لأنَّها ذاتُ إسنادٍ (فِعلٍ وفاعلٍ)، ولا تُسمَّى كلامًا؛ لأنَّها غيرُ مُفيدةٍ وحدَها، فهي مُحتاجةٌ إلى حرفِ الشَّرطِ وفِعلِه (إنْ قامَ زيدٌ).

(٢) ما: هي الحِجازيَّةُ، نافِيَةٌ تَعملُ عمَلَ (ليسَ).

(٣) سواءٌ أكان ماضِيًا أمْ مُضارِعًا أمْ أمرًا.

(٤) فهذه الجملُ كلُّها فِعليَّةٌ.

(٥) فـ(زيدًا) منصوبٌ على الاشتِغالِ، فالفِعلُ (ضرَبتُ) في حُكمِ المذكورِ؛ فالجُملةُ فِعليَّةٌ؛ لأنَّها بُدِئَت بفِعلٍ.

(٦) فحرفُ النِّداءِ (يا) نائبٌ منابَ أَدْعُو، والحاصلُ: أنَّ جُملةَ النِّداءِ فِعليةٌ، وأمَّا الجُملةُ الاستفهاميةُ، فيُفهمُ مِن أمثلةِ المصنِّفِ أنَّه إذا وقعَ بعدَ أداةِ الاستفهامِ فِعلٌ فهي فِعليَّةٌ، أوِ اسمٌ فَهيَ اسمِيَّةٌ، والجُملةُ الشَّرطيةُ: فِعليةٌ؛ لأنَّ أداةَ الشَّرطِ لا يقَعُ بعدَها إلَّا الأفعالُ: (إنْ جاءَ زيدٌ فأَكرِمْه)، ومثله: (إنْ زيدًا لقيتَه فأكرمْه)؛ لأنَّه عَلَى تقديرِ فعلٍ بعدَ أداةِ الشرطِ، وعندَ النَّحويِّين أنَّ الجملةَ الاسميَّة أشرفُ منَ الفعليَّةِ، وعند البلاغيّين أنَّ الجُملةُ الاسميَّةَ تدُلُّ على الثُّبوتِ والدَّوامِ، والفِعليَّةَ تدُلُّ على التجَدُّدِ والحُدوثِ، كمَا في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]؛ فخداعُ المنافقينَ حادثٌ متجدِّدٌ؛ أي: وقتًا فوقتًا، وخداعُ اللهِ لهم ثابتٌ ودائمٌ في جَميعِ الأحوالِ.

وإذا قِيلَ: (زيدٌ أَبوهُ غُلامُهُ مُنطَلِقٌ) فزيدٌ: مُبتدَأٌ أوَّلُ، وأَبوهُ: مبتدَأٌ ثانٍ، وغُلَامُه: مُبتدَأٌ ثالثٌ، ومُنطلِقٌ: خبَرُ الثالثِ، والثالثُ وخبَرُه خبرُ الثاني، والثاني وخبَرُه خبرُ الأوَّلِ.

ويُسمَّى المجموعُ جُملةً كُبرَى، و(غُلامُهُ مُنطلِقٌ) جُملةً صُغرَى، و(أَبوهُ غُلامُهُ مُنطلِقٌ) جُملةً كُبرَى بالنِّسبةِ إلى (غُلَامُهُ مُنطَلِقٌ)، وصُغرَى بالنِّسبةِ إلى (زيدٌ)(١).

ومِثلُهُ(٢): ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]؛ إذ أصلُهُ: لكنْ أَنَا هو اللهُ رَبِّي(٣)، وإلَّا لَقِيلَ: لَكِنَّهُ(٤).

❁ ❁ ❁

---

(١) أي: فتكونُ جملةُ (أَبوهُ غُلامُهُ مُنطلِقٌ) ذاتَ نِسبتَينِ، أو ذاتَ وجهَينِ، وتُسمَّى الجُملةَ الوُسطى؛ لأنَّها صُغرى باعتِبارِ ما فوقَها، وكُبرَى باعتبارِ ما تحتَها، وعلى هذا يُمكِنُ أن نُعرِّفَ الجُملةَ الكُبرى والجُملةَ الصُّغرى، فنَقولُ: الجُملةُ الكُبرى: هي ما كانَ في ضِمنِها جُملةٌ؛ كالمِثالِ المذكورِ: (زيدٌ أَبوهُ غلامُهُ مُنطلِقٌ)، والصُّغرى: هي التي تُبنى على غيرِها: (غلامُهُ مُنطلِقٌ).

(٢) أي: ومِثلُ هذا المذكورِ في تعدُّدِ المُبتدآتِ أو تعدُّدِ الجُمَلِ.

(٣) فـ ﴿لَّٰكِنَّا۠﴾ في الآية أصلُها: لكنْ (المخفَّفة النون) أنَا، فحُذِفَتِ الهمزةُ ثمَّ الْتَقَتِ النُّونانِ، فأُدغِمَتْ إحداهُما في الأُخرى.

(٤) يُريدُ المصَنِّفُ أنَّ (لكنْ) في الآيةِ هيَ المخفَّفةَ النُّونِ، فجَرى عليهَا في الآيةِ مَا رأيتَ، ولَو كَانتْ (لكنَّ) المشدَّدةَ النُّونِ العاملةَ عَملَ (إنَّ) لَوجبَ أن يقالَ: (لَكنَّه)، تَبعًا للقاعِدةِ، وهيَ أنَّ (لَكنَّ) المشدَّدةَ النونِ إذا كانَ اسمُها ضميرًا وجبَ أن يتصِلَ بها، فتقُولُ: (لكنَّه). وإعراب الآية: (أَنَا) مُبتدأٌ، و(هُوَ) مُبتدأٌ ثانٍ، و(اللهُ) مُبتدأٌ ثالثٌ، و(رَبِّي) خَبرُ المبتدأِ الثَّالثِ، والعائدُ فيه الياءُ، والثَّالثُ مَعَ خَبرِهِ خبرُ الثَّاني، والثَّاني مَعَ خَبرِهِ خَبرُ الأوّلِ، فالآيةُ عَلى مِنوالِ: زيدٌ أبوهُ غُلامُهُ مُنطلقٌ.

المَسألةُ الثانيةُ(١)

في الجُمَلِ التي لها مَحَلٌّ مِنَ الإعرابِ(٢)

وهي سَبْعٌ:

إحداها: الواقِعةُ خَبَرًا، وموضِعُها رفعٌ في بابَيِ: المُبتدأِ و(إنَّ)؛ نحوُ: زيدٌ قامَ أَبُوه(٣)، و: إنَّ زيدًا أَبوه قائمٌ(٤). **ونَصْبٌ في بابَيْ (كانَ) و(كادَ)؛** نحوُ: ﴿كَانُوٓاْ يَظۡلِمُونَ﴾(٥) [الأعراف: ١٧٧]، ﴿وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١](٦).

الثانيةُ، والثالثةُ(٧): الواقِعةُ حالًا، والواقِعةُ(٨) مفعولًا، ومحلُّها النَّصْبُ.

---

(١) أي: مِن مسائلِ الجُملةِ.

(٢) مِنَ الإعرابِ، أي: لها إعرابٌ مَحَلًّا، المعنَى: أنَّه لو وُضِعَ في موضِعِها مُفرَدٌ لظهَرَ فيه الإعرابُ على ما تَقتضيه العواملُ، والإعرابُ أنواعُهُ أربعةٌ: رفعٌ ونصبٌ وخفضٌ وجَزْمٌ.

(٣) فجُملةُ (قامَ أَبُوهُ) في محلِّ رفعٍ، خبرُ زيدٍ.

(٤) فجُملةُ (أَبوه قائمٌ) في محلِّ رفعٍ، خبرُ (إنَّ).

(٥) فجُملةُ (يَظْلِمُونَ) في محلِّ نَصْبٍ، خبرُ (كان)، وهيَ جملةٌ فعليَّةٌ، ويكونُ خبرُ (كانَ) جملةً اسميَّةً كقولِ قيسِ بن ذُريحٍ:

تُبَكِّي على لُبْنَى وأَنتَ تركْتَها ... وكُنتَ عليها بالملا أنتَ أقدرُ

فـ (أنتَ) مبتدأٌ و(أقدرُ) خبرُه، والجملةُ خبرُ (كانَ).

(٦) (كاد) مِن أفعالِ المُقارَبةِ العاملةِ عملَ (كان)، و(يَفْعَلُونَ) في محلِّ نصبٍ، خبرُ (كادَ)، وخبرُ (كادَ) لا يكونُ إلا جملةً فعليَّةً، بخلافِ (كانَ) وأخواتِها.

(٧) أي: الجُملةُ الواقعةُ.

(٨) أي: والجُملةُ.

فالحاليَّةُ، نحوُ: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ ١٦﴾ [يوسف: ١٦][(١)].

والمفعوليةُ تقَعُ في أربعةِ مَواضِعَ: **مَحْكِيَّةً**[(٢)] **بالقولِ**، نحوُ: ﴿قَالَ إِنِّي عَبۡدُ ٱللَّهِ﴾[(٣)] [مريم: ٣٠]. **وتالِيَةً**[(٤)] **للمفعولِ الأوَّلِ**[(٥)] **في بابِ (ظَنَّ)** نحوُ: ظَنَنتُ زيدًا يَقرأُ[(٦)]. **وتالِيَةً**[(٧)] **للمفعولِ الثاني في بابِ (أعلَمَ)** نحوُ: أعلَمْتُ زيدًا عَمْرًا أَبُوهُ قائِمٌ[(٨)]، **ومُعلَّقًا عنها العاملُ**[(٩)] نحوُ: ﴿لِنَعۡلَمَ أَيُّ ٱلۡحِزۡبَيۡنِ أَحۡصَىٰ﴾ [الكهف: ١٢][(١٠)]، ﴿فَلۡيَنظُرۡ أَيُّهَآ أَزۡكَىٰ﴾ [الكهف: ١٩][(١١)].

---

(١) قولُهُ تَعالى: ﴿عِشَآءٗ﴾ ظَرْفٌ، و﴿يَبۡكُونَ﴾ في محلِّ نصبٍ، حالٌ مِنَ الواوِ في ﴿وَجَآءُوٓ﴾؛ أي: باكينَ.

(٢) الموضِعُ الأوَّلُ.

(٣) فجُملةُ ﴿إِنِّي عَبۡدُ ٱللَّهِ﴾ في محلِّ نصبٍ على المفعوليةِ، فهي مَقُولُ القَولِ.

(٤) الموضِعُ الثاني.

(٥) أما المفعولُ الأولُ هنا فلا يكونُ جملةً؛ لأن أصلَه المبتدأُ، والمبتدأُ لا يكونُ جملةً.

(٦) فـ (يَقرأُ) جُملةٌ من فِعلٍ وفاعلٍ، وهو الضميرُ المستترُ، والجُملةُ في محلِّ نصبٍ، مفعولٌ ثانٍ لـ(ظَنَّ).

(٧) الموضِعُ الثالثُ.

(٨) قولُهُ: (أَبُوهُ قائِمٌ) مُبتدأٌ وخبَرٌ في محلِّ نصبٍ، مفعولٌ ثالثٌ لـ (أعلَمَ).

(٩) قولُهُ: (عَنها)؛ أي: عنِ الجُملةِ، وهو الموضعُ الرابعُ، والتَّعليقُ: إبطالُ عملِ أفعالِ القلوبِ لفظًا، وإبقاؤُهُ محلًّا، نحوُ: ظَنَّ، عَلِمَ، وجَدَ، رأَى، إلخ، والأكثرُ في التَّعليقِ أن يكونَ في أفعالِ القلوبِ، وثَمَّ أفعالٌ عُلِّقت وهي ليستْ قَلبيَّةً، كنَظرَ، وأبصرَ، وسَأَلَ. وسببُ التَّعليقِ: أنَّ المُعلِّقَ له صدرُ الكلامِ؛ مِثلُ: أداةِ الاستفهامِ، وما النافيةِ، ولامِ الابتداءِ، وعلى هذا فما قَبْلَها لا يَعملُ فيما بعدَها.

(١٠) فجُملةُ ﴿أَيُّ ٱلۡحِزۡبَيۡنِ أَحۡصَىٰ﴾ سدَّتْ مَسَدَّ مفعولَيْ (عَلِمَ).

(١١) (أيُّ) في الآيتين استِفهاميَّةٌ، وقد عَلَّقَتِ الفِعلينِ في الآيتَينِ عنِ العملِ (نَعْلَمَ)، و(يَنْظُرْ).

فقولُه تعالى: ﴿أَيُّ ٱلۡحِزۡبَيۡنِ أَحۡصَىٰ﴾ ﴿أَيُّ ٱلۡحِزۡبَيۡنِ﴾ مُبتدأٌ، و﴿أَحۡصَىٰ﴾: خبَره، وهو فِعلٌ =

والرابِعةُ[(١)]: **المضافُ إليها، ومحلُّها الجَرُّ**، نحوُ: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[(٢)] [المائدة: ١١٩]، ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾ [غافر: ١٦][(٣)].

وكلُّ جملةٍ وقَعَت بعدَ (إِذْ)[(٤)] أو (إِذَا)[(٥)] أو (حيثُ)[(٦)] أو (لَمَّا) الوُجوديةِ ـ عندَ مَن قال باسمِيَّتِها[(٧)] ـ أو (بَيْنَما) أو (بَيْنَا)[(٨)]، فهي في مَوضِعِ خفضٍ بإضافتِهِنَّ إليها.

= ماضٍ عَلى أحدِ القولَين، وجملةُ المُبتدأِ والخبَرِ في محلٍّ نصبٍ سدَّتْ مَسَدَّ مفعولَيْ (نَعْلَمَ)، وقولُه: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ أيُّ: مُبتدأٌ، وأزكَى: خبَرُه، والجُملةُ سدَّتْ مسدَّ مفعولَيْ (يَنظُرْ).

(١) أي: الرابعةُ مِنَ الجُملِ السَّبعِ التي لها محلٌّ مِنَ الإعرابِ.

(٢) فجُملةُ: ﴿يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ في محلِّ جرٍّ، مضافٌ إليه، ويومُ: مضافٌ.

(٣) قولُهُ تعالى: ﴿هُم بَٰرِزُونَ﴾: في محلِّ جرٍّ، والدليلُ على الإضافةِ: أنَّ (يوم) في الآيتينِ غيرُ مُنوَّنٍ.

(٤) نحوُ: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: ٣٩] (إذْ): ظرفٌ لِمَا مضَى مِنَ الزمانِ، وظلَمْتُم: في محلِّ جرٍّ، مضافٌ إليه.

(٥) نحوُ: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ قُضِىَ بِٱلْحَقِّ﴾ [غافر: ٧٨] (إذا): ظرفٌ لِمَا يستقبَلُ مِنَ الزمانِ، ﴿جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ قُضِىَ بِٱلْحَقِّ﴾ في محلِّ جرٍّ، مضافٌ إليه.

(٦) حيثُ: ظرفُ مكانٍ، تقولُ: اجلِسْ حيثُ جلَسَ زيدٌ. حيثُ: مضافٌ، وجلَسَ زيدٌ: في محلِّ جرٍّ، مضافٌ إليه.

(٧) وهُمْ جماعةٌ مِنَ النُّحاةِ، مِنهم: ابنُ السَّرَّاجِ، وأبو عليٍّ الفارسيُّ، وابنُ جِنِّي، فـ (لمَّا) عندهم ظَرْفٌ بمعنَى (حينَ)؛ تقولُ: لَمَّا زُرتَني أكرَمتُك، لمَّا: مضافٌ، وزُرتَني: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، وعند سيبويه أنها حرفُ شرطٍ، وهو مذهب المصنِّف، فتخرُجُ عمَّا نحنُ فيه؛ لأنَّ الحرفَ لا يضافُ، وسمِّيت (لمَّا) وجوديةً؛ لأنَّ وجودَ الجوابِ مترتِّبٌ على وجودِ الشَّرطِ.

(٨) اعلَمْ أنَّ (بينَا) هي (بينَما) زِيدتَ عليها (ما)، تقولُ: بينَا ـ أو: بينما ـ زيدٌ قائمٌ أتَيْتُه، فَبينا وبينَما: مضافٌ، و(زيدٌ قائمٌ): في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ. هذا ما ذكَرَه المؤلِّفُ =

والخامِسةُ[١]: **الواقِعةُ جوابًا لشرطٍ جازمٍ**[٢]، **ومحلُّها**[٣] **الجزمُ** إذا كانتْ مَقرونةً بالفاءِ، أو بـ(إِذَا) الفُجائِيَّةِ.

فالأُولَى[٤] نحوُ: ﴿مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ وَيَذَرُهُمۡ﴾[٥] [الأعراف: ١٨٦]؛ ولهذا قُرِئَ بجَزْمِ «وَيَذَرْهُمْ» عطفًا على محلِّ الجُملةِ[٦].

والثانيةُ[٧] نحوُ: ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ ۝٣٦﴾[٨] [الروم: ٣٦].

فأَمَّا نحوُ: إنْ قامَ أخواكَ قامَ عَمرٌو، فمحلُّ الجزمِ[٩] محكومٌ به

= في (بينَما) أنَّها مِثلُ (بينَا)، فما بعدَ (بينما) في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ كما رأيت، وهو قَولُ الجمهُورِ، وبعضُ العلماءِ يَرى أنَّ (ما) هذه كافَّةٌ لـ(بينَ) عنِ العملِ (الإضافةِ)، وعلى هذا فتكونُ الجُملةُ بعدَ (بينَما) لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ.

والحاصلُ: أنَّ هذه المذكوراتِ السِّتَّةَ (إذْ، وإذَا، وحيثُ، ولمَّا، وبينَما، وبينَا) كلُّها تُلازِمُ الإضافةَ إلى الجُملِ، والجُملةُ بعدَها تكونُ في محلِّ جرٍّ، فهي مضافٌ إليه، وَتتَّفِقُ في أنَّها ظُروفٌ غيرُ منوَّنةٍ.

(١) أي: الخامِسةُ مِنَ الجُملِ السَّبعِ التي لها محلٌّ مِنَ الإعرابِ.

(٢) وهو (إنِ) الشَّرطيةُ وأخواتُها، وقولُه: «لشرطٍ جازمٍ» يُخرجُ غيرَ الجازمِ مِثلَ: (إذَا، لوْ، لَوْلَا)، فجملة جواب الشَّرطِ فيها لا محلَّ لها مِن الإعرابِ.

(٣) أي: الجُملةِ.

(٤) أي: المَقرونةُ بالفاءِ.

(٥) في محلِّ جزمٍ، جوابُ الشَّرطِ، وهي مقرونةٌ بالفاءِ، فلمَّا اقترَنَت جملةُ الشَّرطِ بالفاءِ صارَ لها محلٌّ مِنَ الإعرابِ، و﴿وَيَذَرُهُمۡ﴾ بالرَّفعِ، وهو عطفٌ على جملةِ ﴿مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ﴾ عطفُ جملةٍ على جملةٍ، ويجوزُ أن يكُونَ الرفعُ على القطْعِ والاستئْنافِ، والرفعُ قِراءةُ أَبي عمرٍو وعاصمٍ ويعقوبَ، وقرَأَ الباقونَ بالجزمِ: (وَيَذَرْهُمْ) عطفًا على موضِعِ ﴿فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ﴾ وهو جوابُ الشَّرطِ، كما قال المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٦) وهي قِراءةُ الأكثَرِ.

(٧) المَقرونةُ بـ(إذا) الفُجائيةِ.

(٨) في محلِّ جزمٍ، جوابُ الشَّرطِ، وهو مقرونٌ بـ(إذَا).

(٩) أي: في جوابِ الشَّرطِ.

للفعلِ وحدَهُ[١]، لا للجُملةِ بأَسْرِها[٢]، وكذلك القولُ في فعلِ الشَّرطِ[٣]؛ ولهذا تَقولُ ـ إذا عطَفْتَ عليه مُضارِعًا[٤]، وأَعْمَلتَ الأوَّلَ[٥] ـ نحوُ: إنْ قامَ ويَقْعُدَا[٦] أَخوَاكَ قامَ عَمرٌو، فتَجزِمُ المعطوفَ[٧] قبلَ أن تُكمِلَ الجُملةَ[٨].

تنبيه: إذا قلتَ: إنْ قامَ زيدٌ أَقومُ، ما محلُّ (أَقومُ)؟

فالجَوابُ: قِيلَ: هو دليلُ الجوابِ[٩]، وقِيلَ: هو إضمارُ الفاءِ[١٠].

فعلَى الأوَّلِ: لا محلَّ له؛ لأنَّه مُستأنَفٌ[١١]. **وعلى الثاني**: محلُّه

---

(١) أي: للفِعلِ وحدَهُ في جَوابِ الشَّرطِ؛ أي: (قامَ) في «قامَ عَمرٌو».

(٢) أي: جميعِها، وهي الفِعلُ وفاعِلُه (قام عَمرٌو)؛ وذلك لأنَّ أداةَ الشَّرطِ إنَّما تَعملُ في شيئَينِ، فلمَّا عَمِلَتِ الأداةُ في محلِّ الفِعلَينِ الماضيَينِ لم يَبْقَ لها تسلُّطٌ على محلِّ الجُملةِ (جُملةِ الجوابِ) بأَسْرِها.

(٣) مِثلُه؛ أي: مِثلَما قُلنا في الفِعلِ الواقعِ في جوابِ الشَّرطِ، نقولُ في فعلِ الشَّرطِ.

(٤) أي: إذا عطَفْتَ على فعلِ الشَّرطِ فِعلًا مُضارعًا.

(٥) أي: أعمَلْتَ (الفعلَ الأوَّلَ في الشيءِ المُتنازَعِ فيه) على قولِ الكوفِيِّينَ.

قال ابنُ مالكٍ:

إنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ ... قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ

وَالثَّانِي أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ ... وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَهْ

ولم يذكَرِ المصنفُ مذهبَ الكوفِيِّينَ لأنَّه يختارُهُ؛ بل لأنَّه تصويرٌ للمطلوبِ.

(٦) «ويقعُدَا» بالجزمِ بحذفِ النُّونِ.

(٧) وهو (يقعُدَا) بالجزم بحذفِ النُّون.

(٨) أي: الجملةُ كاملةٌ بفاعلِها (أخوَاك)، فلو لم يكنْ محلُّ الجزمِ لفِعلِ الشرطِ وحدَهُ، لَمَا جاز هذا العطفُ.

(٩) أي: لا نَفْسُ الجوابِ، والمعنَى على التقديمِ والتَّأخيرِ؛ أي: أَقومُ إن قامَ زيدٌ.

(١٠) أي: إن قامَ زيدٌ فأَقومُ.

(١١) فقولُكَ: أَقومُ إنْ قامَ زيدٌ، فأَقومُ: مُضارِعٌ مرفوعٌ؛ لتجَرُّدِه مِنَ الناصبِ والجازمِ، وهو مُستأنَفٌ لا محلَّ له مِنَ الإعرابِ.

الجزمُ(١). ويَظهرُ أثَرُ ذلك في التابعِ(٢).

والسادسةُ(٣): **التابعةُ لمُفرَدٍ**، كالجُملةِ المنعوتِ بها، **ومحلُّها بحسَبِ مَنْعُوتِها**، فهي في موضِعِ رفعٍ في نحوِ: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٥٤](٤).

ونصبٍ في نحوِ: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾(٥) [البقرة: ٢٨١].

وجَرٍّ في نحوِ: ﴿لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾(٦) [آل عمران: ٩].

والسابِعةُ(٧): **التابعةُ لجُملةٍ لها محلٌّ**، نحوُ: (زيدٌ قامَ أَبوه، وقعَدَ أَخوهُ)، فجُملةُ (قامَ أَبوهُ) في موضِعِ رفعٍ؛ لأنَّها خبَرُ المبتدأِ، وكذلك جملةُ: (قعَدَ أَخوه)(٨)؛ لأنَّها معطوفةٌ عليها(٩).

ولو قدَّرتَ العطفَ على الجُملةِ الاسميةِ(١٠) لم يكنْ للمعطوفةِ محلٌّ(١١)، ولو قدَّرتَ الواوَ واوَ الحالِ كانتِ الجُملةُ في موضعِ

---

(١) هذا واضحٌ؛ لأنَّه جوابٌ مُقترِنٌ بالفاءِ، فهو في محلِّ جزمٍ.

(٢) فتَقولُ على الوجهِ الأوَّلِ (الاستِئنافِ): إنْ قامَ زيدٌ أَقومُ ويقعُدُ أخَواك، برفعِ (يقعُدُ)، وعلى الثاني (الذي محلُّه الجزمُ): ويقعدْ أخواك، بجزمِ (يقعُدْ).

(٣) أي: مِنَ الجُملِ التي لها محلٌّ مِنَ الإعرابِ.

(٤) ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾ في محلِّ رفعٍ؛ إذ هيَ تابعةٌ لـ (يومٌ)، وهو مرفوعٌ؛ لأنه فاعِلٌ.

(٥) ﴿تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾ في محلِّ نصبٍ؛ لكونِ اليومِ قبلَه منصوبًا.

(٦) ﴿لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ في محلِّ جرٍّ؛ لكونِ اليومِ قبلَه مجرورًا.

(٧) أي: مِنَ الجُملِ التي لها محلٌّ مِنَ الإعرابِ.

(٨) فهي في محلِّ رفعٍ.

(٩) أي: على جملةِ الخبَرِ.

(١٠) «الجُملةِ الاسميةِ»؛ أي: جميعِها مِن أوَّلِها: (زيدٌ قامَ أَبوه) وهذه جُملةٌ مُستأنَفةٌ لا مَحَلَّ لها مِنَ الإعرابِ.

(١١) لأنَّها تكونُ حينَئِذٍ معطوفةً على جُملةٍ مُستأنَفةٍ.

نصبٍ(١)، وكانتْ (قَدْ) فيها مُضمَرةً(٢).

وإذا قلتَ: (قال زيدٌ: عبدُ اللهِ مُنطلِقٌ، وعَمرٌو مُقِيمٌ) فليس مِن هذا القَبيلِ(٣)؛ بلِ الذي محلُّه النَّصبُ(٤) مجموعُ الجُملتَينِ(٥)؛ لأنَّ المجموعَ هو المَقُولُ، فكُلٌّ مِنهما جزءُ المَقُولِ، لا مَقُولٌ(٦).

۞ ۞ ۞

---

(١) في موضِعِ نصبٍ على الحالِ.

(٢) أي: وقد قعَدَ أَخوهُ؛ لأنَّ (قدْ) تُقرِّبُ الماضيَ مِنَ الحالِ، والأصلُ أنَّ جملةَ الماضِي (أوِ المصدَّرةَ بفعلٍ ماضٍ) لا تكونُ حالًا، إلا إذا سبِقتْ بـ(قد) التي تُقربُها مِنَ الحالِ.

(٣) أي: ليسَ مِن عطفِ جُملةٍ على جُملةٍ لها محلٌّ مِنَ الإعرابِ.

(٤) أي: على المَفعوليةِ بـ(قال).

(٥) وهو: (عبدُ اللهِ مُنطلِقٌ وعَمرٌو مُقيمٌ) المعطوفةُ والمعطوفةُ عليها معًا.

(٦) فكأنَّهما جزءٌ واحدٌ.

المَسألةُ الثالثةُ(١)

في بيانِ الجُمَلِ التي لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ

وهي أيضًا سَبْعٌ:

إحدَاها: المُبتدأةُ(٢)، وتُسمَّى المستأنَفةَ(٣) أيضًا، نحوُ: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١﴾ [الكوثر: ١]، ونحوُ: ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥] بعدَ: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾.

وليستْ مَحْكِيَّةً بالقولِ(٤)؛ لفَسادِ المعنَى، ونحوُ: ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ [الصافات: ٨] بعدَ: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ۝٧﴾ [الصافات: ٧](٥).

---

(١) لمَّا فرَغَ المصنِّفُ ﷺ مِن بيانِ الجُمَلِ التي لها محلٌّ مِنَ الإعرابِ، أتبعَها بضِدِّها، وهو بيانُ الجُمَلِ التي لا مَحَلَّ لها مِنَ الإعرابِ، فقالَ ﷺ: المسألةُ الثالثةُ؛ أي: مِنَ المَسائلِ الأربعِ.

(٢) أي: الابتدائِيَّةُ.

(٣) وهي نَوْعانِ:
الأُولى: المُفتتَحُ بها النُّطقُ، نحوُ: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ فـ(إنَّ) مع معمولَيْها جملةٌ اسميةٌ ابتدائيةٌ لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ.
الثانيةُ: المنقَطِعةُ عمَّا قَبْلَها، نحوُ: ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥] بعدَ قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾.

(٤) يعني: أنَّ جملةَ ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ ليستْ مِن قولِ المشركين، ولو كانتْ مِن قولِهم لم يحزُنْه ذلك، فيَنبغي للقارئ أن يقفَ على: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾. وعليه: فجُملةُ: ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ؛ لأنَّها مُستأنَفةٌ.

(٥) فجُملةُ: ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ مُستأنَفةٌ لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ، والماردُ: هو المُتجاوِزُ الحَدَّ في الطُّغيانِ.

وليستْ صِفةً للنَّكِرةِ، ولا حالًا مِنها مُقدَّرةً لوصفِها؛ لفَسادِ المعنَى[١].

وتقولُ: (ما لَقِيتُه مُذْ يَوْمانِ)[٢]، فهذا كلامٌ تَضمَّنَ جُملتَينِ مُستأنفتَينِ: فِعليَّةً مُقدَّمةً[٣]، واسمِيَّةً مُؤخَّرةً[٤]، وهي في التقديرِ جَوابُ سُؤالٍ مُقدَّرٍ، وكأنَّك لمَّا قُلتَ: ما لَقِيتُه، قيلَ لك: ما أَمَدُ ذلك؟ فقلتُ: أَمَدُه يَوْمانِ[٥].

ومِثلُهما[٦]: قامَ القومُ[٧] خَلَا زيدًا[٨]، وحاشَا عَمْرًا، وعَدَا بَكْرًا[٩]. إلَّا أنَّهما فِعْلِيَّتانِ.

ومِن مِثلِهما[١٠] قولُه:

---

(١) لأنَّه لا معنَى لحفظِ السَّماءِ مِنْ شَيطانٍ لا يَسمعُ، وقول المصنف: «وليستْ صِفةً للنَّكِرةِ ولا حالًا مِنها مُقدَّرةً لوصفِها» يريد: أن جملة ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ يحتملُ أنْ تكونَ صفةً؛ لأنَّها جاءتْ بعدَ نكرةٍ، وهو ﴿شَيْطَٰنٍ﴾، ويحتملُ أنْ تكونَ حالًا مقدَّرةً؛ أي: وحِفظًا مِنْ كلِّ شَيطانٍ ماردٍ مقدَّرًا عدمُ سَماعِهِ بعدَ الحفْظِ. وكِلاهمُا فاسِدٌ.

(٢) على قولِ مَن يَجعلُ (مُذْ) مُبتدأً.

(٣) وهيَ: (ما لَقِيتُه).

(٤) وهيَ: مُذْ يَوْمانِ.

(٥) بينَ الجُملتَينِ شِبهُ كمالِ انقِطاعٍ، كما يقولُ البلاغِيُّونَ، وهو: أن تكونَ الجُملةُ الثانيةُ جوابًا عن سؤالٍ يُفهَمُ مِنَ الأُولَى، والحاصلُ: أنَّ الجُملتَينِ مُستأنَفتانِ لا محلَّ لهما مِنَ الإعرابِ.

(٦) أي: ومِثلُ: (ما لَقِيتُهُ مُذْ يومانِ) في كونِهما جملتَينِ مُستأنَفتَينِ.

(٧) القومُ: مُستثنًى منه.

(٨) زيدا: مُستثنًى في المعنَى.

(٩) فهذه الأمثلةُ كلٌّ مِنها مُتضمِّنٌ جملتَينِ مُستأنَفتَينِ، إحداهُما: المُشتمِلةُ على المستثنَى منه، والثانيةُ: المُشتملةُ على المستثنَى في المعنَى، فكِلتَا الجُملتَينِ لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ.

(١٠) أي: ومِن مِثلِ الجُملتينِ المُتضمِّنتَينِ جملتَينِ مُستأنَفتَينِ، وضُبِطت الكلِمةُ في نُسخةِ الشُّرَّاحِ: الكافِيَجِي، والأزهريِّ، والقوجويِّ: (ومِن مُثُلِهما)؛ جمعُ مِثالٍ؛ أي: =

فَمَا زَالَتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةَ، حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ(١)

وعنِ الزَّجَّاجِ، وابنِ دُرُسْتَوَيْه: أنَّ الجُملةَ بعدَ (حتَّى) الابتِدائيةِ في موضِعِ جرٍّ بـ(حتَّى). وخالَفَهما الجُمهورُ؛ لأنَّ حُروفَ الجرِّ لا تُعلَّقُ عنِ العملِ(٢)، ولوجوبِ كسرِ (إنَّ) في نحوِ: «مَرِضَ زيدٌ حتَّى إنَّهم لا يَرْجُونَه»، وإذا دخَلَ الجارُّ على (إنَّ) فُتِحَت همزتُها(٣)، نحوُ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ﴾ [الحج: ٦، و٦٢].

الثانيةُ(٤): **الواقِعةُ صِلةً لاسم**(٥)، نحوُ: جاء الذي قام أَبوهُ(٦). أو لحَرفٍ(٧) نحوُ: عَجِبتُ ممَّا قُمتَ(٨)؛ أي: مِن قِيامِكَ. فـ(ما) و(قمتَ)

= ومِن أمثلةِ الجُملةِ المستأنَفةِ: الجملةُ الواقعةُ بعدَ (حتَّى) الابتدائيةِ في قولِ الشاعرِ، وهو جَريرٌ.

(١) تمُجُّ: تَقذِفُ، وحتَّى: ابتِدائيةٌ، وماءُ: مُبتدأٌ، ودِجلة: مضافٌ إليه، وأشكَلُ: أبيَضُ تُخالِطُه الحُمْرةُ، وهو خَبَرُه، والجُملةُ مِنَ المُبتدإِ والخبرِ مُستأنَفةٌ لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ، وهو مذهبُ الجُمهورِ.

(٢) فيَجِبُ أن تقولَ: حتَّى ماءِ دِجْلة، ولكنَّ الرِّوايةَ بالرَّفعِ، والتَّعليقُ عنِ العملِ مِن خَوَاصِّ الأفعالِ، لا الحروفِ بالإجماعِ.

(٣) اتِّباعًا للقاعدةِ، وهي: أنَّه إذا دخَلَ حرفُ الجرِّ على (إنَّ) وجَبَ فتحُ همزتِها، فكَسرُ الهمزةِ في «حتَّى إنَّهم لا يَرْجُونَه»؛ دليلٌ على أنَّ (حتَّى) ليستْ حرفَ جرٍّ، فالحاصلُ: أنَّ الجُملةَ بعدَ (حتَّى) الابتدائيةِ لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ.

(٤) أي: الثانيةُ مِنَ الجُملِ التي لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ.

(٥) أي: صلةً لاسمِ الموصولِ.

(٦) فقامَ أَبوه: لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ؛ لأنَّها صِلةُ الاسمِ الموصولِ، أمَّا الاسمُ الموصولُ نَفْسُه، فله محلٌّ بحسَبِ ما قَبْلَه.

(٧) أي: أو لحَرفٍ موصولٍ.

(٨) أصلُهُ: مِن الجارَّةِ، و(ما)، وهو موصولٌ حرفيٌّ، و(قمتَ) صِلَتُه.

في موضِعِ جرٍّ بـ(مِن)، وأمَّا (قمتَ) وحدَها فلا محلَّ لها[١].

الثالثةُ[٢]: **المُعترِضةُ بينَ شيئَينِ** للتَّسديدِ[٣]، أو للتَّبيينِ[٤]، نحوُ: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ الآيةَ [الواقعة: ٧٥]؛ وذلك لأنَّ قولَهُ تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ﴾ [الواقعة: ٧٧] جوابُ: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾، وما بينَهما اعتِراضٌ لا محلَّ له[٥]، وفي أثناءِ هذا الاعتراضِ اعتِراضٌ آخَرُ، وهو: ﴿لَّوۡ تَعۡلَمُونَ﴾ فإنَّه[٦] مُعترِضٌ بينَ الموصوفِ والصِّفةِ[٧]، وهما: ﴿لَقَسَمٞ﴾ و﴿عَظِيمٌ﴾[٨] [الواقعة: ٧٦]، ويَجوزُ الاعتراضُ بأكثَرَ مِن جُملةٍ واحدةٍ، خلافًا لأبي عليٍّ[٩]، وليس مِنه هذه الآيةُ[١٠]، ....

---

(١) لأنَّها صلةُ الحرفِ الموصولِ (ما) كما تَقدَّمَ.

(٢) أي: مِنَ الجُمَلِ التي لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ.

(٣) أي: تسديدِ الكلامِ وإشباعِ المعنَى، وذكرَ ابنُ جنِّيٍّ في «الخَصائصِ» (١/ ٣٣٢) أن الاعتراض جاءَ كثيرًا في القرآنِ وفصيحِ الكلامِ.

(٤) أي: للإيضاحِ.

(٥) أي: لا محلَّ لَه مِنَ الإعرابِ.

(٦) أي: ﴿لَّوۡ تَعۡلَمُونَ﴾.

(٧) فلا محلَّ للمُعترِضةِ مِنَ الإعرابِ.

(٨) وفائدةُ الاعتراضِ: تعظيمُ القَسَمِ، ولفتُ الأذهانِ إلى جَوابِهِ، ولابنِ القيِّمِ تحليلٌ بديعٌ لهذه الآياتِ في كتابِهِ «التبيانِ» (ص٢١٩)، فليَرجِعْ إليه مَن شاءَ.

(٩) يريدُ بـ(أبي عليٍّ) الفارسيَّ؛ فإنه قالَ في «الشِّيرازياتِ» (٢/ ٦٢٣): «ولم يجئْ في هذِه الاعتراضاتِ ـ فيما علمتُ ـ ما هو فصلٌ بجُملَتين»، والصحيحُ جوازُه، وهو قول الجمهور، وممَّن خالفَ الفارسيَّ تلميذُه أبو الفتح ابنُ جنِّي في كتابه «الخصائص» (١/ ٣٣٦)، فأمَّا الاعتراضُ بجُملةٍ واحدةٍ، فهو مُتَّفَقٌ عليه بينَ النَّحوِيِّينَ.

(١٠) أي: آيةُ الواقعةِ، فالاعتراضُ فيها بجُملةٍ واحدةٍ، وهو الاعتراضُ بينَ القَسَمِ وجوابِهِ بقولِه: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٦]، هذه جملةٌ واحدةٌ، وفائدتُها: =

خِلافًا للزَّمَخْشَريِّ[1]. ذكَرَه في سورةِ آلِ عِمرانَ.

الرابعةُ[2]: **التَّفسيريَّةُ**، وهي الكاشِفةُ[3] لحَقيقةِ ما تليه[4]، وليستْ عُمْدةً[5]، نحوُ: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣]، فجُملةُ الاستِفهامِ: مُفسِّرةٌ لـ﴿ٱلنَّجْوَى﴾[6]، وقيل: بدَلٌ مِنها[7].

ونحوُ: ﴿مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ﴾ [البقرة: ٢١٤]، فإنَّه تفسيرٌ لـ﴿مَّثَلُ

= تفخيمُ القسمِ، ولكنَّ هذِهِ الجملةَ المعتَرضةَ وُجِدَ في ضِمنِها جملةٌ معترضةٌ بينَ شيئينِ متَلازمينِ فيها، وهُمَا: الصِّفةُ والموصوفُ، وفائدةُ هذا الاعتراضِ: تأكيدُ تعظيمِ المحلوفِ بهِ.

(١) حيثُ ظَنَّ ـ أي: الزمخشريُّ ـ أنَّ في آيةِ الواقعةِ جملتَينِ مُعترِضتَينِ؛ فإنه قال في «الكشَّافِ» (١/ ٤٢٥) في تفسيرِ قولِهِ تَعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٣٦]: «فإنْ قلتَ: علامَ عُطفَ قوله: ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾؟ قلتُ: هو عَطفٌ عَلى: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾، وما بينهمَا جُملتانِ مُعترضتانِ، كَقولِهِ تَعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾»اهـ. والذي في الواقعةِ اعتراضانِ في جملةٍ واحدةٍ، لا اعتراضٌ بجمْلتين، كما تقدَّمَ، ويمكنُ أن يُجابَ عن تنظيرِ الزمخشريِّ بآيةِ الواقعةِ بأنَّه أرادَ تعدُّدَ المعترَضِ بِهِ، لكنْ لا مِنْ كلِّ وجهٍ.

(٢) أي: الرابعةُ مِنَ الجُمَلِ التي لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ.

(٣) أي: المُبيِّنةُ، فهي تفسِّر ما يسبِقها وتكشِفُ عن حقيقتِهِ، وقد تكونُ مقرونةً بحرفِ تفسيرٍ أو غيرَ مقرونةٍ.

(٤) أي: ما تَلِيه هي؛ أي: الجُملةُ التَّفسيريَّةُ، فهي تَلِي المفَسَّرَ.

(٥) وتسمَّى فضْلةً؛ لأنها إنَّما جِيءَ بها؛ لتتْميم معنَى الجُملةِ، فسُمِّيت فضْلةً؛ لأنَّها زائدةٌ على المسنَدِ والمسنَدِ إليهِ، فالفَضلُ في اللُّغةِ هوَ الزِّيادةُ.

(٦) فالنَّجْوَى فيها خَفاءٌ، والحاصلُ: أنَّ هذه الجُملةَ التَّفسيريةَ لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ.

(٧) على خلافٍ حصَلَ: هلْ هو بدَلُ كُلٍّ مِن كلٍّ، أو بدَلُ بعضٍ مِن كُلٍّ؟

﴿ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ﴾(١) [البقرة: ٢١٤]، وقيل: حالٌ مِنَ ﴿ٱلَّذِينَ﴾.

ونحوُ: ﴿كَمَثَلِ ءَادَمَۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٖ﴾ [آل عمران: ٥٩] الآيةَ، فجُملةُ ﴿خَلَقَهُۥ﴾ تفسيرٌ للمَثَلِ(٢).

ونحوُ: ﴿تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الصف: ١١](٣) بعدَ: ﴿هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ﴾ [الصف: ١٠]، وقيلَ: مُستأنَفةٌ(٤) بمعنَى: آمِنُوا؛ بدَليلِ ﴿يَغۡفِرۡ لَكُمۡ﴾ [الصف: ١٢] بالجزمِ. وعلى الأوَّلِ(٥) هو(٦) جوابُ الاستفهامِ، وصَحَّ ذلك تنزيلًا لسببِ السببِ؛ وهو الدّلالةُ(٧)، مَنزِلةَ السببِ؛ وهو الامتِثالُ؛ إذِ الدلالةُ سببُ الامتثالِ.

وخرَجَ بقَوْلِي: «وليستْ عُمدةً»، الجُملةُ المُخبَرُ بها عن ضميرِ الشأنِ(٨)؛ ....

(١) يريدُ قولَهُ تعالى: ﴿أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ وَلَمَّا يَأۡتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلِكُمۖ مَّسَّتۡهُمُ ٱلۡبَأۡسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ﴾ [البقرة: ٢١٤]، فجملةُ ﴿مَّسَّتۡهُمُ ٱلۡبَأۡسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ﴾، لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ؛ لأنَّها تفسيرٌ لقولِهِ: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ﴾.

(٢) فلا محلَّ لها.

(٣) فهيَ تفسيريةٌ لا محلَّ لها.

(٤) وأيضًا المستأنَفةُ لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ.

(٥) أي: وهو أن يكونَ ﴿تُؤۡمِنُونَ﴾ تفسيرًا للتجارة.

(٦) أي: ﴿يَغۡفِرۡ﴾ بالجزم، جوابُ الاستفهامِ: ﴿هَلۡ أَدُلُّكُمۡ﴾.

(٧) الدّلالةُ: الدَّالُ مُثلَّثةٌ؛ أي: تُضبَطُ بكسرِ الدَّالِ وفتحِها وضمِّها، ففيها ثلاثُ لغات، قالَه صاحبُ «القاموسِ» (دلل)، ورجَّحَ الفاسيُّ في «شرحِ المُزهِرِ» (١/ ٢٩٣) أنَّ كسرَ الدالِ هو الأفصَحُ ثمَّ الفتحُ، واختار الصِّقليُّ في «تثقيف اللسان» (ص٢٤١) أن الفتحَ أفصحُ، وعُلِم من هذا الخلافِ أنَّ الوجهين صَحيحان.

(٨) ويُسمَّى ضميرَ القِصَّةِ إن كانَ بلفظِ التأنيثِ، مثالُ ضميرِ الشَّأنِ: هو عبدُ اللهِ عالمٌ، فهو: مُبتدأٌ، عبدُ اللهِ: مُبتدأٌ ثانٍ، عالِمٌ: خبَرُ المُبتدأِ الثاني، والجُملةُ الاسميةُ مِنَ المُبتدأِ الثاني وخبَرِه: خبَرُ المُبتدأِ الأوَّلِ، وضميرُ القِصَّةِ والشَّأنِ لا معَادَ له، وإنما تُفسِّره الجُملةُ بعدَه.

فإنَّها مُفسِّرةٌ له(١)، ولها محلٌّ بالاتِّفاقِ؛ لأنَّها عُمْدةٌ(٢)، لا يَصِحُّ الاستِغناءُ عنها، وهي حالَّةٌ محلَّ المُفرَدِ(٣).

وكونُ الجُملةِ المُفسِّرةِ لا محلَّ لها هو المشهورُ، وقال الشَّلَوْبِينُ(٤): «التَّحقيقُ: أنَّ الجُملةَ المُفسِّرةَ بحسَبِ ما تُفسِّرُه. فإنْ كان له(٥) محلٌّ فهي(٦) كذلك(٧)، وإلَّا فلا»(٨).

فالثاني(٩) نحوُ: ضرَبْتُه، مِن نحوِ: زيدًا(١٠) ضرَبْتُه، التَّقديرُ: ضرَبْتُ زيدًا ضرَبْتُه، فلا محلَّ للجُملةِ المُقدَّرةِ(١١)؛ لأنَّها مُستأنَفةٌ(١٢)، فكذلك تَفسيرُها(١٣).

والأوَّلُ(١٤) نحوُ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾(١٥) [القمر: ٤٩]، والتَّقديرُ: إنَّا خلَقْنَا(١٦) كلَّ شيءٍ خلَقْناهُ، فـ﴿خَلَقْنَٰهُ﴾ المذكورةُ مُفسِّرةٌ

---

(١) أي: لضَميرِ الشأنِ.
(٢) فهي خبَرٌ عنِ الضَّميرِ، والخبَرُ عُمدةٌ في الكلامِ.
(٣) لأنَّ الأصلَ في الخبَرِ الإفرادُ.
(٤) هو: أبو عليٍّ عمرُ بنُ محمدٍ الشَّلَوْبِينُ، من أئمةِ النَّحوِ في الأندلسِ (ت ٦٤٥هـ).
(٥) أي: المفسَّر.
(٦) أي: الجُملةُ المُفسِّرةُ.
(٧) أي: لها محلٌّ مِنَ الإعرابِ.
(٨) أي: لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ.
(٩) أي: الذي لا محلَّ لِمَا تُفسِّرُه.
(١٠) منصوبٌ على الاشتِغالِ.
(١١) التي هي (ضرَبْتُ).
(١٢) والمُستأنَفةُ لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ.
(١٣) لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ.
(١٤) أي: مِثالُ الأوَّلِ؛ أي: مِثالُ الجُملةِ المُفسِّرةِ لِمَا له محلٌّ مِنَ الإعرابِ.
(١٥) قوله: ﴿كُلَّ﴾ منصوبٌ على الاشتغالِ.
(١٦) هذا هو خبَرُ ﴿إِنَّا﴾، وهو محذوفٌ مُقدَّرٌ.

لـ﴿خَلَقْنَا﴾ المُقدَّرةِ، وتلك[(١)] في موضِعِ رفعٍ؛ لأنَّها خبَرٌ لـ(إنَّ)، فكذلك المذكورةُ[(٢)].

ومِن ذلك: زيدٌ الخُبْزَ يأكُلُه، فـ(يأكُلُه) في موضِعِ رفعٍ؛ لأنَّها مُفسِّرةٌ للجُملةِ المحذوفةِ[(٣)]، وهي[(٤)] في محلِّ رفعٍ على الخَبَريةِ[(٥)]. واستدَلَّ على ذلك بعضُهم بقولِ الشاعرِ:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهْوَ آمِنٌ ... وَمَنْ لَا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُرَوَّعَا[(٦)]

فظهَرَ الجزمُ في الفِعلِ المُفسِّرِ للفعلِ المحذوفِ[(٧)].

والخامِسةُ[(٨)]: **الواقِعةُ جوابًا لقَسَم**، نحوُ: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ٣] بعدَ قولِهِ تعالى: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يس: ١، ٢]، ونحوُ: ﴿إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٩][(٩)] بعدَ: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَٰنٌ عَلَيْنَا بَٰلِغَةٌ﴾ [القلم: ٣٩] قيل: ومِن هنا قال ثَعْلبٌ: لا يَجوزُ: زيدٌ ليَقُومَنَّ؛ لأنَّ الجُملةَ المُخبَرَ

---

(١) أيِ: المُقدَّرةُ (خلَقْنا).

(٢) فهي في موضعِ رفعٍ؛ لأنَّها فسَّرَت ما محلُّه الرفعُ، وهو جملةُ خبرِ (إنَّ)، فهذا ممَّا يُقوِّي مذهبَ الشَّلَوبين.

(٣) والأصلُ: زيدٌ يأكُلُ الخُبزَ يأكُلُه.

(٤) أي: جملةُ (يأكُلُ) المحذوفةُ.

(٥) لزيدٍ.

(٦) وقائِلُه: هِشامٌ المُرِّيُّ، وهو مِن شواهِدِ سيبويه (٣/ ١١٤)، وفيه: «مُفزَّعَا». والأصلُ: فمَن نُؤْمِنْ نحنُ نُؤْمِنْه، فنُؤمِنْ: فِعلُ الشَّرطِ مجزومٌ، وقد حُذِفَ، وجاء مُفسِّرُه مجزومًا، فصارَ له حُكمُه، وهذا يُعزِّزُ مذهبَ الشَّلَوْبين في أنَّ الجُملةَ المُفسِّرَةَ لها حُكمُ ما فسَّرَتْه مِن حيثُ المحلُّ.

(٧) أي: فيأخُذُ حُكمَه.

(٨) مِنَ الجُمَلِ التي لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ.

(٩) جوابُ القَسَمِ.

بها لها محلٌّ، وجوابَ القَسَمِ لا محلَّ له(١).

ورُدَّ بقولِهِ تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾ [العنكبوت: ٥٨]، والجوابُ عمَّا قالَه: أنَّ التَّقديرَ: والذينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصالحاتِ أُقسِمُ باللهِ لنُبَوِّئَنَّهم، وكذا التَّقديرُ فيما أشبَهَ ذلك، فالخبَرُ مجموعُ جُملةِ القَسَمِ المُقدَّرةِ، وجُملةِ الجوابِ المذكورةِ، لا مُجرَّدُ الجَوابِ.

تنبيهٌ: يَحتمِلُ قولُ الفرزدَقِ(٢):

تَعَشَّ، فَإِنْ عَاهَدتَّنِي لَا تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ - يَا ذِئْبُ - يَصْطَحِبَانِ

كونَ (لا تَخُونُنِي) جوابًا(٣) كقولِهِ(٤):

أَرَى مُحْرِزًا عَاهَدتُّهُ لَيُوَافِقَنْ فَكَانَ كَمَنْ أَغْرَيْتُهُ بِخِلَافِ(٥)

فلا محلَّ له(٦). **وكونَهُ**(٧) حالًا مِنَ الفاعلِ(٨)، أو مِنَ

---

(١) حكَمَ ثعلبٌ رحمه الله - وهو أحمدُ بنُ يحيى أبو العبَّاس الشَّيبانيُّ بالولاء، وهو إمامُ النَّحويينَ في اللُّغة والنَّحو والحديثِ (ت ٢٩١هـ) - حكَمَ بأنَّه لا يَجوزُ أن يُقالَ: «زيدٌ لَيَقُومَنَّ»، على إرادةِ أنَّ «لَيَقُومَنَّ» خبرٌ لزيدٍ؛ لأنَّ «لَيَقُومَنَّ» جوابُ القَسَمِ، وجوابُ القسَمِ لا محلَّ له، والخبَرُ له محلٌّ، فهذا تناقُضٌ، ولكنْ ردَّ العلماءُ عليه بأنَّ الخبَرَ مجموعُ جُملةِ القَسَمِ لا الجوابِ وحدَهُ: (زيدٌ أُقسِمُ لَيَقُومَنَّ)، ورَدُّوا عليه بالآيةِ الكريمةِ.

(٢) مخاطِبًا الذِّئبَ.

(٣) أي: جوابًا لقولِهِ: «فَإِنْ عَاهَدتَّنِي»، فهو بمنزلةِ القَسَمِ، فـ«لَا تَخُونُنِي» لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ.

(٤) الفرَزْدَقِ أيضًا.

(٥) استدلَّ به على أنَّ (عاهَدتُّه) قَسَمٌ.

(٦) أي: جوابًا للقَسَمِ فلا محلَّ له.

(٧) أي: ويحتملُ أن يكونَ «لا تَخُونُنِي» حالًا من الفاعلِ.

(٨) مِنَ الفاعلِ في «عاهَدتَّني»، وهو تاءُ المُخاطَبِ.

المفعولِ(١)، أو مِنهما، فيكونُ في محلِّ نصبٍ(٢).

السادِسةُ(٣): **الواقِعةُ جوابًا لشرطٍ غيرِ جازمٍ**، كجوابِ (إذَا)(٤) و(لو)(٥) و(لَوْلَا)(٦). أو جازمٍ ولم يقترِنْ بالفاءِ، ولا بـ(إذَا) نحوُ: إن جاءَنِي زيدٌ أكرَمْتُه(٧).

السابِعةُ(٨): **التابِعةُ لِمَا لا مَوضِعَ له**، نحوُ: قامَ زيدٌ وقعَدَ عَمرٌو(٩)، إذا لم تُقدَّرِ الواوُ للحالِ(١٠).

❁ ❁ ❁

---

(١) وهو ياءُ المُتكلِّمِ في «عاهَدتَّنِي».

(٢) أي: على الحالِ.

(٣) أي: مِنَ الجُمَلِ التي لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ.

(٤) نحوُ: إذا جاءَ زيدٌ أكرَمْتُه.

(٥) نحوُ: لو زارَنِي زيدٌ أهدَيْتُه كتابًا، ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦].

(٦) نحوُ: لولا فضلُ اللهِ لَهَلَكْنا، فجوابُ الشرطِ في الأمثلةِ الثلاثةِ لا محلَّ له مِنَ الإعرابِ؛ لأنَّ أداةَ الشَّرطِ غيرُ جازمةٍ.

(٧) لأنَّ الجوابَ المُقترِنَ بالفاءِ أو بـ«إذا» له محلٌّ مِنَ الإعرابِ، فهو في محلِّ جزمٍ.

(٨) أي: مِنَ الجُمَلِ التي لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ.

(٩) فجملة (قام زيدٌ) لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ، وكذا ما عُطِفَ عليها.

(١٠) في: (وقعَدَ) فإنْ جعَلْتَ الواوَ للحالِ، صارتِ الجُملةُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ.

المَسألةُ الرابعةُ[١]

(الجُمَلُ) الخَبَريةُ[٢] التي لم يَسبِقْها ما يطلُبُها لزومًا[٣]، إنْ وقَعَتْ بعدَ النَّكِراتِ المَحْضةِ[٤] فصِفاتٌ، أو بعدَ المَعارِفِ المَحضةِ[٥] فأَحْوالٌ. أو بعدَ غيرِ المَحْضةِ مِنهما فمحتمِلةٌ لهما.

مِثالُ الواقعةِ صِفةً: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [الإسراء: ٩٣]، فجُملةُ: ﴿نَّقْرَؤُهُۥ﴾ صِفةٌ لـ﴿كِتَٰبًا﴾؛ لأنَّه نَكِرةٌ مَحْضةٌ. وقد مضَتْ أمثِلةٌ مِن ذلك في المَسألةِ الثانيةِ[٦].

ومِثالُ الواقعةِ حالًا: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦][٧].

---

(١) مِنَ المسائلِ الأربعِ، مِنَ البابِ الأوَّلِ الذي هو في الجُملةِ وأحكامِها.

(٢) أيِ: التي تحتمِلُ الصِّدقَ والكَذِبَ، مِثلُ: سافَرَ خالدٌ، وزيدٌ صائمٌ.

(٣) أيِ: ما يطلُبُها مِنَ العواملِ قَبْلَها، كجُملةِ الخبَرِ، فإنَّ المُبتدَأَ يطلُبُها لُزومًا، مِثلُ: زيدٌ سافَرَ غلامُهُ، فـ(سافَرَ غُلامُهُ) هذه الجُملةُ لا تكونُ حالًا مِنَ المعرفةِ قَبْلَها؛ لأنَّ العاملَ قَبْلَها ـ وهو المبتدأُ ـ يطلُبُها.

(٤) النكرةُ المحضةُ؛ أي: الخالِصةِ، وهي التي لم تُخصَّصْ بشيءٍ مِنَ المُخصِّصاتِ، ممَّا يُقرِّبُها مِنَ المعرفةِ، كقولك: جاءَ رجلٌ.

(٥) أي: الخالصةِ مِن شائبةِ التَّنكيرِ، كقولكَ: جاء زيدٌ.

(٦) أي: مِن مسائلِ الجُملةِ عندَ الكلامِ على الجُملةِ التابعةِ للمُفردِ (ص٤٠)، وهذه الأمثلةُ هي قولُه تعالَى: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، وقولُه سبحانَه: ﴿وَاتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]، وقوله: ﴿لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٩].

(٧) أي: لا تُعطِ العَطِيَّةَ تُريدُ أكثَرَ مِنها؛ بلِ اجعَلْ عطاءَكَ للهِ تعالى.

فجُملةُ ﴿تَسۡتَكۡثِرُ﴾ حالٌ مِنَ الضَّميرِ المستتِرِ في ﴿تَمۡنُن﴾ المُقدَّرِ بأنتَ؛ لأنَّ الضَّمائرَ كلَّها معارفُ؛ بلْ هي أعرَفُ المَعارِفِ.

ومِثالُ المُحتَمِلةِ للوجهَينِ[١] **بعدَ النَّكِرةِ**: نحوُ: مرَرْتُ برجُلٍ صالحٍ يُصلِّي، فإنْ شِئتَ قدَّرتَ (يُصلِّي) صِفةً ثانيةً لـ(رجُلٍ)؛ لأنَّه نَكِرةٌ. وإن شِئتَ قدَّرْتَه حالًا مِنه؛ لأنَّه قد قرُبَ مِنَ المَعرفةِ باختِصاصِهِ بالصِّفةِ[٢].

ومِثالُ المُحتمِلةِ (لهما)[٣] **بعدَ المعرفةِ**: قولُه تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلۡحِمَارِ يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢا﴾ [الجمعة: ٥]؛ فإنَّ المُرادَ بالحِمارِ الجِنسُ[٤]، وذُو التَّعريفِ الجِنسيِّ[٥] يقرُبُ مِنَ النَّكِرةِ[٦]، فتحتمِلُ الجُملةُ مِن قولِهِ تعالى: ﴿يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢا﴾ وجهَينِ: **أحدُهما**: الحالِيَّةُ؛ لأنَّ (الحِمارَ) بلفظِ المعرفةِ، **والثاني**: الصِّفةُ؛ لأنَّه[٧] كالنَّكِرةِ في المعنَى[٨].

❁ ❁ ❁

---

(١) أي: الصِّفةِ والحالِ.

(٢) وهي: صالحٌ.

(٣) أي: للصِّفةِ والحالِ.

(٤) أي: لا حِمارٌ مُعيَّنٌ.

(٥) أي: المُعرَّفِ بلامِ الجِنسِ.

(٦) لأنَّه ينطبِقُ على مُسمَّياتٍ كثيرةٍ، ولا يَختَصُّ بفردٍ مِن أفرادِها.

(٧) أي: الحِمارَ.

(٨) لأنَّ المرادَ حِمارٌ غيرُ مُعيَّنٍ، وإن كان مَعرِفةً بحسَبِ الظاهرِ.

البابُ الثَّاني

في الجارِّ والمَجرورِ

وفيه أيضًا أربَعُ مَسائِلَ

المَسألةُ الأُولى

إحدَاها: أنَّه لا بُدَّ مِن تَعلُّقِ الجارِّ بفِعلٍ[(١)]، أو ما في معناهُ[(٢)]. وقدِ اجتمَعَا[(٣)] في قولِهِ تعالى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧][(٤)]، وقولِ ابنِ دُرَيدٍ[(٥)]:

وَاشْتَعَلَ الْمُبْيَضُّ فِي مُسْوَدِّهِ ... مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ فِي جَزْلِ الغَضَا[(٦)]

وإن علَّقْتَ الأوَّلَ بـ(المُبْيَضِّ)، أو جعَلْتَهُ حالًا مُتعلِّقًا بـ(كائنًا) فلا دليلَ فيه[(٧)].

---

(١) أي: ماضٍ أو مُضارعٍ أو أمرٍ.

(٢) أي: بما في معنَى الفعلِ أو شَبَهِه، كالمَصْدرِ، واسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ، والصِّفةِ المُشبَّهةِ، وأفعَلِ التَّفضيلِ؛ وذلك أنَّ الجارَّ والمجرورَ شِبهُ جُملةٍ، وهو معمولٌ لا بُدَّ له مِن عاملٍ يَتعلَّقُ به.

(٣) أي: تعَلُّقُه بالفعلِ، وتعلُّقُه بما في مَعناه.

(٤) فـ﴿عَلَيْهِمْ﴾ الأوَّلُ مُتعلِّقٌ بفعلِ ﴿أَنْعَمْتَ﴾، و﴿عَلَيْهِمْ﴾ الثاني مُتعلِّقٌ باسمِ المفعولِ ﴿ٱلْمَغْضُوبِ﴾.

(٥) أي: وقدِ اجتمَعَا في قولِ ابنِ دُريدٍ في مقصورتِهِ الشَّهيرةِ، يَصِفُ شعرَ رأسِهِ وما ألَمَّ به مِنَ الشَّيبِ.

(٦) «في مُسْوَدِّهِ» مُتعلِّقٌ بالفعلِ «اشتعَلَ»، و«في جَزْلِ الغَضَا» مُتعلِّقٌ بالمصدرِ «اشتِعالَ».

(٧) أي: لا دليلَ فيه على اجتماعِهما؛ أي: التَّعلُّقِ بالفعلِ والتَّعلُّقِ بما في معناهُ؛ بلْ يكونُ الجارُّ والمجرورُ في الموضعَينِ مُتعلِّقًا بما في معنَى الفعلِ، فقولُه: «فِي مُسْوَدِّهِ» مُتعلِّقٌ بالمُبْيَضِّ (اسمِ فاعلٍ)، وقولُه: «فِي جَزْلِ الغَضَا» مُتعلِّقٌ بالمَصْدَرِ «اشتِعالَ».

ويُستثنى مِن حروفِ الجرِّ **أربعةٌ**، فلا تَتعلَّقُ بشيءٍ:

أحدُها: الجارُّ الزائدُ كالباءِ في ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣][١]، و(أَحسِنْ بزَيْدٍ)[٢] عندَ الجمهورِ، و﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَـٰفِلٍ﴾ [الأنعام: ١٣٢]. وكـ﴿مِّنْ﴾ في ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩] و﴿هَلْ مِنْ خَـٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣][٣].

والثاني: (لعلَّ) في لُغةِ مَن يجُرُّ بها، وهُمْ عُقَيلٌ[٤]، ولهم في لامِها الأُولَى الإثباتُ والحذفُ، وفي الأخيرةِ الفتحُ والكسرُ[٥].

قال شاعِرُهم[٦]:

لَعَلِّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ[٧]

والثالثُ: (لولَا)[٨] في قولِ بعضِهم: لَوْلَايَ، ولولاكَ،

---

(١) الاسمُ الشريفُ مجرورٌ لفظًا بحرفِ الجرِّ الزائدِ، مرفوعٌ مَحَلًّا؛ لأنَّه فاعلُ ﴿كَفَىٰ﴾، ﴿شَهِيدًا﴾: تمييزٌ.

(٢) قوله: (أَحسِنْ بزَيْدٍ) أَحسِنْ: فِعلٌ ماضٍ جاءَ على صيغةِ الأمرِ، والأصلُ: شيءٌ أحسَنَ زيدٌ، والباءُ: حرفُ جرٍّ زِيدَت في الفاعلِ؛ أي: صار ذا حُسنٍ، والهَمزةُ في (أَحسِنْ) هي همزةُ الصَّيرورةِ.

(٣) سيأتي في آخِرِ الكتابِ ـ إنْ شاءَ اللهُ ـ ذِكرُ السببِ في كونِ حرفِ الجرِّ الزائدِ ـ وهو غيرُ الأصليِّ ـ لا يَتعلَّقُ بشيءٍ.

(٤) فتدخُلُ على المُبتدأِ فتجُرُّه لفظًا، وهو مرفوعٌ محلًّا.

(٥) صارتِ اللُّغاتُ أربعًا: لعَلَّ، ولعَلِّ، وعَلَّ، وعَلِّ.

(٦) وهو: كعبُ بنُ سعدٍ الغَنَويُّ يرثي أخاهُ هَرِمًا ـ أو: شَبِيبًا ـ أبَا المِغوارِ.

(٧) قوله: «أَبِي»: مُبتدأٌ مجرورٌ لفظًا مرفوعٌ محلًّا، «قريبُ»: خبَرٌ، فحرفُ الجرِّ «لعلِّ» لا يَتعلَّقُ بشيءٍ.

(٨) وهي «لولَا» الامتناعيةُ، حرفُ امتِناعٍ لوُجودٍ: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَـٰنَ﴾ [النساء: ٨٣]، امتنَعَ اتِّباعُنا الشيطانَ لوجودِ فضلِ اللهِ. =

ولولاهُ[١] .فذهَبَ سيبويه إلى أنَّ (لَوْلَا) في ذلك جارَّةٌ، ولا تَتعلَّقُ بشيءٍ. والأكثَرُ أن يُقالَ[٢]: لولَا أنا[٣]، ولولا أنتَ، ولولا هو، كما قال اللهُ تعالى: ﴿لَوۡلَآ أَنتُمۡ لَكُنَّا مُؤۡمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١][٤].

والرابعُ: كافُ التَّشبيهِ، نحوُ: زيدٌ كعَمْرٍو. فزعَمَ الأخفشُ[٥] وابنُ عصفورٍ أنَّها لا تَتعلَّقُ بشيءٍ، وفي ذلك بحثٌ[٦].

❁ ❁ ❁

= وتكونُ «لولَا» هذه جارَّةً: إذا وَلِيَها ضميرٌ مُتَّصلٌ (لمُتكلِّمٍ أو مُخاطَبٍ أو غائبٍ)، فيُجَرُّ بها، فتكونُ بمَنزلةِ (لعلَّ) الجارَّةِ في أنَّ ما بعدَها مجرورٌ لفظًا، مرفوعٌ محلًّا.

(١) فلَوْلَايَ، ولولاكَ، ولَوْلَاهُ، «لولا» هنا: حرفُ جرٍّ لا يَتعلَّقُ بشيءٍ.

(٢) أيْ: وأكثَرُ استعمالِ العَرَبِ.

(٣) فيَأْتُونَ بالضَّميرِ المُنفصِلِ.

(٤) وقولِهِ ﷺ في عمِّه أبي طالبٍ: «**لَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ**». البُخاري (٣٨٨٣)، ومسلم (٢٠٩).

(٥) الأخفَشُ الأوسطُ، سَعِيدُ بنُ مَسعدةَ، وهو أشهَرُ الأخافِشةُ، وصاحبُ «مَعاني القرآنِ»، تلميذُ سيبويه والمنتصِرُ له في المُناظَرةِ المشهورةِ بينَ سيبويه والكِسائيِّ.
* **فائدةٌ**: الأخافِشةُ أحَدَ عشَرَ أَخْفَشًا، ترجَمَ لهم السيوطيُّ في «البُغيةِ».

(٦) ظاهِرُه: أنَّ المُؤلِّفَ ﷾: لا يَختارُ هذا الرأيَ؛ لأنَّه صدَّرَه بقولِهِ: «وزعَمَ»، وختَمَه بقولِه: «وفي ذلك بحثٌ»، وحُجَّةُ الأخفشِ وابنِ عُصفورٍ في كونِ الكافِ لا تَتعلَّقُ بشيءٍ: أنَّها لا يصلُحُ أن يكونَ مُتعلَّقُها (استقَرَّ) في مِثلِ: زيدٌ في الدارِ؛ أي: مُستقِرٌّ، وزيدٌ كعَمرٍو، لا يصلُحُ (استقَرَّ)، والظاهِرُ: أنَّ تقديرَ (استقَرَّ) هنا مُتَأَتٍّ بمَعونةِ المَقامِ: زيدٌ كعَمرٍ؛ أي: مُستقِرٌّ في شَبَهِه، فصَحَّ مذهبُ الجمهورِ أنَّ كافَ التَّشبيهِ لا بُدَّ أنَ تَتعلَّقَ بشيءٍ.

المسألةُ الثانيةُ[(١)]

حكمُ الجارِّ والمجرورِ إذا وقَعَ بعدَ المعرفةِ والنَّكرةِ، كحُكمِ الجُملةِ. **فهو صِفةٌ**، في نحوِ: رأيتُ طائرًا على غُصنٍ[(٢)]؛ لأنَّه بعدَ نكرةٍ محضةٍ، وهو (طائرًا).

وحالٌ، في نحوِ: قولِهِ تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾ [القصص: ٧٩][(٣)] أي: مُتزيِّنًا؛ لأنَّه بعدَ معرفةٍ محضةٍ، وهي الضَّميرُ المستتِرُ[(٤)] في «خرَجَ».

ومُحتمِلٌ لهما[(٥)] في نحوِ: يُعجِبُني الزَّهْرُ في أكمامِهِ[(٦)]، و: هذا ثَمَرٌ يانعٌ على أغصانِهِ[(٧)]؛ لأنَّ (الزَّهْرَ) مُعرَّفٌ بـ(ألِ) الجِنْسيةِ[(٨)] فهو قريبٌ مِنَ النَّكِرةِ، وقولُكَ: (ثمَرٌ) موصوفٌ[(٩)]، فهو قريبٌ مِنَ المعرفةِ.

❁ ❁ ❁

---

(١) أي: مِنَ المَسائلِ الأربَعِ في بيانِ أحكامِ الجارِّ والمجرورِ، وهي حُكمُهُ بعدَ المعرفةِ والنَّكرةِ، إذا كانَ صفةً أو صلةً أو خبرًا أو حالًا.

(٢) (عَلى غُصْن): مُتعلِّقٌ بمَحذوفٍ، صِفَةٌ.

(٣) قوله: ﴿فِى زِينَتِهِۦ﴾ حالٌ.

(٤) جوازًا.

(٥) أي: للصِّفة أو الحالِ: إذا وقَعَ بعدَ الجارِّ والمَجرورِ بعدَ المعرفةِ غيرِ المَحضةِ، أوِ النَّكِرةِ غيرِ المَحْضةِ.

(٦) مُتعلِّقٌ بمَحذوفٍ، صِفةٌ أو حالٌ.

(٧) صِفةٌ أو حالٌ.

(٨) لأنَّه لا يدُلُّ على زَهْرٍ بعينِهِ مُعيَّنٍ.

(٩) وصف بـ (يانِعٌ).

المسألةُ الثالثةُ(١)

متَى وقَعَ الجارُّ والمجرورُ صِفةً، أو صِلةً، أو خبَرًا، أو حالًا، تَعلَّقَ بمحذوفٍ تقديرُهُ: كائنٌ أو استقَرَّ، إلَّا أنَّ الواقعَ صِلةً يَتعيَّنُ فيه (استقَرَّ)؛ لأنَّ الصِّلةَ لا تكونُ إلَّا جُملةً(٢).

وقد تَقدَّمَ مِثالُ الصِّفةِ(٣)، والحالِ(٤). ومِثالُ الخبَرِ: (الحمدُ للهِ)(٥)، ومِثالُ الصِّلةِ: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأنبياء: ١٩](٦).

---

(١) مِنَ المَسائلِ الأربعِ في أحكامِ الجارِّ والمجرورِ، وهي في بيانِ مُتعلَّقِ الجارِّ والمجرورِ.

(٢) و(استقَرَّ): مُكوَّنٌ مِن فعلٍ وفاعلٍ مُستترٍ، فهو جُملةٌ، وصِلةُ الموصولِ جملةٌ فتَنَاسَبَا، واسمُ الفاعلِ (كائِنٌ) أو (استقَرَّ) ليسَ بجُملةٍ باتِّفاقٍ.

(٣) في مثالِه المتقدِّم: رأيتُ طائرًا على غُصنٍ، فالجارُّ والمجرورُ صفةٌ، مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ تقديره: كائنٌ أو استقَرَّ، وإنما كانَ صفةً لأنَّه وقَعَ بعدَ نَكِرةٍ.

(٤) في قولِه تعالَى: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ﴾، فالجارُّ والمجرورُ ﴿فِي زِينَتِهِۦ﴾ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ (كائِنٌ) أو (استقَرَّ) حالٌ؛ لأنَّه وقَعَ بعدَ معرفةٍ، وهو الضَّميرُ في (خرَجَ).

(٥) الحمدُ: مُبتدأٌ، للهِ: الجارُّ والمجرورُ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ، خبَرٌ تقديرُه: (كائِنٌ أو استقَرَّ).

(٦) إعرابُها: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأنبياء: ١]، (له): خبَرٌ مُقدَّمٌ، ﴿مَن﴾: المَوصولُ مبتدأٌ مُؤخَّرٌ، ﴿فِي﴾: الجارُّ والمجرورُ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ تقديرُهُ: استقَرَّ، وهو صِلةُ (مَن)؛ لأنَّ الصِّلةَ لا تكونُ إلَّا جُملةً.

تنبيهٌ: هذا الكلامُ في مُتعلَّقِ الجارِّ والمجرورِ على مذهبِ البَصْرِيِّينَ، أمَّا الكوفيونَ: فالجارُّ والمجرورُ عندَهم لا يَتعلَّقُ بشيءٍ: (زيدٌ في الدارِ)، فـ(في الدَّارِ) هو الخبَرُ نَفْسُه.

المَسألةُ الرابعةُ[١]

يَجوزُ في الجارِّ والمجرورِ في هذه المواضعِ الأربعةِ[٢]، وحيثُ وقَعَ بعدَ نفيٍ، أوِ استِفهامٍ، أن يُرفَعَ الفاعلُ، تقولُ: مرَرْتُ برجُلٍ في الدارِ أَبُوه، فلك في (أَبُوه) **وجهانِ**:

أحدُهما: أن تُقدِّرَه فاعلًا بالجارِّ والمجرورِ؛ لنيابتِهِ[٣] عنِ (استقَرَّ) محذوفًا[٤]، وهذا هو الراجحُ عندَ الحُذَّاقِ[٥].

والثاني: أن تُقدِّرَه مُبتدَأً مُؤخَّرًا، والجارُّ والمجرورُ خبَرًا مُقدَّمًا. والجملةَ صِفةً[٦].

و[٧]تقولُ: ما في الدارِ أَحَدٌ[٨]، وقال اللهُ: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠][٩].

وأجازَ الكوفِيُّون والأخفَشُ رَفْعَهما[١٠] الفاعلَ في غيرِ هذه

---

(١) مِنَ المسائلِ الأربعِ في أحكامِ الجارِّ والمجرورِ.

(٢) الصِّفةُ، والصِّلةُ، والخبَرُ، والحالُ.

(٣) أي: الجارِّ والمجرورِ.

(٤) والمحذوفُ كالمُقدَّرِ.

(٥) لأنَّ الأصلَ عدمُ التقديمِ والتَّأخيرِ.

(٦) أي: وتُقَدَّرَ الجملةَ صفةً لرَجُلٍ.

(٧) هذا عطفٌ على قولِهِ السَّابقِ: (تقولُ: مرَرْتُ برجُلٍ...).

(٨) فـ (أحدٌ) فاعلٌ، أو مُبتدَأٌ مُؤخَّرٌ.

(٩) فـ (شَكٌّ) فاعلٌ، أو مُبتدَأٌ مُؤخَّرٌ.

(١٠) أيِ: الجارَّ والمجرورَ، ومثلُهما في ذلكَ الظَّرفُ، وسيأتي الحَديثُ عنهُ.

المواضِعِ أيضًا[١] نحوُ: في الدارِ زيدٌ[٢].

تنبيهٌ: جميعُ ما ذكَرْناهُ في الجارِّ والمجرورِ ثابتٌ للظَّرفِ، فلا بُدَّ مِن **تعلُّقِهِ بفِعلٍ**، نحوُ: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف: ١٦][٣]، ﴿أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾ [يوسف: ٩][٤]. أو **بمعنَى فِعلٍ**[٥]، نحوُ: زيدٌ مُبكِّرٌ يومَ[٦] الجُمعةِ وجالسٌ أَمامَ[٧] الخَطيبِ. **ومِثالُ وقوعِهِ صِفةً**؛ نحوُ: مرَرتُ بطائرٍ فوقَ[٨] غُصنٍ، **وحالًا**، نحوُ: رأَيتُ الهِلالَ بينَ[٩] السَّحابِ.

ومحتَمِلًا لهما[١٠]: يُعجِبُني الثَّمَرُ فوقَ[١١] الأغصانِ، ورأَيتُ ثَمرةً يانِعةً فوقَ[١٢] غُصنٍ.

ومِثالُ وقوعِهِ خبرًا: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢][١٣]،

---

(١) أي: في غيرِ كونِ الجارِّ والمجرورِ صِفةً أو صِلةً أو خَبرًا أو حالًا، أو واقعًا بعدَ نفيٍ أو استفهامٍ، فأجازَ الكوفيونَ والأخفشُ رفعَ الجارِّ والمجرورِ الفاعلِ مُطلَقًا، وليسَ في هذِهِ المواضِعِ السِّتةِ فحسبُ.

(٢) فـ (زيدٌ) عندَهم هنا: فاعلٌ أو مُبتدأٌ، وليس الجارُّ والمجرورُ صِفةً ولا صِلةً ولا خبرًا ولا حالًا ولا واقعًا بعدَ نفيٍ أو استفهامٍ، والجُمهورُ: على أنَّ زيدًا مُبتدأٌ مُؤخَّرٌ فقطْ.

(٣) عِشاءً: ظرفُ زمانٍ مُتعلِّقٌ بـ(جَاؤُوا). (٤) ظرفُ مكانٍ مُتعلِّقٌ بـ﴿ٱطْرَحُوهُ﴾.

(٥) أي: بما يُشبِهُ الفِعلَ، كاسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ. . . إلخ، كما تَقدَّمَ في الجارِّ والمجرورِ.

(٦) ظرفُ زمانٍ مُتعلِّقٌ بـ(مُبكِّر) اسم فاعل.

(٧) ظرفُ مكانٍ مُتعلِّقٌ بـ(جالسٌ).

(٨) ظرفُ مكانٍ، صفةٌ؛ بعدَ نَكِرةٍ مَحْضةٍ.

(٩) ظرفُ مكانٍ، حالٌ؛ بعدَ معرفةٍ مَحْضةٍ.

(١٠) أي: للوَصْفيةِ والحاليَّةِ؛ لكونِهِ بعدَ نَكِرةٍ غيرِ مَحْضةٍ، ومعرفةٍ غيرِ مَحْضةٍ.

(١١) حالٌ أو صِفةٌ. (١٢) حالٌ أو صِفةٌ.

(١٣) فـ ﴿وَٱلرَّكْبُ﴾ مبتدأٌ، و﴿أَسْفَلَ﴾ واقعٌ موقعَ الخبرِ؛ لأنَّه متعلِّقٌ بالخبرِ المحذوفِ، والتَّقديرُ: والرَّكبُ كائنٌ أسفلَ، أو مستقرٌّ أسفلَ منكُم.

في قِراءةِ السَّبْعةِ[١] بنصبِ ﴿أَسْفَلَ﴾.

وصِلةً[٢]: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩][٣].

ومِثالُ رفعِهِ الفاعلَ، نحوُ: زيدٌ عندَهُ مالٌ[٤]، ويجوزُ تقديرُهُما[٥] مُبتدأً وخبَرًا، ويأتي ـ في نحوِ: عِندَكَ زيدٌ ـ المَذْهبانِ[٦].

❁ ❁ ❁

---

(١) بلْ في قِراءةِ العَشَرةِ بنَصْبِ ﴿أَسْفَلَ﴾، فهو مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ، خبَرٌ.

(٢) أي: ومِثالُ وقوعِه صلةً.

(٣) قولُه: (مَن): حسَبَ ما قبلَها، وقيلَ: معطوفةٌ على قولِه: ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَنْ عِندَهُۥ﴾، و﴿عِندَهُۥ﴾ صلةُ (مَنْ).

(٤) قوله: (زيدٌ عندَهُ مالٌ): زيدٌ: مُبتدأٌ، والجُملةُ بعدَهُ خبَرٌ، مالٌ: فاعلٌ باعتمادِهِ على المخبَرِ عنه (زيد)، هذا على قولِ المصنِّفِ، وعندَ الجمهُور: زيدٌ: مبتدأٌ، ومالٌ: مبتدأٌ ثانٍ، وعندَه: خبرُهُ، والمبتدأُ مع خبِرِه خبرُ زيدٍ، والرابطُ بينهما الهاءُ في (عندَهُ).

(٥) أيِ: الظرفِ والمرفوعِ بعدَهُ (عِندَه مالٌ).

(٦) أي: مذهبُ البَصْرِيِّين والكُوفِيِّين والأخفَشِ المذكورِ قريبًا في الجارِّ والمجرورِ، إذا لم يعتمِدْ على شيءٍ، وهنا في الظَّرفِ كذلك، فإنَّ الظَّرفَ إذا وقَعَ بعدَ نفيٍ أو استفهامٍ، ووقَعَ بعدَهُ مرفوعٌ، فلك في المرفوعِ **إعرابانِ**:

١ ـ فاعلٌ، ٢ ـ مُبتدأٌ مُؤخَّرٌ.

مِثالُ النَّفيِ: ما عِندَك أحدٌ، فأحَدٌ: فاعلٌ أو مُبتدَأٌ مُؤخَرٌ.

ومِثالُ الاستِفهامِ: أعندَكَ زيدٌ؟ فزيدٌ: فاعلٌ، أو مُبتدأٌ مؤخَّرٌ.

وإذا لم يُسبَقْ الظرفُ بنفيٍ أو استِفهامٍ، فليس لكَ في المَرفوعِ (أحَدٌ، زيدٌ) إلَّا وجهٌ واحدٌ، هو أنَّه مرفوعٌ على الابتداءِ.

أمَّا الكوفيونَ والأخفَشُ، فلا يشترِطونَ تَقدُّمَ النفيِ والاستفهامِ، فيجوزُ عندَهم الوجهانِ في الإعرابِ: أنَّه فاعلٌ، وأنَّه مُبتدأٌ، نحوُ: عندَكَ زيدٌ، فـ (زيدٌ) فاعلٌ أو مُبتدَأٌ.

البابُ الثالثُ

في تفسيرِ كلماتٍ يَحتاجُ إليها المُعرِبُ

وهي عِشرونَ(١) كَلِمةً
وهي ثمانيةُ أنواعٍ

---

(١) يذكُرُ الأزهريُّ في شرحِهِ للكتابِ أنَّ ما أورَدَه المؤلِّفُ اثنتانِ وعِشرونَ كَلِمةً، وذكَرَ ابنُ جماعةَ ـ في شرحِهِ ـ أنَّها خمسٌ وعشرونَ كَلِمةً، والذي ذكَره المؤلفُ هنا إحدَى وعشرونَ كَلِمةً، ونقولُ: الخَطْبُ يسيرٌ؛ فإنَّ هذه الأدواتِ تَتداخلُ فيما بينَها، ولكلِّ مؤلِّفٍ رأيُهُ وحِسابُه، بَيْدَ أن اختيار هذه الكلماتِ جاءَ حسَبَ رأيِ ابنِ هِشامٍ واجتهادِهِ، وبعضُهم قد يَرَى كلماتٍ أُخرى يَحتاجُ إليها المُعرِبُ، وربَّما يَرى آخَرُونَ أَقَلَّ مِن هذا العددِ، فهي مسائلُ اجتهاديةٌ.

النوعُ الأوَّلُ

ما جاءَ على وجهٍ واحدٍ[١]

وهوَ أربعةٌ[٢]:

أحَدُها: (قَطُّ)، بفتحِ القافِ، وتشديدِ الطاءِ وضَمِّها في اللُّغةِ الفُصحَى فيهنَّ، وهو ظرفٌ لاستِغراقِ ما مضَى مِنَ الزمانِ نحوُ: ما فعَلْتُه قَطُّ[٣]. وقولُ العامَّةِ: «لا أَفعلُهُ قَطُّ» لحنٌ[٤].

والثاني: (عَوْض)، بفتحِ أوَّلِه، وتثليثِ آخِرِه[٥]، وهو ظرفٌ لاستغراقِ ما يُستقبَلُ مِنَ الزَّمانِ[٦] - ويُسمَّى الزمانُ عَوْضًا؛ لأنَّه كلَّما ذهَبَتْ منه مُدَّةٌ عوَّضَتْها مُدَّةٌ أُخرى، أو لأنَّه يُعوِّضُ ما سلَفَ في

---

(١) أي: له استِعمالٌ واحدٌ.

(٢) أي: أربعةُ ألفاظٍ.

(٣) أي: فيما انقطَعَ مِن عُمرِي، فـ (القَطُّ) بمعنَى القَطعِ، و(قَطُّ): ظرفُ زمانٍ مَبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نصبٍ، وفي أثَرٍ رُوي عنِ ابنِ عبَّاسٍ عندَ الشافعيِّ في «المسند» (٥٠٢) والطَّبرانيِّ في «المعجم الكبير» (١١٥٣٣): «مَا هَبَّتِ الرِّيحُ قطُّ إلَّا جثَا النبيُّ ﷺ على ركبتَيهِ»، ويلاحَظُ أنَّ (قطُّ) مختَصَّةٌ بالنَّفي.

(٤) لأنَّهم استعمَلُوا (قطُّ) في المستقبَلِ، وهي موضوعةٌ للماضي، وهو خطَأٌ، وأورَدَ الحَريريُّ هذا الخطَأَ في كتابِهِ «دُرَّةِ الغَوَّاص، في أوهامِ الخَواصّ» (ص١٩)، وقال عنه: «هو مِن أفحَشِ الخَطَأِ لتعارُضِ معانِيهِ، وتناقُضِ الكلامِ فيه».

(٥) ولهذا يقالُ: هو ظرفٌ مَبنيٌّ على الضَّمِّ أو على الكسرِ أو على الفتحِ، على حَسبِ ما نُطِقَ بهِ، إلَّا إذا أُضيفَ كما سيأتي.

(٦) وهو مُختَصٌّ بالنَّفيِ، تقولُ: لا أَفعلُه عَوْضُ أو عَوْضَ أو عَوْضِ.

زعمِهم[١] ـ تقولُ: لا أَفعلُه عَوْضُ. فإن أضَفْتَه نصَبْتَه فقلتَ: عَوْضَ العائضِينَ[٢]، كما تقولُ: دَهْرَ الداهرِينَ. وكذلك (أبَدًا)، تقولُ فيها: ظرفٌ لاستغراقِ ما يُستقبَلُ مِنَ الزمانِ.

والثالثُ: **(أَجَلْ)** بسُكونِ اللَّامِ، وهو حرفٌ لتَصديقِ الخبَرِ[٣]، يُقالُ: جاءَني زيدٌ، أو: ما جاءَني زيدٌ، فتقولُ: أَجَلْ؛ أي: صدَقْتَ.

والرابعُ: **(بَلَى)**، وهو حرفٌ لإيجابِ المَنفيِّ[٤]، مُجرَّدًا كان النَّفيُ[٥] نحوُ: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧][٦]، أو مقرونًا[٧] بالاستفهامِ نحوُ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْۖ قَالُواْ بَلَىٰۛ﴾ [الأعراف: ١٧٢]؛ أي: بلَى أنتَ ربُّنا[٨].

۞ ۞ ۞

---

(١) أي: زعمِهم الباطلِ، واعتقادِهم الفاسدِ أنَّ الزَّمانَ له تصرُّفٌ.

(٢) لأنَّ الإضافةَ مِن خصائصِ الأسماءِ، فمِن هنا يضعُفُ شَبَهُهُ بالحرفِ؛ فلا يُبنى بل يُعربُ.

(٣) ويقالُ له: حرفُ جوابٍ، مبنيٌّ على السُّكونِ لا محلَّ له مِنَ الإعرابِ.

(٤) أي: لإثباتِ المَنفيِّ، فعُلِمَ مِن هذا أنَّ (بَلَى) تَختصُّ بالنَّفيِ، وتُفيدُ إبطالَه.

(٥) أي: مجردًا عنِ الاستفهامِ.

(٦) فـ﴿بَلَىٰ﴾ هنا أثبَتَتِ البعثَ الذي نفاهُ الكُفَّارُ، وأبطَلَتْ نَفيَهم.

(٧) أيِ: النفيُ.

(٨) وقد يكونُ الاستفهامُ للتَّوبيخِ، نحوُ: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝٨ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الملك: ٨، ٩]، ﴿أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّۚ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الأنعام: ٣٠].

النوعُ الثاني

ما جاءَ على وجهَيـنِ[١]

وهو: (إذَا)، فتارَةً يُقالُ فيها: ظرفٌ مُستقبَلٌ، خافِضٌ لشرطِهِ، منصوبٌ بجوابِهِ. وهذا أنفَعُ، وأرشَقُ، وأوجَزُ مِن قولِ المعربِينَ: ظَرفٌ لِمَا يستقبلُ مِنَ الزَّمانِ، فيه معنَى الشرطِ غالبًا[٢].

وتَختَصُّ (إذَا) هذه بالجُملةِ الفِعليةِ، نحوُ: ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ﴾ [الرحمٰن: ٣٧]، وأمَّا نحوُ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الانشقاق: ١][٣] فمحمولٌ على إضمارِ الفعلِ، مثلُ: ﴿وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ﴾ [النساء: ١٢٨]. وقد تُستعمَلُ للماضي، نحوُ: ﴿وَإِذَا رَأَوۡاْ تِجَٰرَةً أَوۡ لَهۡوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيۡهَا﴾ [الجمعة: ١١].

وتارةً يُقالُ فيها: حرفُ مُفاجَأةٍ[٤]، وتَختَصُّ بالجُملةِ الاسميةِ،

---

(١) أي: على استعمالَينِ.

(٢) وأحسَنُ مِن قولِهم: أداةُ شرطٍ غيرُ جازمةٍ، وذلك أنَّ هذا التفصيلَ الذي ذكَرَه المؤلفُ فيه بيانٌ لعملِ (إذا) في الكلامِ وتعليمٌ للمتعلمين، فتقول في نحو: إذا جاءَ زيدٌ فأَكرِمْه: (إذَا) ظرفٌ مُستقبلٌ خافِضٌ لشَرْطِهِ، (جاء زيدٌ) في محلِّ جرٍّ، مُضافٌ إليه، و(إذَا): مضافٌ، منصوبٌ بجوابِهِ: فالجوابُ (أكرِمْه) هو الناصبُ لـ(إذَا).

(٣) فـ ﴿ٱلسَّمَآءُ﴾: فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُه المذكورُ، هذا على رأيِ البَصْرِيِّين، والكُوفيونَ: يَجْعلونَ ﴿ٱلسَّمَآءُ﴾: مُبتدأً؛ لأنَّهم يُجيزونَ دُخولَ (إِذَا) وأدوات الشرط على الأسماءِ.

(٤) ولا تَحتاجُ إلى جوابٍ، وهَذا هوَ الوجهُ الثَّاني مِن استعمَالها الذي أشارَ إليهِ عُنوانُ المسأَلةِ، وفي المسأَلةِ خِلافٌ: هلِ المفاجأةُ ظرفيَّةٌ أيضًا أو لا؟ كما سَيأتي.

نحوُ: ﴿وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٨][١]. وهلْ هي[٢] حرفٌ[٣]، أو ظرفُ مكانٍ[٤]، أو زمانٍ؟[٥] أقوالٌ.

وقدِ اجتمَعَا[٦] في قولِهِ تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا[٧] دَعَاكُمْ[٨] دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ[٩] أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥].

❁ ❁ ❁

---

(١) هي: مُبتدأٌ، بَيضاءُ: خبَرُه.

(٢) أي: (إذا) التي للمفاجأة.

(٣) وهو قولُ الأخفشِ وابنِ مالكٍ، واختاره المؤلِّفُ في «المُغنِي» (ص١٢٠)، ورجحه بقَوْلهم: (خرجتُ فَإِذا إِنَّ زيدا بِالْبَابِ) كَسَر (إِنَّ) لِأَن (إِنَّ) لَا يعْمل مَا بعْدهَا فِيمَا قبلهَا.

(٤) وهو قولُ المبرِّدِ وابنِ عُصفورٍ.

(٥) واختارَه الزَّجَّاجُ.

(٦) أي: (إذا) الشَّرطيةُ والفُجائيةُ.

(٧) شَرْطيةٌ.

(٨) أي: دَعاكُمُ اللهُ تعالى.

(٩) فُجائِيَّةٌ، ولها فائدةٌ في المعنَى، وهي: إفادةُ سُرعةِ خُروجِهم إلى الحشرِ.

النوعُ الثالثُ[1]

ما جاءَ على ثلاثةِ أوجُهٍ[2]

وهي سبعٌ[3]:

إحدَاها: (إذْ)، فيُقالُ فيها تارَةً[4]: **ظرفٌ لِمَا مضَى مِنَ الزَّمانِ**[5]، ويدخُلُ على الجُملتَينِ[6]، نحوُ: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦]، ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦].

وقد تُستعمَلُ للمستقبَلِ، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾ [غافر: ٧٠، ٧١].

ويقالُ فيها تارةً[7]: **حرفُ مُفاجَأةٍ**[8]، كقولِهِ[9]:

فَاسْتَقْدِرِ[10] اللهَ خَيْرًا وَارْضَيَنَّ بِهِ ... فَبَيْنَمَا العُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

وتارةً حرفُ تعليلٍ[11]، كقولِهِ تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: ٣٩]؛ أي: لأجلِ ظُلمِكم.

---

(١) مِنَ الأنواعِ الثَّمانيةِ مِن الكَلماتِ التي يحتاجُ المعربُ إلى تفسِيرها.

(٢) في الاستِعمالِ.

(٣) أي: سبعُ كَلِماتٍ.

(٤) وهو الوجهُ الأوَّلُ.

(٥) هذا هو الغالبُ فيها.

(٦) الاسمِيَّةِ والفِعليةِ.

(٧) وهذا الوجهُ الثاني.

(٨) إذا وقعَتْ بعدَ (بَيْنَا) أو (بينَما)، تقولُ: بينَا أنا في ضِيقٍ إذْ جاءَ الفَرَجُ.

(٩) وهو: حُرَيثُ بنُ جَبَلَةَ العُذريُّ، كما في «شرحِ أبياتِ المغني» للبغداديِّ (٢/١٦٨).

(١٠) أي: اطلُبْ إلى اللهِ أن يُقدِّرَ لك الخيرَ.

(١١) الوجهُ الثالثُ.

الثانية: (لَمَّا)، يُقالُ فيها(١) ـ في نحوِ: لمَّا جاءَ زيدٌ جاءَ عَمرٌو ـ: **حرفُ وجودٍ لوُجودٍ**(٢)، وتَختَصُّ بالماضي. وزعَمَ الفارسيُّ ومتابِعُوه أنَّها ظرفٌ بمعنَى حِينٍ.

ويُقالُ فيها(٣) ـ في نحوِ: ﴿لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾ [ص: ٨] ـ: **حرفُ جزمٍ لنفيِ المضارعِ**، وقلْبِه ماضيًا مُتَّصِلًا نَفْيُه بالحالِ، مُتوقَّعًا ثبوتُه(٤). ألَا ترى أنَّ المعنَى: أنَّهم لم يَذُوقُوه إلى الآنَ، وأنَّ ذَوْقَهم(٥) له مُتوقَّعٌ(٦)؟!

ويُقالُ فيها: حرفُ استِثناءٍ، في نحوِ: أنشُدُكَ اللهَ لَمَّا فَعَلْتَ؛ أي:

---

(١) هذا هوَ الوجهُ الأوَّلُ من استِعمالاتِها، وهو (لمَّا) الظرفيَّةُ التي بمعنَى حينَ، وتسمَّى التَّوقيتيَّةَ.

(٢) أي: وُجِدَ عَمرٌو لوجودِ زيدٍ.

(٣) وهوَ الوجهُ الثَّاني، وهو (لمَّا) النَّافيةُ.

(٤) أي: في المستقبلِ.

(٥) أي: ذوقَهم له في المستقبَلِ.

(٦) فهو نفيٌ للعذابِ في الماضي والحاضِرِ، ومنتظَرٌ في المستقبل، ومِثلُها قولُه تعالى: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]؛ أي: دُخولُه مُتوقَّعٌ. هذا، وقد اختُلفَ في (لمَّا) النافية، فقيل: هي بسيطةٌ، يعني: أصلُها هكذا وُضِعَت لامٌ فَميمٌ مُشدَّدةٌ، وهذا مذهبُ سيبويه، وعندَ الكوفِيِّينَ: أنَّها مُركَّبةٌ، أصلُها: (لَمْ) ثمَّ زِيدَت عليها (ما). وثمَّ فروقٌ بين (لمْ) و(لمَّا)، **منها**:

- أنَّ (لمَّا) يَصِحُّ حذفُ مدخولِها، أقولُ لك: هلْ صلَّيتَ العصرَ؟ فتَقولُ: لمَّا، بخلافِ (لَمْ)، فلا يَصِحُّ أن تقولَ: (لَمْ) بحذفِ مدخولها.
- أنَّ (لَمْ) يَصِحُّ دخولُ أداةِ الشَّرطِ (إنْ) عليها؛ نحوُ: إنْ لم تَزُرْني زُرْتُك، خلافًا لـ(لَمَّا).
- أنَّ (لمَّا) يُتوقَّعُ ثبوتُ مَنْفِيِّها، بخلافِ (لَمْ)، فقولُهُ: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾، فهُمْ لم يَذُوقُوه إلى الآنَ، وأنَّ ذَوْقَهم مُتوقَّعٌ، هذا بالنِّسبةِ إلى المُستقبَلِ، أمَّا الماضي فهُما سِيَّانِ في التوقُّعِ وعدَمِهِ.

ما أَسألُكَ إلَّا فِعلَكَ. ومنه: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] في قِراءةِ التَّشديدِ. أَلَا تَرى أنَّ المعنَى: ما كلُّ نَفْسٍ إلَّا عليها حافِظٌ؟ ولا التِفاتَ إلى إنكارِ الجوهريِّ ذلك(١).

الثالثةُ(٢): (نَعَمْ)، فيُقالُ فيها:

١ ـ **حرفُ تصديقٍ**(٣)، إذا وقَعَتْ بعدَ الخبَرِ، نحوُ: قامَ زيدٌ، أو: ما قامَ زيدٌ.

٢ ـ **وحرفُ إعلامٍ**، إذا وقَعَت بعدَ الاستفهامِ، نحوُ: أقامَ زيدٌ؟(٤).

٣ ـ **وحرفُ وعدٍ**، إذا وقَعَتْ بعدَ الطلَبِ، نحوُ: أَحسِنْ إلى فُلانٍ(٥).

ومِن مَجيئِها للإعلامِ: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا۟ نَعَمْ﴾ [الأعراف: ٤٤](٦).

وهذا المعنَى(٧) لم يُنبِّهْ عليه سيبويه، فإنَّه قال: «عِدَةٌ وتصديقٌ»(٨)، ولم يَزِدْ على ذلك.

الرابعةُ(٩): (إيْ) بكسرِ الهمزةِ، وسكونِ الياءِ. وهي بمَنزِلةِ (نَعَمْ)

---

(١) فإنه قال في «الصحاح» (٥/ ٢٠٣٣): «وقولُ مَن قَالَ ﴿لَمَّا﴾ بمعنى (إلَّا)، فليسَ يُعرفُ في اللُّغةِ»، وتعقَّبه صاحبُ «القامُوسِ» (لمم) بقولِهِ: «إنْكارُ الجوهريِّ كوْنَ ﴿لَمَّا﴾ بمعنَى (إلَّا) غيرُ جَيِّدٍ، يقالُ: سَألْتُكَ لَمَّا فَعَلْتَ؛ أي: إلَّا فَعَلْتَ، ومنه: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾، و﴿إِنْ كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢]».

(٢) وهي الكلمةُ الثَّالثةُ من النوعِ الثَّالثِ، وهيَ الكلماتُ التي جاءتْ على ثلاثةِ أوجُهٍ.

(٣) للمُخبِرِ.

(٤) تقولُ: نَعَمْ.

(٥) فتقولُ: نَعَمْ.

(٦) فجاءتْ (نعم) بعدَ استفهامٍ.

(٧) أي: كونُها للإعلامِ.

(٨) «الكتاب» (٤/ ٢٣٤).

(٩) أي: ممَّا جاء على ثلاثةِ أوجُهٍ.

إلَّا أنَّها تَختَصُّ بالقَسَمِ، نحوُ: ﴿قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣].

الخامسةُ[١]: **(حتَّى)، فأحَدُ أوجُهِها: أن تكونَ جارَّةً، فتدخُلُ على الاسمِ الصريحِ** بمعنَى (إلى)[٢]، نحوُ: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف: ٣٥][٣]، **وعلى الاسمِ المؤوَّلِ** مِن (أنْ) مُضمَرةً ومِنَ الفِعلِ المضارِعِ.

فتكونُ **تارَةً بمعنَى (إلى)**، نحو: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]؛ الأصلُ: حتَّى أنْ يَرجِعَ؛ أي: إلى رجوعِهِ؛ أي: إلى زمَنِ رُجوعِهِ.

وتارَةً بمعنَى (كَيْ)[٤]، نحوُ: أَسلِمْ حتَّى تدخُلَ الجَنَّةَ[٥]. وقد تَحتمِلُهما[٦]؛ كقولِهِ تعالى: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ﴾ [الحجرات: ٩]؛ أي: إلى أن تَفيءَ[٧].

وزعَمَ ابنُ هِشامٍ الخَضْراويُّ وابنُ مالكٍ: أنَّها[٨] قد تكونُ بمعنَى (إلَّا) كقولِه:

لَيْسَ العَطَاءُ مِنَ الفُضُولِ سَمَاحَةً ... حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ

أي: إلَّا أنْ تَجودَ. وهو استِثناءٌ منقطِعٌ[٩].

---

(١) أي: الكلمةُ الخامسةُ ممَّا يأتي على ثلاثةِ أوجُهٍ.

(٢) أي: فتدُلُّ على انتهاءِ الغايةِ.

(٣) من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُاْ ٱلْءَايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾.

(٤) التَّعليليةِ.

(٥) أي: كي تدخُلَها.

(٦) أي: معنَى (إلى)، ومعنى (كي).

(٧) أو: كي تفيءَ.

(٨) أي: حتَّى.

(٩) لأنَّ ما بعدَ (إلَّا) ليسَ مِن جِنسِ ما قَبْلَها، وغرَضُ البيتِ: هو الحَثُّ على البذلِ.

والثاني[(١)]: **أن تكونَ حرفَ عطفٍ تُفيدُ الجمعَ المُطلَقَ** كالواوِ، إلَّا أنَّ المعطوفَ بها مشروطٌ **بأمرَينِ**: **أحدُهما**: أن يكونَ بعضًا مِنَ المعطوفِ عليه، **والثاني**: أن يكونَ غايةً له في شيءٍ[(٢)]، نحوُ: ماتَ الناسُ حتَّى الأنبياءُ[(٣)]. فإنَّ الأنبياءَ عليهم السلام غايةٌ للناسِ في شرفِ المِقدارِ[(٤)]. وعَكْسُه[(٥)]: زارَني الناسُ حتَّى الحَجَّامُونَ.

وقال الشاعِرُ:

قَهَرْنَاكُمُ حَتَّى الكُمَاةَ فَأَنْتُمُ ... تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الأَصَاغِرَا

فالكُماةُ[(٦)] غايةٌ في القُوَّةِ، والبَنُونَ الأصاغرُ غايةٌ في الضَّعفِ.

وتقولُ: أعجَبَتْنِي الجارِيَةُ حتَّى كلامُها؛ لأنَّ الكلامَ كجُزئِها.

ويمتنِعُ: حتَّى ولَدُها[(٧)]. والضابِطُ: ما صَحَّ استثناؤُه[(٨)] صَحَّ دخولُ (حتَّى) عليه[(٩)]، وما لا، فلا[(١٠)].

---

(١) مِن استعمالاتِ (حتَّى).

(٢) كالشَّرَفِ مثلًا في نحوِ: ماتَ الناسُ حتَّى الأنبياءُ.

(٣) فـ (الأنبياءُ) معطوفٌ على (الناس)، وهُمْ بعضُ الناسِ، هذا هو الشَّرطُ الأوَّلُ.

(٤) هذا هو الشَّرطُ الثاني.

(٥) أي: عكسُ الشَّرَفِ، وهو الدَّناءةُ، فالحَجَّامونَ غايةٌ للناسِ في الدَّناءةِ مِن حيثُ طبيعةُ عمَلِهم.

(٦) جمعُ كَمِيٍّ، وهو الشُّجاعُ المُتسلِّحُ.

(٧) لأنَّ المولودَ ليس جُزءًا مِنها؛ بلْ هو مُستقِلٌّ عنها، ونذكُرُ هنا المثالَ المشهورَ: أكَلْتُ السَّمَكةَ حتَّى رَأْسَها؛ فإنه يَصِحُّ عطفُ الرأسِ على السَّمكةِ؛ لأنَّ الرأسَ جُزءٌ مِنها.

(٨) ممَّا قَبْلَه.

(٩) نحو: أكَلْتُ الشاةَ حتَّى كَتِفَها.

(١٠) أي: وما لا يصِحُّ استثناؤُهُ، لا يَصِحُّ دخولُ (حتَّى) عليه للعطفِ.

والثالثُ[١]: **أن تكونَ حرفَ ابتداءٍ**، فتدخُلَ على ثلاثةِ أشياءَ: **الفعلِ الماضي**، نحوُ: ﴿حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ﴾ [الأعراف: ٩٥][٢]، **والمضارعِ المرفوعِ**، نحوُ: (حَتَّى[٣] يَقُولُ الرَّسُولُ) في قِراءةِ مَن رفَعَ[٤]. **والجُملةِ الاسميةِ**، كقولِهِ:

حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

وقيل: هي مع الماضي جارَّةٌ، و(أنْ) بعدَها مُضمَرةٌ[٥]، وقد مضَى خلافُ الزَّجَّاجِ، وابنِ دُرُسْتَوَيْه فيهنَّ[٦].

السادسةُ[٧]: **(كَلَّا)**[٨]، فيُقالُ فيها: حرفُ ردعٍ، وزَجرٍ، في نحوِ: ﴿فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ ۝١٦ كَلَّاۖ﴾ [الفجر: ١٦، ١٧]؛ أي: انتهِ عن هذه المَقالةِ[٩].

---

(١) مِن استعمالاتِ (حتَّى).

(٢) ﴿عَفَواْ﴾ فِعلٌ ماضٍ بمعنَى: زادُوا وكَثُروا، مبنيٌّ على الضَّمِّ المُقدَّرِ على الأَلِفِ المحذوفةِ لالتقاءِ السَّاكنينِ.

(٣) حتَّى: حرفُ ابتداءٍ، والجُملةُ هنا استئنافيةٌ، يقولُ: فعلٌ مُضارعٌ مرفوعٌ لتجَرُّدِه مِنَ الناصبِ والجازمِ.

(٤) وهو نافعٌ وحدَهُ.

(٥) تقولُ في الآيةِ: حتَّى أَنْ عفَوْا، وهذا فيه تكلُّفٌ، وما لا يَحتاجُ إلى تقديرٍ أَوْلَى مما يَحتاجُ إلى تقديرٍ.

(٦) في كلامِهما على الجُملةِ الابتدائيةِ (ص٤٤)؛ حيثُ رأَيَا أنَّ الجُملةَ بعدَ (حتَّى) الابتدائيةِ في موضِعِ جرٍّ بـ(حتَّى) خلافًا لرأيِ الجُمهورِ، وقولُهما قولٌ مرجوحٌ.

(٧) أي: الكلمةُ السادسةُ ممَّا يأتي على ثلاثةِ أوجُهٍ.

(٨) صنَّفَ ابنُ فارسٍ رِسالةً في (كَلَّا) سمَّاها (مَقالةَ كَلَّا)، وهي مَطبوعةٌ بتحقِيقِ العلَّامة عبدِ العزيزِ الميْمَنيِّ، قال الدِّرينيُّ:

وَمَا نَزَلَتْ (كَلَّا) بِيَثْرِبَ فَاعْلَمَنْ   وَلَمْ تَأْتِ فِي القُرْآنِ فِي نِصْفِهِ الأَعْلَى

(٩) عندَ سيبويهِ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ (كَلَّا) للرَّدعِ والزَّجرِ فقَطْ. «الكتاب» (٤/ ٢٣٥)، وهذا مذهبُ جُمهورِ البَصْرِيِّينَ.

و: حرفُ جوابٍ وتصديقٍ في نحوِ: ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ﴾ [المدثر: ٣٢]، والمعنى: إيْ والقَمَرِ[١].

وبمعنى: حقًّا، أو (أَلَا) الاستِفتاحيةِ ـ على خلافٍ في ذلك ـ نحوُ: ﴿كَلَّا لَا تُطِعْهُ﴾ [العلق: ١٩][٢].

والصوابُ: الثاني[٣]؛ لكسرِ الهمزةِ في نحوِ: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ﴾ [العلق: ٦][٤].

السابعةُ[٥]: **(لا)** فتكونُ نافيةً، وناهِيَةً، وزائدةً[٦]. فالنافيةُ تعملُ في النَّكِراتِ عمَلَ (إنَّ) كثيرًا. نحوُ: لا إِلٰهَ إلَّا اللهُ[٧]، وعمَلَ (ليس) قليلًا، كقولِهِ:

---

(١) هذا قولُ الفَرَّاءِ، والصَّحيحُ: أنَّ (كَلَّا) هنا رَدْعٌ وزجرٌ للمُكذِّبِينَ المُستهزئِينَ.

(٢) الصحيح أن (كلَّا) هنا ردعٌ وزجرٌ للكافِرِ أبي جَهْلٍ، ومثالُ: (كَلَّا) بمعنَى (حَقًّا) قولُهُ تَعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ﴾ [عبس: ١١].

(٣) أي: إنَّها بمعنى (ألا) الاستِفتاحِيَّةِ.

(٤) أي: وَلَو كَانَت بِمَعْنى (حَقًّا) لفتحت همزةُ (إِنَّ) بعدهَا، هذا قولُ الجمهورِ، ولكنَّ الصَّحيحَ: أنَّ (كَلَّا) في قولِهِ تَعَالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ﴾ بمعنَى (حقًّا)، وهو قولُ كثيرٍ من المفسِّرين، وبِهِ قالَ الحسَنُ البصريُّ من السَّلفِ، والقرآنُ حجَّةٌ على قواعِدِ النَّحو، ولا يصلُحُ أن تكونَ ﴿كَلَّآ﴾ هنا للرَّدعِ؛ لأنه ليسَ قبلَها ولا بعدَها شيءٌ تكونُ ﴿كَلَّآ﴾ ردًّا له.

(٥) أي: مِنَ الكلماتِ التي تأتي على ثلاثةِ أوجُهٍ.

(٦) **تنبيه**: حيثُ قيلَ بزيادةِ (لا) هنا وغيرِها في القرآنِ، فلْيَكُنِ المتكلِّمُ في كتابِ اللهِ ﷻ على حذَرٍ مِن أن يَدَّعيَ الزِّيادةَ في أشياءَ لم يدُلَّ على زيادتِها دليلٌ، ولا لها شواهِدُ مِنَ الكلامِ الفصيحِ، كما سيأتي تفصيلُهُ إنْ شاءَ اللهُ.

(٧) نعربُ كلمةَ الشَّهادةِ لعظمِ شأنِها، ولأنَّه يكثرُ فيها الخَطأُ، فنقول: (لا): نافيةٌ للجنسِ، (إِلٰهَ): اسمُها مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ نصبٍ، و(إِلٰه) بمعنى مأْلُوهٍ؛ =

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا[(١)]

والناهيةُ تَجزِمُ المضارِعَ، نحوُ: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]، ﴿فَلَا يُسْرِف فِّي ٱلْقَتْلِ﴾ [الإسراء: ٣٣]. والزائدةُ دخولُها كخُروجِها[(٢)]، نحوُ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢]؛ أي: أنْ تسجُدَ؛ كما جاء في موضِعٍ آخَرَ[(٣)].

❁ ❁ ❁

= أي: معبودٍ. (إلَّا) حرفُ استثناءٍ، وخبرُ (لا) محذوفٌ تقديرُهُ حقٌّ؛ أي: لا إلٰهَ حقٌّ إلَّا اللهُ، ولا يجوزُ أن يكونَ الاسمُ الشَّريفُ (اللهُ) خبرًا لـ (لا)؛ لأنه معرفةٌ، وخبرُ (لا) لا يَكونُ إلَّا نكرةً.

والاسمُ الشَّريفُ هُنا بدَلٌ مِنَ الضَّميرِ المسْتكِنِّ في الخبَرِ المحذوفِ، أو بدلٌ مِن مَحلِّ (لا) واسمِهَا؛ لأنَّ مَحلَّها الرفعُ على الابتداءِ، هذا إعرابُ الأكثرينَ، أعني الوجْهين، ورجَّحَ شيخُنا العلَّامةُ عبدُ الرحمٰنِ البرَّاك حفظَهُ اللهُ أنَّ الاسمَ الشَّريفَ بدلٌ مِن (إلٰه) باعتبارِ مَحلِّه الأولِ، وهو الرفعُ على الابتدَاءِ؛ أي: لا معبودَ حقٌّ إلَّا اللهُ، ولا يجوزُ أن يُقدَّر الخبرُ (في الوجُودِ) أو (موجُودُ)؛ لأنَّ في الكونِ آلهةً كثيرةً باطلةً تُعبَدُ من دونِ اللهِ.

(١) (شيءٌ) اسمُ (لا) العاملةِ عملَ (ليس)، (باقيا) خبَرُها، (وَزَرٌ) اسم (لا)، (وَاقِيَا) خبرها.

(٢) أي: فلا يتغيَّر المعنى.

(٣) كقولِهِ تعالى في سورةِ (ص): ﴿قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [صٓ: ٧٥]، وقيلَ: مِن زيادةِ (لا): ما جاءَ في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩] أي: يُؤمِنونَ، وقولِهِ: ﴿قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ ﴿٩٢﴾ أَلَّا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِى﴾ [طه: ٩٢، ٩٣]؛ أي: أن تتبعني، وأنكرَ دَعْوَى زيادةِ (لا) في هذه الآياتِ ونحوِها الشيخُ العلَّامةُ محمَّدُ الأَمينِ الشِّنقيطيُّ في «تفسيره» (٤/ ٨٩)، وقال: «إنَّ (لا) هنا للتأكيدِ؛ أي: تأكيدِ معنَى الجَحْدِ، وهذا أسلوبٌ معروفٌ مِن كلامِ العربِ»، وساق شواهِدَ مِن كلامِهم على طريقتِهِ، فلْيُرجَعْ إلى كلامِهِ، عندَ آيةِ (طه) هذه.

النوعُ الرابعُ[1]

ما يأتي على أربعةِ أوجُهٍ[2]

وهو أربعةٌ[3]:

أحَدُها: (لَوْلَا)، فيُقالُ فيها تارَةً: حرفٌ يَقتضي امتناعَ جوابِهِ لوُجودِ شَرْطِه، وتَختَصُّ بالجُملةِ الاسميةِ المحذوفةِ الخبرِ غالبًا، نحوُ: لَوْلَا زيدٌ لَأَكْرَمْتُكَ[4]، ومِنه: لولايَ لكان كذا؛ أي: لولا أنا موجودٌ.

وتارةً: حرفُ تحضيضٍ وعَرْضٍ[5]؛ أي: طلَبٍ بإزعاجٍ[6]، أو برِفْقٍ[7]. فتَختَصُّ بالمضارعِ، أو بما هو في تأويلِهِ[8]، نحوُ: ﴿لَوْلَا

---

(١) مِنَ الأنواعِ الثمانيةِ.

(٢) أي: في الاستِعمالِ.

(٣) أي: أربعةُ ألفاظٍ.

(٤) امتنَعَ الإكرامُ لوجودِ زيدٍ، ودخَلَتْ (لولَا) هنا على الجُملةِ الاسميةِ، ومِثلُ ذلك قولُه تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٨٣]؛ امتنَعَ اتِّباعُنا الشيطانَ لوجودِ فضلِ اللهِ، وقولُ المصنِّفِ ﷺ: «وتَختَصُّ بالجُملةِ الاسمِيَّةِ المحذوفةِ الخبَرِ غالبًا» هذا صحيحٌ؛ لأنَّ خبرَها كونٌ مُطلَقٌ غالبًا، فيُحذَفُ، ويُقدَّرُ: موجودٌ، كالمِثالِ المذكورِ: «لَوْلَا زيدٌ لأكرَمْتُكَ»؛ أي: لولا زيدٌ موجودٌ لأكرَمْتُك، وهكذا الآيةُ السابقةُ، نقولُ فيها: لَوْلَا فضلُ اللهِ عليكم موجودٌ لاتَّبَعْتُم الشيطانَ.

(٥) فهي بمعنى (هلَّا)، وهو الوجه الثَّاني.

(٦) أي: بشدَّة وحثٍّ، وهذا في التَّحضيض.

(٧) وهذا في العَرْض.

(٨) وهو الماضي لَفْظًا، الذي معناهُ الاستقبالُ، وسيأتي مِثالُه.

تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ﴾ [النمل: ٤٦][(١)]، ونحوُ: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [النساء: ٧٧][(٢)].

وتارةً: حرفُ توبيخٍ[(٣)]، فتَختَصُّ بالماضي، نحوُ: ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةَۢ﴾ [الأحقاف: ٢٨].

قيلَ: وتكونُ حرفَ استِفهام[(٤)]، نحوُ: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠][(٥)]، و: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الفرقان: ٧][(٦)]، قالَه الهَرَويُّ[(٧)]. والظاهِرُ: أنَّها في الأُولى للعَرْضِ[(٨)]، وفي الثانيةِ للتَّحضيضِ[(٩)].

وزاد[(١٠)] **معنًى آخرَ، وهو: أن تكونَ نافيةً بمَنزِلةِ (لَمْ)**، وجعَلَ منه:

---

(١) أي: استَغفِروهُ، فدخَلَتْ (لولَا) على المُضارِعِ، وهذا تَحضيضٌ.

(٢) ﴿أَخَّرْتَنَآ﴾ مُؤوَّلٌ بالمُضارعِ؛ أي: تُؤخِّرُنا؛ إذْ لا معنَى للتأخيرِ في الزمَنِ الماضي، ولمَجيءِ المُضارعِ هنا بصِيغةِ المُضِيِّ فائدةٌ بلاغيةٌ، وهي تأكيدُ الدُّعاءِ، وإظهارُه في صورةِ المتَحقِّقِ، كما جاء في قولِهِ تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١].

(٣) وهو الوجهُ الثَّالثُ لـ (لَولا).

(٤) يبدُو أن هذا هوَ الوجه الرَّابعُ، ولهذا قدَّمه عَلى ما بَعدَه، وهو كونُها نافيةً، وكلا الوجهينِ غيُر مرضيٍّ عندَ المصنِّفِ، ولهذا تعقَّبهما، وصدَّرَ الوجهَ الرابعَ بصيغةِ التَّمريضِ (قِيلَ).

(٥) أي: هلْ أخَّرتَ موتي إلى زَمنٍ قَريبٍ؟

(٦) أي: هلْ أُنزلَ إلى الرَّسولِ مَلَك؟

(٧) هذا ليس بظاهرٍ، والهَرَويُّ هو: عليُّ بنُ محمدٍ النَّحويُّ الهرَوِيُّ، وكَلامُهُ هذَا في كِتَابه «الأُزْهِيَّةِ» (ص١٦٦).

(٨) أو للتَّحضيضِ، وهو أظهَرُ؛ لأنَّه دعاءٌ بإلحاحٍ لِمَا تَقدَّمَ.

(٩) أي: هَلَّا أُنزِلَ عليه مَلَكٌ.

(١٠) أي: الهَرَويُّ.

﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ﴾ [يونس: ٩٨]؛ أي: لم تكُنْ قَرْيةٌ آمَنَتْ[١]. والظاهِرُ: أنَّ المرادَ: فهَلَّا. وهو قولُ الأخفَشِ، والكِسائيِّ، والفَرَّاءِ. ويُؤيِّدُه: أنَّ في حرفِ أُبَيٍّ[٢]، وعبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ[٣]: (فهَلَّا)[٤]، ويَلْزَمُ مِن ذلك معنَى النفيِ الذي ذكَرَه الهرويُّ؛ لأنَّ اقتِرانَ التوبيخِ بالفعلِ الماضي يُشعِرُ بانتفاءِ وقوعِهِ.

الثانيةُ[٥]: **(إِنْ)** المكسورةُ الخفيفةُ[٦]، **فيقالُ فيها: شَرْطيةٌ**، نحوُ: ﴿إِن تُخْفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٢٩]. وحُكمُها: أن تَجزِمَ فِعلَينِ[٧].

ونافيةٌ، في نحوِ: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهَٰذَآ﴾ [يونس: ٦٨][٨]. وأهلُ العاليةِ[٩] يُعمِلُونَها عمَلَ (ليسَ)، نحوُ قولِ بعضِهم: إنْ أحَدٌ خيرًا مِن أحَدٍ إلَّا بالعافيةِ. وقدِ اجتمَعَا[١٠] في قولِهِ تعالى:

---

(١) «الأُزْهِيَّة» (ص١٦٩).
(٢) وهو أُبيُّ بنُ كعبٍ.
(٣) أي: في قِراءتِهما.
(٤) وهي قِراءةٌ شاذَّةٌ، تُفيدُ في تفسيرِ هذا الحرفِ، وبيانِ معناه، كما هو المعروفُ في هذا البابِ.
(٥) أي: مِنَ الكلماتِ التي لها أربعةُ أوجُهٍ.
(٦) أي: مكسورةُ الهَمْزةِ، ونونُها مخففَّة.
(٧) فِعلَ الشرطِ وجوابَهُ، ومنه: ﴿إِن يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨].
(٨) أي: ما عندَكم مِن سُلطانٍ، وزيادةُ (مِن) لتأكيدِ النَّفيِ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ﴾ [الأنبياء: ١١١]؛ أي: ما أَدرِي، و(إنِ) النافيةُ، حرفٌ مُهملٌ لا عَملَ له عندَ العربِ سوى أهلِ العاليةِ.
(٩) العالِيَة: هي أطرافِ نَجْدٍ غربًا إلى أرضِ تِهامةَ، أو هي الحِجازُ وما حولَها، ويقالُ أحيانًا: عالِيَةُ نجدٍ، بالإضافةِ.
(١٠) أي: (إنِ) الشَّرطيةُ، و(إنِ) النافيةُ.

﴿وَلَئِن[١] زَالَتَآ إِنۡ[٢] أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ﴾ [فاطر: ٤١].

ومُخفَّفةٌ مِنَ الثَّقيلةِ[٣]، في نحوِ: ﴿وَإِنَّ كُلّٗا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمۡ﴾ [هود: ١١١]؛ في قِراءةِ مَن خفَّفَ النُّونَ[٤]. ويَقِلُّ إعمالُها عمَلَ المُشدَّدةِ كهذه القِراءةِ[٥]. ومِن إهمالِها: ﴿إِن كُلُّ نَفۡسٖ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ﴾[٦] [الطارق: ٤] في قِراءةِ مَن خفَّفَ (لَمَا)[٧].

وزائدةٌ، في نحوِ: ما إنْ زيدٌ قائمٌ. وحيثُ اجتمَعَتْ (ما) و(إنْ) فإنْ تَقدَّمَت (ما) فهي نافيةٌ، و(إنْ) زائدةٌ[٨]، وإن تَقدَّمَت (إنْ) فهي شَرْطيةٌ، و(ما) زائدةٌ، نحوُ: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوۡمٍ خِيَانَةٗ﴾[٩] [الأنفال: ٥٨].

والثالثةُ[١٠]: **(أنْ)** المفتوحةُ الخفيفةُ، فيُقالُ فيها: **حرفٌ مصدريٌّ** يَنصِبُ المضارِعَ[١١]، نحوُ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمۡۚ﴾ [النساء: ٢٨][١٢].

---

(١) شَرْطيةٌ.

(٢) نافيةٌ.

(٣) أي: إنْ.

(٤) وهي قِراءةُ نافعٍ وابنِ كثيرٍ.

(٥) فقد عَمِلَتْ عملَ المشدَّدةُ هنا، فـ(كُلًّا) اسمُ (إنَّ)، وما بعدَها الخبَرُ.

(٦) فـ(إن) بمعنَى (ما) النافيةِ، واللَّامُ في (لَمَا) هي الفارقةُ بينَ (إنِ) النافيةِ و(إنِ) المُخفَّفةِ مِنَ الثقيلةِ، و(ما) في (لَمَا) زائدةٌ للتَّأكيدِ، وأصلُ الكلامِ: إنْ كلُّ نفسٍ لعلَيها حافِظٌ. قال ابنُ مالكٍ:

وَخُـفِّـفَـتْ إِنَّ فَـقَـلَّ الـعَـمَـلُ ... وَتَـلْـزَمُ الـلَّامُ إِذَا مَـا تُـهْـمَـلُ

(٧) وهي قِراءةُ الأكثرِ، وقرأَ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةُ وأبو جعفرٍ (لَمَّا) بتشديدِ الميمِ.

(٨) كما في المِثالِ: ما إنْ زيدٌ قائمٌ.

(٩) أصلُ (إمَّا): (وإن ما)، فـ(إنْ) شرطيةٌ، و(ما) زائدةٌ للتأكيدِ.

(١٠) أيِ: الكلمةُ الثالثةُ مما جاءَ على أربعةِ أوجُهٍ.

(١١) أي: تُؤَوَّلُ مع ما دخَلَتْ عليه بمَصْدَرٍ.

(١٢) أي: يريدُ التَّخفيفَ عنكم.

وهي الداخلةُ على الماضي في نحوِ: أعجَبَني أنْ صُمتَ[١]، لا غيرُها، خِلافًا لابنِ طاهِرٍ[٢].

وزائدةٌ[٣]، في نحوِ: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦]، وكذا حيثُ جاءتْ بعدَ (لمَّا)[٤].

ومُفسِّرةٌ[٥] في نحوِ: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧][٦]، وكذلك حيثُ وقَعَت بعدَ جُملةٍ فيها معنَى القولِ دُونَ حروفِه، ولم تَقترِنْ بخافِضٍ[٧].

فليس[٨] مِنها: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [يونس: ١٠]؛ لأنَّ المُقدَّمَ عليها[٩] غيرُ جُملةٍ[١٠]. ولا نحوُ: كتَبْتُ إليه بأنِ افعَلْ؛ لدُخولِ الخافضِ.

وقولُ بعضِ العُلماءِ في قولِهِ تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ١١٧]: إنَّها مُفسِّرةٌ، إنْ حُمِلَ على أنَّها

---

(١) أي: أعجَبَني صِيامُك، فـ(أنْ) حرفٌ مَصْدريٌّ.

(٢) وهو: محمدُ بنُ أحمدَ بنِ طاهرٍ الإشبيليُّ، تُوفي في أواخِرِ القرنِ السَّادسِ، وكان يُرحلُ إليه في العَربيةِ، واشتَهر بتدريسِ «الكتابِ».

(٣) لتَقويةِ المعنى، وتأكيدِهِ.

(٤) أيِ: التَّوقيتيةِ، فهي زائدةٌ.

(٥) فتكونُ بمعنى (أيْ).

(٦) فـ (أنْ) مفسِّرة للمُوحَى به.

(٧) أي: كالآيةِ السابقةِ: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧] فـ (أوحَيْنَا) فيه معنَى القولِ دُونَ حروفِهِ. ولا خافضَ ثمَّ؛ أي: لم يقُلْ: أوحينَا إليهِ بكذَا.

(٨) الفاءُ حرفُ تفريعٍ، أو الفصيحةُ؛ أي: إذا عُلِمَ هذا فيُعلَمُ أنَّ (أنْ) في هذه الآيةَ ليست منها؛ أي: ليست مِنَ نوعِ المُفسِّرةِ.

(٩) أي: لأنَّ المُتقدِّمَ عليها؛ أي: على (أنْ).

(١٠) وهو قوله: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ﴾، فهو مُبتدأٌ لا خبرَ معه، فالصَّحيحُ: أنَّ (أنْ) في الآيةِ هي المُخفَّفةُ مِنَ الثَّقيلةِ.

مُفسِّرةٌ لـ﴿أَمَرْتَنِي﴾ دُونَ ﴿قُلْتُ﴾ منَعَ منه أنَّه لا يَصِحُّ أن يكونَ ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ مَقُولًا للهِ[١] تعالى. أو على أنَّها مُفسِّرةٌ لـ﴿قُلْتُ﴾، فحُروفُ القولِ تأْباهُ[٢]. وجوَّزه الزَّمَخْشريُّ[٣] إنْ أُوِّلَ (قُلْتُ) بـ(أَمَرْتُ)[٤]. وجوَّزَ مصدريَّتَها[٥]، على أنَّ المصدرَ[٦] بيانٌ للهاءِ[٧]، لا بدَلٌ؛ لأنَّ تقديرَ إسقاطِ الضميرِ يُخلي الصِّلةَ مِن عائدٍ[٨].

والصَّوابُ العكسُ[٩]؛ لأنَّ البيانَ[١٠] كالصِّفةِ، فلا يَتبَعُ الضَّميرَ[١١]، والعائدُ المُقدَّرُ الحذفِ موجودٌ لا معدومٌ[١٢]، ولا يَصِحُّ أن

---

(١) فاللهُ لا يقولُ: اعبُدُوا اللهَ رَبِّي وربَّكم!

(٢) لأنه قد اشتَرط سَبْقَها بمعنَى القولِ دُونَ حروفِهِ.

(٣) أي: جوَّزَ كونَ (أنْ) مُفسِّرةً.

(٤) كأنَّه قيلَ: ما أَمَرْتُهم إلَّا بما أَمَرْتَني به أنِ اعبُدُوا اللهَ ربِّي وربَّكم، وهو معنًى حسَنٌ؛ قالَه الكافِيَجي.

(٥) أي: أنْ تكونَ (أنْ) مصدريةً، والتفسيرُ أرجَحُ.

(٦) وهو: عبادتكُم. (٧) أي: عطفُ بيانٍ مِن الهاءِ في (به).

(٨) يعني: إذا جعَلنا المصدرَ المؤوَّلَ بدلًا فإنَّ هذا يقتضي إسقاطَ الضميرِ ﴿بِهِۦٓ﴾؛ لما تقرَّرَ مِن أنَّه لا يُجمعُ بين البدلِ والمبدلِ منه، وإسقاطُ هذا الضميرِ مشكلٌ؛ لأنه الرابطُ لجملةِ الصِّلةِ ﴿أَمَرْتَنِي﴾ بالموصولِ ﴿مَا﴾، ولا يجوزُ إسقاطُه. أما عطفُ البيانِ فيجوزُ فيه الجمعُ بين المبيَّنِ والمبيِّنِ، فلهذا اختارَ الزَّمخشريُّ أن يكونَ المصدرُ المؤوَّلُ عطفَ بيانٍ لا بدلًا؛ إبقاءً للضميرِ الذي تتطلبُه جملةُ الصِّلةِ.

(٩) أي: فيكونُ المصدرُ المؤوَّلُ من ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟﴾ بدلًا، وليسَ عطفَ بيانٍ.

(١٠) أي: عطفَ البيانِ.

(١١) لأنَّ الضَّمائر لا يُعطَفُ عليها عطفُ بيانٍ، كما أن الضمير لا يوصف، ولكن قد يُبدل منه.

(١٢) وقد كثُرَ حذفُ الضَّميرِ الرَّابطِ مِنَ اللفظِ إذا كانَ معلومًا مقدَّرًا، مثلُ: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤]؛ أي: تُؤمَرُ بِهِ، وقوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣]؛ أي: يبشرُ بِهِ.

يُبدَلَ مِن (ما)[١]؛ لأنَّ (العِبادةَ) لا يَعمَلُ فيها القولُ[٢]. نَعَمْ: يجوزُ إن أُوِّلَ بـ(أَمرتُ)[٣].

ولا يمتنِعُ في: ﴿وَأَوۡحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحۡلِ أَنِ ٱتَّخِذِي﴾ [النحل: ٦٨][٤]، أن تكونَ مُفسِّرةً، مِثلَها[٥] في: ﴿فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ أَنِ ٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧]، خِلافًا لمَن منَعَ ذلك؛ لأنَّ الإلهامَ في معنى القولِ[٦].

ومُخفَّفةً مِنَ الثقيلةِ في: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم﴾ [المزمل: ٢٠][٧]، «وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ[٨]» في قِراءةِ الرَّفعِ. وكذا حيثُ وقَعَتْ بعدَ عِلمٍ[٩]، أو ظَنٍّ نُزِّلَ مَنزِلةَ العلمِ[١٠].

---

(١) منْ قولِهِ: ﴿مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ﴾ [المائدة: ١١٧].

(٢) فلا يصحُّ أن يكونَ التقديرُ على لسانِ عِيسَى عليه السلام: (ما قلتُ لهمْ إلا العِبادَةَ)؛ لأنَّ فعلَ العبادةِ ليسَ شيئًا منطوقًا يمكنُ أن يقولَه عِيسَى عليه السلام.

(٣) كما سبقَ قريبًا؛ فالمعنَى ظاهرٌ مستقيمٌ إذا قلتَ: أمرتُهم بالعِبادَةِ.

(٤) أوحَى اللهُ إلى النَّحلِ؛ أي: ألهَمَها، وقذَفَ في قلوبِها، وهذا وحيٌ كونيٌّ، ويقابله الوحيُ الشرعيُّ، ومنه قوله: ﴿وَٱتۡلُ مَآ أُوحِيَ إِلَيۡكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَۖ﴾ [الكهف: ٢٧].

(٥) قوله: (مثلَها) بالنصبِ، حالٌ مِنِ اسمِ (تكُونَ).

(٦) فظهَرَ أنَّ (أنْ) في الآيةِ: ﴿وَأَوۡحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحۡلِ أَنِ ٱتَّخِذِي﴾ [النحل: ٦٨] هي (أَنِ) المُفسِّرةُ.

(٧) واسمُها ضميرُ الشأنِ مُقدَّرٌ؛ أي: (أنَّه).

(٨) فـ(أنْ) هي المُخفَّفةُ مِنَ الثقيلةِ، أمَّا على قراءةِ الجُمهورِ: ﴿أَلَّا تَكُونَ﴾ فأنْ: حرفُ مصدرٍ ونصبٌ، و(أنْ) وما بعدَها سدَّتْ مسَدَّ مفعولَيْ (حَسِبُوا).

(٩) أي: فيُحكَمُ بأنَّها هي المُخفَّفةُ مِنَ الثقيلةِ.

(١٠) وشاهِدُه قولُهُ تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونُ فِتۡنَةٞ﴾ [المائدة: ٧١] على قراءةِ الرَّفعِ، والحِسبانُ مِثلُ الظَّنِّ؛ أي: وحَسِبَ بنو إسرائيلَ أنَّه لا يُصيبُهم مِنَ اللهِ عذابٌ ولا بلاءٌ في الدُّنيا والآخِرةِ.

الرابعةُ(١): (مَن) فتكونُ: **شَرْطيةً**، في نحوِ: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣].

وموصولةً، في نحوِ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨].

واستفهامِيَّةً، في نحوِ: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَاۜ﴾ [يس: ٥٢].

ونكِرةً موصوفةً، في: مرَرْتُ بمَنْ مُعجِبٍ لك؛ أي: بإنسانٍ مُعجِبٍ لك(٢). وأجازَ الفارسيُّ أن تقَعَ نَكِرةً تامَّةً(٣)، وحُمِلَ عليه قولُه:

وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانِ(٤)

أي: ونِعْمَ شخصًا.

---

(١) أيِ: الكلمةُ الرَّابعةُ مما جاءَ على أربعةِ أوجُهٍ.

(٢) قوله: (مُعجِبٍ لك) صِفةُ (مَن).

(٣) وهذا وجهٌ خامسٌ، والمقصودُ بالتَّامِّ هنا: ما لا يحتاجُ إلى صلةٍ ولا صفةٍ.

(٤) فـ(مَن) هنا نَكِرةٌ تامَّةٌ، لا تَحتاجُ إلى صفةٍ، هذا عندَ الفارسيِّ، وإعرابُ البيت على رأيِهِ: نِعمَ: فعلٌ جامدٌ. والفاعل ضمير مستتر، تقديره (هو) يفسره التمييز الآتي، (مَن): تمييز. أمَّا عندَ الجُمهورِ فـ(مَن) عندَهم موصولةٌ، وهي فاعلُ (نِعمَ)، فيكونُ استعمالُها هنا من قبيلِ الوجهِ الثَّاني. ونقولُ في إعرابِ ما بقي: (هو): المخصوصُ بالمدحِ، وفيه الإعرابانِ المشهورانِ: مبتدأٌ، وما قبلَه خبرٌ مقدَّمٌ عليهِ. أو: خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، التقدير: (هوَ هوَ). والمذكورُ عجزُ بيتٍ لم يُنسبْ لقائلٍ في كتبِ العربيَّةِ، وهو في مدحِ بشرِ بن مَروانَ بنِ الحَكمِ الأمويِّ، وصدرُه قوله: ونِعْمَ مَزْكَأً مَنْ ضاقَتْ مذاهبه.

النَّوعُ الخامسُ(١)

ما يأتي على خَمْسةِ أوجُهٍ(٢)

وهو شيئانِ: أحَدُهما: (أيٌّ)، فتقَعُ شَرْطيةً(٣)، نحوُ: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ٢٨](٤).

واستِفهاميةً، نحوُ: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾ [التوبة: ١٢٤].

وموصولةً ـ خلافًا لثعلبٍ ـ نحوُ: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]؛ أيِ: الذي هو أشَدُّ، قاله سيبويه ومَن تابَعَه. وقال مَن رأَى أنَّ الموصولةَ لا تُبنى(٥): هي هنا استِفهاميَّةٌ مُبتدأٌ، و﴿أَشَدُّ﴾ خبَرُه.

ودالَّةً على معنَى الكمالِ، فتقَعُ صِفةً لنَكِرةٍ، نحوُ: هذا رجُلٌ أيُّ رجُلٍ؛ أيْ: هذا رجُلٌ كامِلٌ في صِفاتِ الرِّجالِ. وحالًا للمَعرِفةِ، نحوُ: مرَرتُ بعبدِ اللهِ أيَّ رجُلٍ(٦).

---

(١) مِنَ الأنواعِ الثَّمانيةِ. (٢) أي: في الاستِعمالِ.

(٣) فتَحتاجُ إلى شرطٍ وجوابٍ.

(٤) (أيًّا) اسمُ شَرطٍ، وهي مفعولٌ مُقدَّمٌ لـ﴿قَضَيْتُ﴾، وهو ـ أي: ﴿قَضَيْتُ﴾ فِعلُ الشَّرطِ، و(ما) زائدةٌ للتَّوكيدِ، ﴿فَلَا عُدْوَٰنَ﴾: جوابُ الشَّرطِ، و(أيًّا) هنا عاملةٌ ومعمولةٌ، وهذا مما يُلغز به فيقال: ما كلمةٌ جاءتْ عاملةً ومعمولةً في جملةٍ واحدةٍ؟ الجوابُ هو ذا.

(٥) وأنَّها مُعرَبةٌ دائمًا، وهم الكوفيُّون وبعضُ البَصريِّين.

(٦) فـ (أيَّ) منصوبة على الحالِ؛ لأنَّ صاحبَها معرفةٌ.

ووُصْلةً[(١)] إلى نِداءِ ما فيه الألِفُ واللامُ، نحوُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ﴾ [الانفطار: ٦].

الثانيةُ: (لو)، فأحَدُ أوجُهِها: أن تكونَ حرفَ شرطٍ في الماضي[(٢)] - وهذا هو أغلَبُ أقسامِها - فيُقالُ فيها: حرفٌ يَقتضي امتناعَ ما يَلِيه[(٣)]، واستِلزامَهُ[(٤)] لتالِيهِ[(٥)]، نحوُ: ﴿وَلَوۡ شِئۡنَا لَرَفَعۡنَٰهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦][(٦)]

ف(لو) ها هنا دالَّةٌ على أمرَينِ: أحدُهما: أنَّ مشيئةَ اللهِ تعالى لرفعِ هذا المنسَلِخِ مُنتفِيةٌ[(٧)]، ويَلْزَمُ مِن هذا[(٨)] أن يكونَ رفعُهُ مُنتفِيًا؛ إذ لا سببَ لرفعِهِ إلَّا المشيئةُ، وقدِ انتفَتْ[(٩)].

وهذا بخِلافِ[(١٠)]: (لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ)[(١١)]؛ لأنَّه لا يَلْزَمُ

---

(١) قوله: «وُصْلةً» بالنَّصبِ عطفًا على «دالَّةً»، ووُصْلةً؛ أي: وسيلةً يُتوصَّلُ بها إلى نِداءِ ما فيه (ألْ)؛ فإنَّهم يَمْنعونَ دخولَ (يا) النِّداءِ على ما فيه (ألْ) إلَّا في الاسمِ الشريفِ (اللهُ)، فجاؤُوا بـ(أيٍّ)، فقالُوا: يا أيُّها الإنسانُ.

(٢) يعني: أنَّ (لوْ) حرفٌ يدُلُّ على تعليقِ فِعلٍ بفعلٍ فيما مضَى: لوْ زارَني زيدٌ أكرَمْتُه.

(٣) وهو فِعلُ الشَّرطِ.

(٤) أيِ: استِلزامَ فِعلِ الشَّرطِ لجوابِهِ، ولو قالَ: حرفٌ يدُلُّ على امتِناعِ فِعلِ الشَّرطِ، وعلى استِلزامِ فِعلِ الشَّرطِ لجوابِهِ، لكانَ أوضحَ في العِبارةِ.

(٥) وهو جوابُ الشَّرطِ.

(٦) في قولِهِ تعالى: ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱلَّذِيٓ ءَاتَيۡنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنۡهَا﴾ [الأعراف: ١٧٥].

(٧) لدُخولِ (لو) عليها، ولوِ اختصَرَ المصنِّف وقال: أحَدُها (انتِفاءُ المَشيئةِ)، لكانَ أجودَ.

(٨) أي: يلزمُ مِن انتفاءِ المشِيئةِ.

(٩) فالمشيئةُ هيَ السَّبَبُ للرفعِ فقَطْ، فانتِفاؤُها يَستلزِمُ امتِناعَ مسَبَّبِها؛ لأنَّه لا سببَ للرَّفعِ سِوَاها، فاللهُ لم يشأْ رفعَه، فلمْ يرفعْه. فالحاصلُ: أنَّ (لو) دلَّتْ على أمْرينِ: عدمِ المشيئةِ، وأنَّ عدمَ المشيئةِ مُستلزِمٌ لعدمِ الرَّفعِ.

(١٠) أي: وهذا الحُكم.

(١١) هذا الأثر اشتُهر في كتب العربية وغيرهم بلفظ: (نِعْمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ =

= لَمْ يَعْصِهِ)، وقد تكلم عليه الحفَّاظ وأهلُ الحديث، قال ابنُ كثيرٍ في مُسنَدِ الفاروقِ (٢/ ٦٨١): «وقولُ عُمرَ لصُهيبٍ: (نِعمَ العبدُ صُهَيبٌ، لو لم يَخَفِ اللهَ لم يَعْصِهِ)، فهو مشهورٌ عنه، ولم أرَهُ إلى الآنَ بإسنادٍ عنه، وذكَرَه أبو عُبيدٍ في الغَريبِ ولم أَرَهُ أسنَدَه».

وأوردَه صاحِبُ «الأسْرارِ المرفُوعةِ في الأخبارِ الموضُوعةِ» (ص٣٧٢)، وقال: «اشْتُهِرَ فِي كَلَامِ الْأُصُولِيِّينَ وَأَصْحَابِ الْمَعَانِي وَأَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ فَبَعْضُهُمْ يَرْوِيهِ عَنْ عُمَرَ وَبَعْضُهُمْ يَرْفَعُهُ. قَالَ السَّخَاوِيُّ: وَرَأَيْتُ بِخَطِّ شَيْخِنَا ـ يَعْنِي الْعَسْقَلَانِيَّ ـ أَنَّهُ ظَفِرَ بِهِ فِي مُشْكِلِ الْحَدِيثِ لِابْنِ قُتَيْبَةَ وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ ابْنُ قُتَيْبَةَ سَنَدًا، وَقَالَ: أَرَادَ أَنَّ صُهَيْبًا إِنَّمَا يُطِيعُ اللهَ حُبًّا لَهُ لَا لَمَخَافَةَ عِقَابِهِ». انْتَهَى.

وَقَالَ السُّبْكِيُّ فِي «شَرْحِ التَّلْخِيصِ»: (لَمْ أَرَ هَذَا الْكَلَامَ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ لَا مَرْفُوعًا وَلَا مَوْقُوفًا وَلَا عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَلَا عَنْ عُمَرَ مَعَ شِدَّةِ الفَحصِ عَنْهُ). وَقَالَ الشُّمُنِيُّ فِي «حَاشِيَةِ الْمُغْنِي» عَنْ وَالِدِهِ: (إِنَّهُ رَأَى بِخَطِّهِ مَا صُورَتُهُ: رَأَيْتُ الْحَافِظَ أَبَا بَكْرِ بْنَ الْعَرَبِيِّ نَسَبَهُ إِلَى عمر بْن الْخَطَّابِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُبْدِ لَهُ إِسْنَادًا، وَقَالَ الْعِرَاقِيُّ: لَا أَصْلَ لِهَذَا الْحَدِيثِ، وَلَمْ أَقِفْ لَهُ على إِسْنَاده قَطُّ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ، وَبَعْضُ النُّحَاةِ يَنْسُبُونَهُ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مِنْ قَوْلِهِ، وَلَمْ أَرَ إِسْنَادًا إِلَى عُمَرَ).

وَقَالَ الدَّمَامِينِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى «الْمُغْنِي»: (وَقَفْتُ فِي الْحِلْيَةِ لِأَبِي نُعَيْمٍ عَلَى حَدِيثٍ فِي تَرْجَمَةِ سَالِمٍ مَوْلَى حُذَيْفَةَ مِنْ طَرِيقِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَقُولُ: إِنَّ سَالِمًا شَدِيدُ الْحُبِّ للهِ ﷺ لَوْ كَانَ لَا يَخَافُ اللهَ مَا عَصَاهُ. انْتَهَى. ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي شَرِيفٍ فِي حَاشِيَةِ شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ، قَالَ: وَفِي سَنَدِهِ ابْنُ لَهِيعَةَ). انْتَهَى.

وَقَالَ الزَّرْكَشِيُّ: (لَا أَصْلَ لِهَذَا الْحَدِيثِ، لَكِنَّ فِي الْحِلْيَةِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: إِنَّ سَالِمًا شَدِيدُ الْحُبِّ للهِ، لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ مَا عَصَاهُ).

وَقَالَ الْحَافِظُ السُّيُوطِيُّ فِي «شَرْحِ نَظْمِ التَّلْخِيصِ»: (كَثُرَ سُؤَالُ النَّاسِ عَنْ حَدِيثِ: (نِعْمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ، لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ)، وَنَسَبَهُ بَعْضُهُمْ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَنَسَبَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ وَغَيْرُهُ إِلَى عُمَرَ، قَالَ الشَّيْخُ بَهَاءُ الدِّينِ السُّبْكِيُّ: لَمْ أَرَ هَذَا الْكَلَامَ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ لَا مَرْفُوعًا وَلَا مَوْقُوفًا لَا عَنْ عُمَرَ وَلَا عَنْ غَيْرِهِ، مَعَ شِدَّةِ التَّفَحُّصِ عَنْهُ. انْتَهَى. نَعَمْ؛ قَدْ وَرَدَ فِي سَالِمٍ لَا صُهَيْبٍ عَنْ عُمَرَ مَرْفُوعًا».

مِن انتِفاءِ (لَمْ يَخَفِ) انتفاءُ (لَمْ يَعْصِ)[(١)]، حتَّى يكونَ قد خافَ وعصَى؛ وذلك لأنَّ انتفاءَ العِصيانِ له سببانِ: خوفُ العِقابِ، وهي طريقُ العَوَامِّ[(٢)]، والإجلالُ والإعظامُ، وهي طريقُ الخَوَاصِّ. والمُرادُ: أنَّ صُهَيبًا رضي الله عنه مِن هذا القِسمِ، وأنَّه لو قُدِّرَ خُلُوُّه عنِ الخوفِ لم يقَعْ منه معصِيةٌ[(٣)]، فكيفَ والخوفُ حاصِلٌ له؟!

ومِن هنا يَتبيَّنُ فسادُ قولِ المعربِينَ: إنَّ (لو) حرفُ امتناعٍ لامتناعٍ. والصوابُ: أنَّها لا تَعرُّضَ لها إلى امتناعِ الجوابِ، ولا إلى ثُبوتِهِ، وإنَّما لها تعرُّضٌ لامتناعِ الشَّرطِ[(٤)]، فإنْ لم يكنْ للجوابِ سببٌ سِوَى ذلك

---

(١) أي: لا يلزمُ مِن انتفاءِ عَدمِ الخوفِ منَ اللهِ انتفاءُ عدمُ المعصيةِ؛ إذْ لعدمِ المعصيةِ سببٌ آخَرُ، وهوَ محبَّةُ اللهِ وإجلالُهُ، هذا هوَ المعنَى المعروفُ عندَ العلماءِ لهذِهِ المقولَةِ، وهوَ ما قرَّرهُ شيخُ الإسلامِ ابن تيميَّةِ، في «مجموعِ الفَتاوى» (١٠/ ٦٤)، وابنُ القيمِ، في «طريقِ الهجرَتين» (ص٢٧١)، وعبارتُه: «يعني: أنَّه لو لم يخفْ منَ اللهِ، لكانَ في قلبِهِ منْ محبَّةِ اللهِ وإجلالِهِ ما يمنعُه منْ معصيتِهِ»، وتوسَّعَ ابنُ القيمِ في الحديثِ عنها، ومناقشةِ مذاهبِ النَّاسِ في مَعناها، في «بدائعِ الفوائدِ» (١/ ٥٣)، فلينظُرها مَن شاءَ.

(٢) قوله: «وهيَ طَريقُ العَوامِّ» إلخ: فيه نظرٌ، وهو مِن كلامِ الصُّوفيَّةِ؛ فإنَّ اللهَ أثنَى على ملائكتِهِ وخواصِّ أوليائِهِ بخوفِهِ وخوفِ عِقابِهِ، قالَ تعَالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، وقالَ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ ﴿٥٧﴾﴾ [المؤمنون: ٥٧]، وقالَ سبحَانَهُ: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦]، وقالَ: ﴿وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾ [الأنبياء: ٩٠]، فالخوفُ مِنَ اللهِ ومِنْ عَذابِهِ هوَ مِنْ طَريقِ أوليائِهِ.

(٣) أي: لوجودِ المانعِ الآخَرِ، وهو الإجلالُ. والصَّوابُ: أنَّ صُهَيبًا عندَهُ الخوفُ والإجلالُ، وعِبارةُ عُمرَ لا تَقتضي نفيَ الخوفِ عنه؛ بلْ تَقتضي نفيَ توقُّفِ عدمِ المعصيةِ على الخوفِ وحدَهُ.

(٤) فقَطْ.

الشرطِ لَزِمَ مِنِ انتفائِهِ[١] انتفاؤُه[٢]، نحوُ: لو كانتِ الشَّمسُ طالِعةً كان النَّهارُ موجودًا[٣].

وإن كانَ له سبَبٌ آخَرُ لم يَلْزَمْ مِنِ انتفائِهِ انتفاءُ الجوابِ، ولا ثبوتُهُ، نحوُ: لو كانتِ الشمسُ طالِعةً كانَ الضوءُ موجودًا[٤]، ومنه: (لَوْ لَمْ يَخِفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ)[٥].

الأمرُ الثاني ممَّا دلَّتْ عليه (لو) في المثالِ المذكورِ[٦]: أنَّ ثُبوتَ المشيئةِ مُستلزِمٌ لثُبوتِ الرفعِ ضرورةً؛ لأنَّ المشيئةَ سبَبٌ[٧]، والرَّفعَ مُسبَّبٌ، وهذانِ المَعْنَيانِ قد تَضمَّنَتْهما العِبارةُ المذكورةُ.

الثاني[٨]: **أنَّ (لو) قد تكونُ حرفَ شرطٍ في المستقبلِ، فيُقالُ** فيها: حرفُ شرطٍ مُرادِفٌ لـ(إنْ)، إلَّا أنَّها لا تَجزِمُ، كقولِهِ تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ

---

(١) أي: انتفاءِ الشرطِ. (٢) أيِ: انتفاءُ الجوابِ.

(٣) فالنَّهارُ ليسَ له سبَبٌ سِوَى طُلوعِ الشَّمسِ.

(٤) لأنَّه لا يَلزَمُ مِنِ انتفاءِ طُلوعِ الشَّمسِ، انتِفاءُ وجودِ النُّورِ ولا ثُبوتِهِ؛ فإنَّ الضَّوءَ قد يكونُ بالشَّمسِ وبغَيرِها كالقَمَرِ والنارِ والسِّراجِ.

(٥) فإنَّ عدَمَ خَوْفِه لا يَستلزِمُ وقوعَ المعصيةِ؛ لوجودِ سببٍ آخَرَ، وهو الإجلالُ والحُبُّ، وخُلاصةِ كلامِ المصِّنفِ ﷺ أنَّ (لو) ليستْ حرفَ امتناعٍ لامتناعٍ مطلقًا، كما عليه المعربون، فإن لم يكُن للجوابِ سببٌ غيرُ الشَّرطِ كانتْ (لو) حرفَ امتناعٍ لامتناعٍ؛ أي: امتناعِ الشَّرطِ، وإن كانَ للجوابِ سببٌ آخرُ لم يلزمْ من انتفاءِ الشَّرطِ انتفاءُ الجوابِ، ومثلُ هذا في مسائلِ الشَّرعِ: الحكمُ الذي له أدلةٌ متعدِّدةٌ؛ فإنَّه لا يلزمُ من عدمِ الدَّليلِ المعيَّنِ عدمُ المدلولِ؛ لإمكانِ أن يثبُتَ بدليلٍ آخَرَ، كالتَّحريمِ فإنَّه لا يلزمُ من عدمِ الدَّليلِ عليهِ من القرآنِ عدمُ التَّحريمِ؛ فقد يوجَدُ التَّحريمُ في السُّنةِ.

(٦) وهو قولُه تَعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦].

(٧) فهي السَّبَبُ للرفعِ فقَطْ، فانتِفاؤُها يَستلزِمُ امتِناعَ مسَبَّبِها؛ لأنَّه لا سبَبَ للرَّفعِ سِوَاها.

(٨) الوجهُ الثاني مِن أوجُهِ (لو) واستعمالاتِها.

﴿ٱلَّذِينَ لَوۡ تَرَكُواْ﴾ [النساء: ٩]؛ أي: إنْ تركُوا؛ أي: شارَفُوا أن يترُكُوا. وقولُ الشاعرِ:

وَلَوْ تَلْتَقِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا ... وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الأَرْضِ سَبْسَبُ(١)
لَظَلَّ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رِمَّةً(٢) ... لِصَوْتِ صَدَى لَيْلَى يَهَشُّ وَيَطْرَبُ(٣)

الثالثُ(٤): أن تكون حرفًا مصدريًّا(٥) مرادِفًا لـ(أنْ)، إلَّا أنَّها

---

(١) الرَّمْس: القبر، والسَّبسَب ـ كجَعْفر ـ الصَّحراءُ.

(٢) الرِّمَّة: العِظامُ البالِيةُ، الأصداءُ: جمع صدًى، وهو الذي يُجيبكَ بمثلِ صوتِكَ في الجبالِ وغيرِها.

(٣) معنَى البيتين: يقولُ الشاعرُ: لو أنَّ إنسانًا رفع صوتَه باسمِي، وآخرَ رفعَ صوتَه باسمِها في موضعٍ يرجعُ فيه الصَّدَى، والتقى صَدَيانا، لظلَّ صدَى صوتِ اسمِي يَهَشُّ لصدَى صوتِ اسمِها. والشَّاهدُ في هذا الشِّعرِ قولُه: (لَوْ تَلْتَقِي)؛ حيثُ وردتْ (لو) شرطيةً لتعليقِ الجوابِ على الشَّرطِ في المستقبلِ، بدليلِ الإتيانِ لها بجوابٍ، وهو قولُه: (لظَلَّ)، وهو ماضٍ لفظًا مستقبلٌ معنَى. وأقولُ أنا: نَبرأُ إلى اللهِ مِن هذا الشِّعرِ، ونحنُ نَقْرَؤُه في هذا المَكانِ الكريمِ (المسجِدِ النَّبويِّ)، ونرجو أنَّ هذا مِن بابِ تعليمِ العِلمِ واللُّغةِ، وهو ما جرَى عليه العُلماءُ، ولْيَحرِصْ طالبُ العلمِ على انتِقاءِ الشَّواهدِ الكريمةِ العفيفةِ ذاتِ المَعاني الحِسانِ، وليبتعد عن شعر الفُحشِ والغزلِ المسترذَلِ، ما أمكَنَه ذلكَ، وكانَ شيخُ مشايخِنا العلَّامةُ محمدُ الأمينُ الشنقيطيُّ قدَّسَ اللهُ روحَه (ت ١٣٩٣هـ) يدرِّسُ التفسيرَ في هذا المسجدِ المبارَكِ، وربَّما أوردَ مثلَ هذا الشِّعرِ الغزليِّ شاهدًا لغُويًّا، فاعتذَرَ ذاتَ يومٍ إلى النَّاسِ بقولِهِ: «وقصْدُنا بهذا الكَلامِ الخبيثِ بيانُ لغةِ العَربِ، لا المعاني الخسِيسةُ التَّافهةُ؛ لأنَّ معانيَ لغةِ العربِ يُسْتَفَاد منها ما يُعينُ على فهم كتابِ اللهِ وسُنَّةِ رسولِهِ، وإن كان مُفْرَغًا في معانٍ خسِيسةٍ تافهةٍ، فنَحْنُ نَقْصِدُ مُطْلَقَ اللُّغَةِ، لا المعانيَ التافهةَ التي هيَ تابعةٌ لها» «العذب النمير» (٣/ ١٢).

(٤) مِن أوجُهِ (لو) واستِعمالاتِها.

(٥) أي: تُؤوَّلُ هي وما بعدَها بمَصْدرٍ، وكون (لو) تأتي مصدريةً هو مذهبُ الفَرَّاءِ والفارسيِّ وابنِ مالكٍ وجماعةٍ، وتبعهم المصنِّفُ، وهو الصَّحيحُ

لا تَنصِبُ، وأكثَرُ وقوعِها بعدَ (وَدَّ)، نحوُ: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ﴾ [القلم: ٩][١]، أو: (يَوَدُّ)، نحوُ: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦][٢]. وأكثَرُهم لا يُثبِتُ هذا القِسمَ[٣]، ويُخرِّجُ الآيةَ ونحوَها على حذفِ مفعولِ الفِعلِ قَبْلَها، والجوابِ بعدَها؛ أي: يوَدُّ أحَدُهم التَّعميرَ؛ لو يُعمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ لَسَرَّهُ ذلك[٤].

الرابعُ[٥]: أن تكونَ للتَّمَنِّي بمَنزِلةِ (ليتَ)[٦]، إلَّا أنَّها لا تَنصِبُ ولا تَرفَعُ، نحوُ: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ﴾ [الشعراء: ١٠٢]؛ أي: فليتَ لنا كَرَّةً، قيلَ: ولهذا[٧] نصبَ ﴿فَنَكُونَ﴾ في جوابِها، كما انتصَبَ ﴿فَأَفُوزَ﴾ في جوابِ (لَيتَ) في قولِهِ تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ [النساء: ٧٣][٨]. ولا دليلَ في هذا؛ لجَوازِ أن يكونَ النَّصبُ في ﴿فَنَكُونَ﴾[٩] مِثلَهُ في قولِهِ:

---

(١) أي: وَدُّوا إدهانَكَ، فهذا تأويلُ المَصدرِ، لكنَّها لا تَنصِبُ.

(٢) أي: يوَدُّ التَّعميرَ.

(٣) حذرًا مِنَ الاشتراكِ مع (أنِ) المَصدريةِ، وتقليلًا للأقسامِ، ولهذا جعلوا (لو) هنا شَرْطيةً، مع أنَّه لا شَرطَ ولا جوابَ هنا إلا بتقديرٍ، كما سيبيِّنه المصنِّف.

(٤) ولكنْ في هذا تقديراتٌ عِدَّةٌ، والأَوْلَى: تنزيهُ القرآنِ عنها؛ لِمَا فيها مِنَ التكلُّفِ، فتَبَيَّنَ أنَّ (لو) مصدريةٌ هنا كما هو قولُ المصنِّفِ، وهو الصَّحيحُ

(٥) مِن وجوهِ استعمالاتِ (لو).

(٦) عندَ أكثَرِ النَّحْويِّين.

(٧) أي: ولكونِ (لو) للتَّمنِّي في الآيةِ نُصِبَ الفعلُ ﴿فَنَكُونَ﴾؛ أي: بـ (أنْ) مُضمَرةً وجوبًا بعدَ الفاءِ كما انتصَبَ ﴿فَأَفُوزَ﴾ في الآيةِ الآتيةِ.

(٨) هذا دليلُهم، وهو واضِحٌ، لكنَّ ابنَ هِشامٍ لا يَرضى بهذا، فهو يقولُ: «ولا دليلَ في هذا» إلخ.

(٩) بـ (أنْ) مُضمَرةً جوازًا بعدَ الفاءِ.

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي   أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

وقولِهِ تعالى: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١](١).

الخامِسُ(٢): أن تكونَ للعَرْضِ(٣)، نحوُ: لو تَنزِلُ عندَنا فتُصيبَ راحةً(٤)، ذكَرَه في «التسهيل»(٥).

---

(١) فالنَّصبُ في البيتِ والآيةِ الكريمةِ ليس بـ (أن) المضمرةِ وجوبًا بعدَ التَّمَنِّي، ولكنْ بالمضمَرةِ جوازًا الواقعةِ بعدَ عاطفٍ على اسمٍ صريحٍ، وهو في البيتِ كلمةُ (لُبْس)؛ فقولُ الشاعرةِ: «وتَقَرَّ عَيْنِي» منصوبٌ بـ(أنِ) المُضمَرةِ جوازًا، وهي المَصْدريةُ، فهي وما دخَلَت عليه في تأويلِ مصدرٍ معطوفٍ على (لُبْسُ)، والآيةُ الكريمةُ: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١]، فـ﴿يُرْسِلَ﴾: منصوبٌ بـ(أنِ) المُضمَرةِ جوازًا بعدَ (أو)، والمصدرُ معطوفٌ على الاسمِ الصَّريحِ (وَحْيًا)، وهذا مِن مواضعِ الجوازِ، وليسَ من مواضعِ الوجُوبِ، ولا حاجةَ إلى تأويلِ (لو) أنَّها بمعنَى التَّمنِّي، فيكونُ قولُه تَعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ﴾ مِن هذا القَبيلِ، فالفعلُ (نَكونَ) منصوبٌ بـ(أن) المضمرةِ جوازًا؛ لوقوعِها بعد عاطفٍ (وهو الفاء) مسبوقٍ باسمٍ صريحٍ، وهو (كَرَّةً)؛ فلم نحتجْ إلى تأويلِ (لو) بأنَّها للتَّمنِّي، ولا أن نقُولَ: إنَّ الفاءَ هنا للسَّببيَّة، ولا أنَّ النصبَ بـ(أن) المضمرةِ وجوبًا بعدَها.

(٢) مِن وجوهِ استعمالاتِ (لو).

(٣) وهو الطَّلَبُ على سبيلِ الرِّفقِ والتأدُّبِ.

(٤) فتُصيبَ: منصوبٌ بـ(أنْ) مُضمَرةً وجوبًا بعدَ فاءِ السَّببيَّة المسبوقةِ بطلبٍ، وهو العرضُ، بسببِ أنَّ (لو) للعَرْضِ.

(٥) أي: جمالُ الدِّينِ ابنُ مالكٍ في «تسهيلِ الفوائدِ»، وذلكَ قولُه ﷺ: «فصلٌ. حروفُ التَّحضِيضِ: (هلَّا)، و(ألَا) و(لَولا)، و(لَوما)، ولا يَليهنَّ غَالبًا إلَّا فعلٌ ظاهرٌ، أو معمولُ فعلٍ مضْمرٍ مدلولٍ عليهِ. وقلَّ ما يخلُو مصحُوبُها مِن تَوبيخٍ، وإذا خَلا منه فقد يُغني عنهنَّ (لو) و(ألَا)»اهـ. ثم بيَّنه في «شرح التسهيل» (٤/ ١١٤) بقولِهِ: «وتخلُو الحروفُ المذكورةُ عن التَّوبيخِ؛ فتكونُ لطلبِ الفعلِ على سَبيلِ العَرضِ، كمَا في قولِهِ تعَالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ﴾ [التوبة: ١٢٢] وقولِهِ تعَالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ [المنافقون: ١٠]، ويجوزُ أن تُغنيَ عنهنَّ حينئذٍ (لو) =

وذكَرَ لها ابنُ هِشامٍ اللَّخْميُّ معنًى آخَرَ، وهو: أن تكونَ للتَّقليلِ، نحوُ: «**تَصَدَّقُوا وَلَوْ بِظِلْفٍ**[(١)] **مُحْرَقٍ**»[(٢)]، و«**اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ**»[(٣)].

۞ ۞ ۞

= المنقولةُ إلى التَّمنِّي، كما تقدَّمَ في نَحوِ: لَو تَأتيني فتُحدِّثَني. و(ألَا) المخفَّفةُ من المثقَّلة، كقولِهم: ألَا تنزلُ فتصيبَ خيرًا» اهـ.

(١) الظِّلْفُ للغَنَمِ والبَقَرِ: بمَنزِلةِ الحافرِ للفَرَسِ.

(٢) رواهُ الإمامُ مالكٌ في «الموطَّأ» (٧١٥) بلفظ: «**رُدُّوا الْمِسْكِينَ وَلَوْ بِظِلْفٍ مُحْرَقٍ**»، والإمام أحمدُ في «المسنَدِ» (٢٧٤٥١)، والنسَائيُّ في «الصُّغرى» (٢٥٦٥)، وهو عندَ أحمدَ بلفظِ: «**لَا تَرُدُّوا السَّائِلَ وَلَوْ بِظِلْفٍ مُحْرَقٍ**» عن أم بُجيدٍ الأنصَاريةِ، قال محقِّقو المسنَدِ: حديثٌ حسَنٌ، وصحَّحه الألبانيُّ ﵀، ولفظ النسائيِّ هو لفظُ الموطَّأ، وليسَ بين الرِّوايتينِ تعارضٌ؛ فمَعنى «**لَا تَرُدُّوا السَّائِلَ**»؛ أي: لا تَردُّوهُ خِلوًا؛ بل أعطُوه شيئًا، ومعنَى «**رُدُّوا الْمِسْكِينَ**»؛ أي: رُدُّوه عنْ بَابِكمْ بإعْطائِهِ أدنى مَا تيسَّر، ولو كانَ ظِلفًا محترقًا، والكلامُ على المبالغة؛ لأنَّ الظِّلفَ المحترقَ لا يُنتفعُ بِهِ عَادةً.

(٣) رواه البخاريُّ (١٣٥١)، ومسلمٌ (١٠١٦) عن عَدِيِّ بنِ حاتمٍ ﵁.

النَّوعُ السادِس(١)

ما يأتِي على سَبْعةِ أوجُهٍ(٢)

وهو: (قدْ)، فأحَدُ أوجُهِها: أن تكونَ اسمًا بمعنَى: (حَسْبُ)، فيُقالُ: قَدِي، بغيرِ نُونٍ؛ كما يُقالُ: حَسْبِي(٣).

الثاني: أن تكونَ اسمَ فِعلٍ بمعنَى: يَكْفِي(٤)، فيُقالُ: قَدْنِي، كما يُقالُ: يَكْفِيني.

الثالثُ(٥): أن تكونَ حرفَ تحقيقٍ(٦)، فتدخُلَ على الماضي، نحوُ:

---

(١) مِنَ الأنواعِ الثَّمانيةِ.

(٢) أي: مِنَ الاستعمالاتِ.

(٣) هذا مذهبُ الكوفيينَ؛ فإنَّهم يقولُون: إنَّ (قد) إذا كانَ اسمًا بمعْنَى (حَسْب) فإنَّه يكونُ معربًا، ويُرفعُ على الابتداءِ، ويُضَافُ إلى ياءِ المتكلِّمِ، ولا يلحقُه نونُ الوقايةِ، لأنَّها تُزادُ في الأفعالِ، وكأنَّ المصنِّفَ يختارُ هذا القَولَ، وأمّا عندَ البَصريِّين فيلحَقُه نونُ الوقايةِ لحفظِ السُّكونِ، ويجوزُ حذفُها فيقالُ: قَدِي وقَدْنِي، فتكونُ عندهُمْ مَبنيةً؛ لشبهها بالحرفيَّة لفظًا.

(٤) فهو اسمُ فعلٍ مضارعٍ، ويكونُ مبنيًّا على السكونِ، وتلزمُه نونُ الوقايةِ إذا كانَ مضافًا على ياءِ المتكلِّمِ.
الأَولَى أن يفسِّر المصنِّفُ (قَدِي) بـ (كفَى) لا بـ (يكفي)؛ لأنَّ مَجيءَ اسم الفعلِ بمعنى المضارعِ فيهِ خلافٌ بين النَّحْويِّينَ، كمَا في «حاشيةِ الصَّبانِ على الأُشْمُوني» (١/ ١٢٥)، أمَّا الفِعلُ الماضي فَلا خِلافَ فيه، فالأَوْلَى أن يُمثِّلَ بالماضي، فيَقولَ: كفَى.

(٥) مِن استِعمَالاتِ (قَدْ).

(٦) وهو التَّوكيدُ.

﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّنهَا﴾ [الشمس: ٩][(١)]، وعلى المُضارِعِ، نحوُ: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤][(٢)].

الرابعُ[(٣)]: **أن تكونَ حرفَ توقُّعٍ**، فتدخُلَ عليهما[(٤)] أيضًا. فتقولَ: قد يخرُجُ زيدٌ، فتدُلُّ على أنَّ الخُروجَ مُنتظَرٌ مُتوقَّعٌ. وزعَمَ بعضُهم أنَّها لا تكونُ للتوقُّعِ مع الماضي؛ لأنَّ التوقُّعَ انتظارُ الوقوعِ، والماضي قد وقَعَ[(٥)]. وقال الذين أثبَتُوا معنَى التوقُّعِ مع الماضي[(٦)]: إنَّها تدُلُّ على أنَّه كان مُنتظَرًا، تقولُ: قد رَكِبَ الأميرُ، لقومٍ ينتظِرونَ هذا الخبَرَ، ويتوَقَّعونَ الفِعلَ[(٧)].

الخامِسُ[(٨)]: **تقريبُ الماضي مِنَ الحالِ**؛ ولهذا تَلْزَمُ (قد) مع الماضي الواقعِ حالًا[(٩)]، إمَّا ظاهِرةً، نحوُ: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٩][(١٠)]، أو مُقدَّرةً، نحوُ: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ

---

(١) ففي الآية تأكيدٌ حُصولِ الفَلاحِ لمَنِ زكَّى نفسَه، فـ(قَدْ) مِن أدواتِ توكيدِ الأفعالِ كـ(إنَّ) للأسماءِ.

(٢) ومثلُه: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٨]، و﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]، فحُصولُ العِلمِ مُحقَّقٌ للهِ تعالى، يقولُ الشَّيخُ الشنقيطيُّ: «إتيانُ (قد) مع المُضارِعِ كثيرٌ في القرآنِ العظيمِ». «أضواء البيان» ٥/٥٦١).

(٣) مِن استعمالات (قَدْ).

(٤) أيِ: الماضي والمُضارِعِ.

(٥) فيكونُ هاهنا اجتماعُ مُتنافِيَينِ، وهذا لا يَجوزُ.

(٦) وهم أكثرُ العلماء.

(٧) عطْفُ (يَتوقَّعونَ) على (ينتظِرونَ) عَطْفُ تفسيرٍ وتوضيحٍ.

(٨) مِن استِعمَالاتِ (قَدْ).

(٩) أي: المُعرَبِ حالًا.

(١٠) أول الآية: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾؛ أي: والحالُ أنَّه قد فصَّلَ، ﴿وَقَدْ﴾ للتَّقريبِ؛ أي: لتقريبِ الماضي مِنَ الحالِ.

﴿إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥](١).

وقال ابنُ عصفورٍ(٢): إذا أجَبْتَ القَسَمَ بماضٍ مُثبَتٍ مُتصرِّفٍ(٣)، فإن كان قريبًا مِنَ الحالِ جِئتَ باللَّامِ و(قد)، نحوُ: باللهِ لقد قامَ زيدٌ(٤)، وإن كان بعيدًا جِئتَ باللامِ فقطْ كقولِهِ(٥):

حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حِلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِي(٦)

وزعَمَ الزَّمَخْشريُّ ـ عندَما تكلَّمَ على قولِهِ تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ في سُورةِ الأعرافِ [٥٩] ـ أنَّ (قدْ) للتوقُّعِ؛ لأنَّ السامعَ يَتوقَّعُ الخبَرَ عندَ سَماعِ المُقسَمِ به(٧).

---

(١) أي: وقد رُدَّتْ إلينا، هذا مذهبُ البَصْرِيِّينَ في إيجابِ (قدْ) مع الماضي الواقعِ حالًا، أمَّا الكوفِيُّونَ فقالُوا: لا يَلْزَمُ ذلك، ووافَقَهم ابنُ مالكٍ، ولا دليلَ على لُزومِه، ودلَّتِ الشَّواهِدُ الكثيرةُ على خلافِ قولِ البَصْرِيِّينَ.

(٢) مِن نُحاةِ الأندَلُسِ.

(٣) غيرُ المتصرفِ هو الجامدُ الذي يلزمُ صيغةً واحدةً لا يفارقُها، مثلُ: ليس وعَسَى ونِعْمَ؛ فهذِهِ لا تدخلُ (قد) عليها؛ لأنَّهُنَّ للحالِ لا الماضي.

(٤) ومِنه قولُه تعالى: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: ٩١].

(٥) أي: امرئِ القيسِ.

(٦) أي: لا يُوجَدُ مُتحدِّثٌ، ولا مُستدفِئٌ بنارٍ، فزَمانُ نَومِهم بعيدٌ، والفاجرُ: الكاذب، (لَنَامُوا) جوابُ القَسَمِ، والشَّاهدُ في البيت: أنَّ اللامَ دخَلَتْ على جَوابِ القَسَمِ المجرَّدِ مِن (قد) لبُعدِ المُضِيِّ مِنَ الحالِ.

(٧) القسَم مقدَّر؛ أي: واللهِ لقَدْ أرسَلْنَا نوحًا، والزَّمَخْشَريُّ يريدُ: أنَّ (قد) في أُسلوبِ القسَمِ (لقَدْ) تُفيدُ التوقُّعَ؛ لأنَّ السامعَ يَتوقَّعُ الخبَرَ عندَ سماعِ المُقسَمِ به، والمؤلِّفُ لا يُوافِقُه؛ لأنَّه صدَّرَ الكلامَ بـ(زعَمَ)، وإليكَ عبارةَ الزمخشَرِيِّ: «الجملةُ القَسَميَّةُ لا تُساقُ إلا تأكيدًا للجُملةِ المقسمِ عليها، التي هيَ جوابُها، فكانتْ مظنَّةً لمعنَى التوقُّعِ ـ الذي هو معنَى (قد) ـ عندَ استماعِ المخاطَبِ كلمةَ القَسَمِ» اهـ، ويظهرُ أن شارحَ =

السادِسُ[١]: **التَّقليلُ**، وهو ضَرْبانِ: تقليلُ وقوعِ الفعلِ، نحوُ: قد يصدُقُ الكَذوبُ، وقد يَجودُ البخيلُ[٢]. وتقليلُ مُتعلَّقِه[٣]، نحوُ: ﴿قَدۡ يَعۡلَمُ مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ﴾ [النور: ٦٤]؛ أي: أنَّ ما هم عليه هو أقَلُّ معلوماتِهِ[٤].

وزعَمَ بعضُهم أنَّها في ذلك للتَّحقيقِ كما تَقدَّمَ[٥]، وأنَّ التَّقليلَ في المثالَينِ الأوَّلَينِ[٦] لم يُستفَدْ مِن (قد)؛ بلْ مِن قولِكَ: البَخيلُ يَجودُ والكَذوبُ يصدُقُ[٧]، فإنَّه إن لم يُحمَلْ على أنَّ صدورَ ذلك مِنَ البَخيلِ والكذوبِ قليلٌ، كان مُتناقِضًا؛ لأنَّ آخِرَ الكلامِ يَدْفَعُ أوَّلَه[٨].

= الكشَّافِ الطِّيبيَّ جاراه في اختيارِه؛ فإنَّه قالَ في «فُتوحِ الغيبِ» (٦/ ٤١٧): «قولُه: (لمعنَى التوقُّع) يعني: أن الجُملةَ إذا أكِّدتْ بالقَسمِ، فالمخاطبُ لا بدَّ أن يَتوقَّعَ حصولُ المقسَمِ عليه، وينتظر وقوعه، فناسب إدخال (قد)».

(١) مِن استِعمَالاتِ (قَدْ).

(٢) فوقوعُ الصِّدقِ مِنَ الكَذوبِ، والجُودِ مِنَ البَخيلِ قليلٌ.

(٣) متعلَّق العلمِ هو المعلومُ.

(٤) وذهَبَ طائفةٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ - مِنهم: العُكبَريُّ وأبو حيَّانَ - إلى أنَّ (قد) في الآيةِ: ﴿قَدۡ يَعۡلَمُ﴾، وما أشبَهَها: ﴿قَدۡ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجۡهِكَ﴾ [البقرة: ١٤٤]، أنَّ المُضارِعَ هنا بمعْنى الماضِي، قالُوا: المُرادُ: الاتِّصافُ بالعِلمِ واستِمرارُهُ، ولم يُلحَظِ الزمانُ، كقولِهم: هو يُعطِي ويَمنَعُ، فمعنى (قد) إذن هنا التأكيدُ والتحقيقُ.

(٥) يَعني: أنَّها لا تُفيدُ التَّقليلَ أصلًا، ولكنَّها للتَّحقِيق.

(٦) قد يصدُقُ الكَذوبُ، وقد يَجودُ البَخيلُ.

(٧) فالتقليلُ مستفادٌ من المسندِ والمسندِ إليه؛ لتقابلِ مدُلولِهما.

(٨) وهو يَجودُ ويصدُقُ في أصل المثال، إذَنِ: الدافعُ للتَّنافي هو حَمْلُ (يصدُقُ) و(يجودُ) على التقليلِ، و(قد) لتحقيقِ التَّقليلِ.

السابعُ: التَّكثيرُ[١]، قالَه سيبويه في قولِهِ:

قَدْ أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ[٢]

وقالَه الزَّمَخْشريُّ في قولِهِ تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾ [البقرة: ١٤٤][٣].

۞ ۞ ۞

---

(١) أنكرَ ذلك أبو حيَّانَ في «البحرِ» (٦/ ٤٧٧)، وقال: «التَّكثيرُ مفهومٌ مِن سِياقِ كلامِهم».

(٢) القِرن: المُماثِلَ في الشَّجاعةِ في الحَربِ، مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ؛ أي: ميِّتا، الفِرْصادُ، التُّوتُ، يعني: صارتْ ثِيابُه حَمْراءَ، كأنَّها مصبوغةٌ بتُوتٍ. والذي ذكره سيبويه في «الكتابِ» (٤/ ٢٢٤) أنَّ (قدْ) في البيتِ بمعنَى (ربَّما)، وبيَّن الزمخشريُّ في «الكشَّافِ» (٣/ ٢٦٠) مرادَ سيبويهِ عند تفسيرِهِ قولَه تعالَى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤]، فذكرَ أنَّ (قدْ) إذا دخلتْ على المضارعِ كانتْ بمعنَى (ربَّما) فوافقتْ (ربَّما) في خروجِها إلى معنَى التكثيرِ، وخالفَ أبو حيانَ ذلكَ في «البحرِ المحيطِ» (٦/ ٤٧٧) متعقِّبًا الزمخشريَّ، وقالَ: «وكونُ (قدْ) إذا دخلتْ على المضارعِ أفادتِ التَّكثيرَ قولُ بعضِ النُّحاةِ، وليسَ بصَحيحٍ، وإنَّما التكثيرُ مفهومٌ من سياقَةِ الكلامِ»، ثم رجَّحَ أن (قدْ) في الآيةِ للتأكِيدِ.

(٣) قال الزمخشريُّ عند هذه الآية في «الكشاف» (١/ ٢٠١): «(قَدْ نَرَى) ربَّما نرى، ومعناه: كثرةُ الرُّؤيةِ»، وقد أنكرَ عليه أبو حيَّانَ ذلك في «البحرِ» (١/ ٤٢٧)، وأطال في مناقشته، ومذهب أبي حيان في (قد) في مثل هذا السياق أنها للتأكيد والتحقيق.

النَّوعُ السابعُ[1]

ما يأتي على ثمانيةِ أوجُهٍ[2]

وهو: (الواوُ)؛ وذلك أنَّ لنا **واوَينِ يرتفِعُ ما بعدَهما**، وهما: واوُ الاستِئنافِ، نحوُ: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ﴾ [الحج: ٥]، فإنَّها لو كانتْ واوَ العطفِ لانتصَبَ الفِعلُ[3].

وواوُ الحالِ[4]، وتُسمَّى واوَ الابتداءِ[5] أيضًا، نحوُ: جاءَني زيدٌ و[6]الشمسُ طالِعةٌ[7]، وسيبويه يُقدِّرُها بـ(إذْ).

وواوَينِ ينتصِبُ ما[8] بعدَهما، وهما:

واوُ المفعولِ معه، نحوُ: سِرتُ والنِّيلَ[9].

---

(١) مِنَ الأنواعِ الثَّمانيةِ.

(٢) في الاستِعمالِ.

(٣) عطفًا على (نُبيِّنَ).

(٤) الداخِلةُ على الجُملةِ الحاليَّةِ.

(٥) لأنَّه يقَعُ بعدَها مبتدأٌ في بعضِ الصُّوَرِ، وتدخُلُ على الجُملةِ الاسمِيَّةِ والفِعليةِ، وبعضُ النَّحْويِّينَ يُسمِّيها: واوَ (إذْ)؛ لأنَّه يصلُحُ حلولُ (إذْ) محلَّها، كمَا في قَولِهِ تَعالى: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩]: فتقدَّر: إذْ هي خاوِيةٌ، وليستْ الواوُ بمعنَى (إذ)؛ لتبايُنِهما فـ(إذْ) اسمٌ والواوُ حرفٌ، ولكنَّ المُرادَ: أنَّها وما بعدَها قيدٌ للفِعلِ السابقِ عليها؛ فلذا صَحَّ حلولُها محلَّها.

(٦) واوُ الحالِ.

(٧) الجُملةُ منصوبةُ المحلِّ على الحاليَّةِ.

(٨) (ما) محذوفةٌ مِن النُّسخةِ التي بَينَ يَديَّ، والصَّوابُ إثباتُها.

(٩) منصوبٌ على المَعِيَّةِ.

وواوُ الجَمعِ(١) الدَّاخلةُ على المضارعِ المسبوقِ بنَفْيٍ، أو طلَبٍ، نحوُ: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢](٢).

وقولِ أبي الأسودِ:

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ(٣) مِثْلَهُ   عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

والكُوفِيُّونَ يُسمُّونَ هذه واوَ الصَّرفِ(٤).

وواوَينِ يَنْجَرُّ ما بعدَهما، وهما: واوُ القَسَمِ، نحوُ: ﴿وَٱلتِّينِ(٥) وَٱلزَّيْتُونِ﴾ [التين: ١].

وواوُ (رُبَّ) كقولِهِ:

وَبَلْدَةٍ(٦) لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ   إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعِيسُ

ووَاوًا يكونُ ما بعدَها على حسَبِ ما قَبْلَها، وهي واوُ العطفِ(٧).

---

(١) وهيَ واوَ المَعِيَّةِ، وسمِّيت واوَ الجمعِ؛ لأنَّها تفيدُ الجمعَ والمصاحبةَ؛ فطَرَفاها مجتمعانِ في زمانٍ واحدٍ.

(٢) ﴿وَيَعْلَمَ﴾ منصوبٌ بـ(أنْ) مُضمَرةً وجوبًا بعد واوِ المعيةِ، وعندَ الكوفِيِّينَ الفعلُ منصوبٌ بالواوِ نَفْسِها.

(٣) منصوبٌ بـ(أنْ) مُضمَرة بعد واوِ المَعِيَّةِ.

(٤) لأنَّها صرَفَتِ الفِعلَ عن أن يُعرَبَ على حسَبِ سوابِقِه إلى وجهٍ آخَرَ، وهو النَّصبُ على المَعِيَّةِ.

(٥) فـ(التِّينِ) اسمٌ مجرورٌ بالواوِ.

(٦) قوله: (بَلْدَةٍ) مجرورٌ لفظًا بواوِ (رُبَّ)، مرفوعٌ مَحَلًّا على الابتداءِ، وكمَا في قَولِ امرِئِ القَيسِ:

وليلٍ كمَوْجِ البحرِ أَرْخَى سُدُولَهُ

(٧) نحو: جاء زيدٌ وعَمرٌو وصالحٌ.

وواوًا يكونُ دُخولُها في الكلامِ كخُروجِها، وهي الواوُ الزائدةُ[١]، نحوُ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣] بدَليلِ الآيةِ الأُخرى[٢].

وقيلَ: إنَّها[٣] عاطِفةٌ والجوابُ محذوفٌ[٤]، والتَّقديرُ: كان كَيْتَ وكَيْتَ[٥]، وقولُ جماعةٍ: إنَّها واوُ الثمانيةِ[٦]، وإنَّ مِنها ﴿وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡۚ﴾ [الكهف: ٢٢][٧] لا يَرْضاه نَحْويٌّ[٨].

والقولُ بذلك في هذه[٩] وفي ﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ﴾

---

(١) هذا عندَ الكوفِيِّينَ أن الواوَ تكونُ زائدةً أحيانًا، قالَه في «المقتضب» (٢/ ٨١)، وردَّه البَصْريونَ، وفي «البحر المحيط» (٦/ ٣٦٢)، قال: «هو قولٌ كوفيٌّ مرغوبٌ عنه».

(٢) وهي قولُهُ تَعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧١]، والقُرآنُ يُفسِّرُ بعضُهُ بعضًا، كذا قالُوا: إنَّ الجوابَ هو ﴿فُتِحَتۡ﴾، والواوُ زائدةٌ؛ لتأكيدِ المعنَى، بدليلِ الآيةِ الأُخرى.

(٣) أي: الواو في الآية السابقة. (٤) أي: جوابُ (إذَا).

(٥) قدَّرَ جوابَ (إذَا) جماعةٌ مِنَ النَّحْويِّينَ؛ مِنهم الأنباريُّ في «الإنصافِ» (٢/ ٣٧٤)، فقال: «جوابُ (إذَا) محذوفٌ، تقديرُهُ: حتَّى إذا جاؤُوها وفُتِحَت أبوابُها فازُوا ونَعِمُوا.

(٦) لأنَّ أبوابَ الجَنَّةِ ثمانيةٌ.

(٧) قالُوا: هذه واوُ الثَّمانيةِ دخَلَت على العددِ الثامِنِ ﴿وَثَامِنُهُمۡ﴾ [الكهف: ٢٢].

(٨) قال بواوِ الثَّمانية أُدَباءُ كالقاضِي الفاضلِ، ونَحْوِيُّونَ ضُعفاءُ، كابنِ خالَويه في مُناظَرَتِه للفارسيِّ في آيةِ الزُّمَرِ، والحَريريِّ في «دُرَّة الغوَّاصِ» (ص٣١)، قال هَؤلاءِ المثبِتونَ لواوِ الثَّمانية: العرَبُ عِندَهم أنَّ العَدَدَ سَبْعةٌ به يَتِمُّ العَدَدُ، ثمَّ يُضيفونَ الواوَ في الثامنةِ فيَقولونَ: واحِدٌ، اثنانِ... وثمانيةٌ، وقولُهم هذا لا يدُلُّ عليه نَقْلٌ، ولم يقُلْ به النُّحاةُ المعتبَرُونَ؛ ولهذا ضَعَّفه المؤلِّفُ، وقال: لا يَرْضاهُ نَحويٌّ؛ أي: نَحْويٌّ مُحقِّقٌ، إشارةً إلى أنَّ القائلَ ليسَ مِن أهلِ النَّحوِ المعتبَرِينَ، ولهذا فلا عِبرةَ بما نقَلَه ابنُ عَطِيَّةَ عن أَبيه عنِ الأستاذِ أَبي عبدِ الله المالَقيِّ نزيلِ غَرْناطةَ أنَّ واوَ الثَّمانية لغةٌ لبعضِ قبائلِ العَرَبِ.

(٩) أي: آية الكهف.

[التوبة: ١١٢][1] أبعَدُ منه في آيةِ الزُّمَرِ[2].

والقولُ به في ﴿ثَيِّبَٰتٖ وَأَبۡكَارٗا﴾ [التحريم: ٥][3] ظاهِرُ الفَسادِ[4].

---

(١) قالُوا: لأنَّ الواوَ وقعَت في الصِّفةِ الثَّامنةِ في التَّعدادِ؛ أي: في قوله تعالى: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلۡعَٰبِدُونَ ٱلۡحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلۡأٓمِرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ﴾.

(٢) يعني: أنَّ القولَ بواوِ الثَّمانيةِ في آيةِ الكهفِ، وآيةِ التوبةِ بعيدٌ جدًّا.

(٣) قالوا: جاءتِ الواوُ في أبكارٍ؛ لأنَّ البَكارةَ وصفٌ ثامِنٌ؛ أي: في قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبۡدِلَهُۥٓ أَزۡوَٰجًا خَيۡرٗا مِّنكُنَّ مُسۡلِمَٰتٖ مُّؤۡمِنَٰتٖ قَٰنِتَٰتٖ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٖ سَٰٓئِحَٰتٖ ثَيِّبَٰتٖ وَأَبۡكَارٗا﴾.

(٤) فهو ساقِطٌ إذَنْ، ولم يُجِبِ المصنِّفُ ﷺ عن قولِ هؤلاءِ، وأَوْلَى ما يُجابُ به أن يُقالَ:

١ ـ إنَّ هذه الواوَ ـ واوَ الثَّمانِيَةِ ـ لم يقُلْ بها أحَدٌ مِن أئمةِ النَّحوِ والعَرَبيةِ، كما سَلَف.

٢ ـ إن واوَ الثمانِيَةِ عندَ مَن يقولُ بها زائدةٌ، فيَصِحُّ إسقاطُها والاستِغناءُ عنها، وهذا ليسَ بصحيحٍ؛ فإنَّها في موارِدِها في القرآنِ، لا يَصِحُّ الاستغناءُ عنها، وليستْ زائدةً؛ بلِ المعنى يَقتضِيها.

هذا؛ ويرى بعض العلماء أنَّ مجيءَ هذه الواوِ في هذه الآياتِ مِن قَبيلِ التفَنُّنِ في التعبيرِ، قالَه ابنُ القيِّمِ ﷺ في «بدائع الفوائد» (٢/ ٩١٥).

بقي الجوابُ عمَّا ذكَرُوا أنَّه مِن قَبيلِ واوِ الثمانِيَةِ في الآياتِ:

أ ـ فأمَّا آيةُ التَّوبةِ: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلۡعَٰبِدُونَ ٱلۡحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلۡأٓمِرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ﴾ [التوبة: ١١٢] دخَلَتِ الواوُ بينَ الآمِرينَ بالمعروفِ والناهِينَ عنِ المُنكَرِ؛ لتغايُرِ الصِّفتَينِ دُونَ ما عَداهُما، فالأمرُ طلبُ فِعلٍ، والنهيُ طَلَبُ الكفِّ عنِ الفِعلِ.

ب ـ وأمَّا آيةُ التَّحريمِ: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبۡدِلَهُۥٓ أَزۡوَٰجًا خَيۡرٗا مِّنكُنَّ مُسۡلِمَٰتٖ مُّؤۡمِنَٰتٖ قَٰنِتَٰتٖ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٖ سَٰٓئِحَٰتٖ ثَيِّبَٰتٖ وَأَبۡكَارٗا ۝٥﴾ [التحريم: ٥] جاءتِ الواوُ بينَ الثَّيِّباتِ والأبكارِ؛ لأنَّهما صِفتانِ لا تَجتمِعانِ في موصوفٍ واحدٍ، بخلافِ سائرِ الصِّفاتِ السابقةِ المذكورةِ في الآيةِ، مُسلِماتٍ مُؤمِناتٍ... إلخ، ولو سقَطَتِ الواوُ هنا لفسَدَ المعنَى.

=

= ج ـ وأمَّا آيةُ الزُّمَرِ: ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ فليسَ فيها ذِكرُ العَدَدِ أصلًا، وإنَّما تضمَّنت الإخبارَ عن أنَّ أبوابَ الجَنَّةِ ثمانيَةٌ، والواوُ هنا واوُ الحالِ، أو عاطفةٌ للجُملةِ على ما قَبْلَها لعطفِ الجُملةِ على الجُملةِ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣]، وقد ذكَرَ بعضُ أهلِ العِلمِ لَطيفةً في مجيءِ الواوِ هنا دُونَ الآيةِ الأُولى في خبَرِ أهلِ النارِ، وهي: أنَّ أهلَ الجَنَّةِ إذا جاؤوا وجَدُوا البابَ مفتوحًا، هذا إكرَامٌ لهم، خِلافَ أهلِ النارِ؛ فإنَّهم ينتظِرونَ فتحَ أبوابِها، وهذا فيه إهانةٌ لهم ومَزيدُ عذابٍ، كما ينتظِرُ السَّجينُ في الدُّنيا فتحَ أبوابِ السِّجنِ، فإذا فُتِحَ ازدادُوا هَمًّا وغَمًّا، ذكَرَ ذلك ابنُ القيِّمِ في «بدائعِ الفوائدِ» (٢/ ٦٦٤).

د ـ وأمَّا آيةُ الكهفِ: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ ۖ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] فنقولُ: الواوُ للعطفِ، وهذا مِن قبيلِ التفنُّنِ في ذِكرِ الحَرفِ وحَذْفِه، والتَّنويعُ في الكلامِ مِنَ البلاغةِ بمَكانٍ، مِثلُ قولِه تعالى: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ﴾ [الطارق: ١٧]، وقالَ تَعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [التين: ٦]، وفي الانشقاقِ: ﴿لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍۭ﴾ [الانشقاق: ٢٥]، وقال سبحَانَه: ﴿وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]، وقالَ في المائدةِ: ﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [المائدة: ٣]، فهذا كلُّه من بابِ التَّفنُّن والتَّنويع، وهكذا يُقال في قَولِه تَعالى: ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾، وبعضُ أهلِ العلمِ قال: «إنَّ مجيءَ الواوِ هنا يدُلُّ على أنَّ أهلَ الكهفِ سَبْعةٌ وثامِنُهم كَلْبُهم؛ لمجيءِ الواوِ دُونَ ما قَبْلَها، وهذا قولُ السُّهَيليِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «نتائجِ الفِكرِ» (ص٢٠٧)، وهو استِنباطٌ حسَنٌ.

هذا، وهناكَ آياتٌ أُخرى استدَلَّ بها مَن يُثبِتُ هذه الواوَ، ويقولُ بواوِ الثمانِيَةِ، أجابَ عنها العُلماءُ، فلا نُورِدُها؛ لأنَّ المصنِّفَ أعرَضَ عنها، وأيًّا مَّا كانَ، فإنَّ القولَ بوجودِ واوِ الثمانيةِ ليس بصَحيحٍ؛ بل رأى الطِّيبيُّ في «فتوح الغيب» (١٥/ ٥٠٧) أن القولَ بواوِ الثَّمانيةِ ليسَ بشيءٍ، ولا يجوزُ أن يُؤخَذَ به، وقال عمَّنْ جعَلَ آيَةَ التَّحريمِ مِن بابِ واوِ الثمانِيَةِ: إنَّه غلَطٌ فاحِشٌ، وقال عنه السَّمينُ الحَلَبيُّ «الدر المصون» (٦/ ١٣٠): «هذا قولٌ ضعيفٌ جِدًّا لا تحقيقَ له».

وبعضُ أهلِ العلمِ قال: إنَّ القولَ بواوِ الثمانِيَةِ واستِنباطَهُ في الكلامِ هو استِنباطٌ =

النوعُ الثامِنُ

ما يأتي على اثنَيْ عشَرَ وَجْهًا(١)

وهو: (ما)، فإنَّها على ضربَينِ: **اسمِيَّةٍ**، وأوجُهُها سبعةٌ:

[١] معرفةٌ تامَّةٌ(٢)، نحوُ: ﴿فَنِعِمَّا هِيَۖ﴾ [البقرة: ٢٧١]؛ أي: فنِعمَ الشيءُ إبداؤُها.

[٢] ومَعرِفةٌ ناقِصةٌ، وهي الموصولةُ(٣)، نحوُ: ﴿مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيۡرٞ مِّنَ ٱللَّهۡوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِۚ﴾ [الجمعة: ١١]؛ أي: الذي عندَ اللهِ خيرٌ.

= حسَنٌ، ولكنَّه يكونُ مِن قبيلِ المُلَحِ، وقال ابنُ عاشور «التحرير والتنوير» (١٥/ ٢٩٣): هو مِنَ اللَّطائفْ، وَلَا يَبْلُغُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمَعارِفْ، وقال: «هو كالزَّهْرةِ تُشَمُّ ولا تُحَكُّ»، يعني: استَمْتِعْ بها فقطْ دُونَ أن تبالِغَ في البحثِ عن أصلِها وحقيقتِها؛ لأنَّها لا تحتمِلُ ذلك، وبعضُهم رَدَّ على مَن قال بواوِ الثمانيةِ، بقولِهِ تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلۡمُؤۡمِنُ ٱلۡمُهَيۡمِنُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡجَبَّارُ ٱلۡمُتَكَبِّرُۚ﴾ [الحشر: ٢٣]، ولم تأتِ الواوُ هنا مع أنَّ هذا الاسمَ هو الثامِنُ.

(١) أي: في الاستعمالِ.

(٢) أي: فلا تَحتاجُ إلى صِلةٍ ولا عائدٍ ولا صِفةٍ، نحوُ: ﴿فَنِعِمَّا هِيَۖ﴾ [البقرة: ٢٧١]، نِعْمَ: فِعلُ مَدْحٍ، (ما): فاعِلُ (نِعمَ)، وهو معرفةٌ تامَّةٌ، معناهُ: الشيءُ؛ أي: نِعمَ الشيءُ إبداؤُها؛ لأنَّ الكلامَ في الإبداءِ لا في الصَّدَقاتِ، و﴿هِيَۖ﴾ علىَ هذا هو المخصوصُ بالمدحِ، وهذا ظاهرُ مذهبِ سيبويهِ في (ما) إذا وليهَا اسمٌ كقَولِه تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَۖ﴾ أنَّها معرفةٌ تامةٌ، وسيذكرُ المصنِّفُ عمَّا قليل قولًا آخرَ، وهو أنَّ (ما) نكرةٌ تامَّةٌ.

(٣) وهيَ التي بمعنَى الذي.

[٣] وشَرْطِيَّةٌ، نحوُ: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧].

[٤] واستِفهامِيَّةٌ، نحوُ: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ١٧].

ويَجِبُ حذفُ أَلِفِها إذا كانتْ مجرورةً[١]، نحوُ: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبأ: ١]، ﴿فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥]؛ ولهذا رَدَّ الكِسائيُّ على المفسِّرِينَ قولَهم في ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾ [يس: ٢٧][٢]: إنَّها استِفهاميَّةٌ.

وإنَّما جازَ نحوُ: (لِمَاذا فعَلْتُ)؟ لأنَّ أَلِفَها صارتْ حَشْوًا بالتَّركيبِ مع (ذَا)، فأشبَهَتِ الموصولةَ[٣].

[٥] ونَكِرةٌ تامَّةٌ[٤]، وذلك في ثلاثةِ مواضِعَ في كلٍّ مِنها خلافٌ:

---

(١) أي: بحرفِ جرٍّ أو باسمِ مضافٍ، فتحذفُ الألفُ؛ للفرقِ بينَ الاستفهاميةِ والخَبَريةِ كالموصولةِ في نحوِ: ﴿يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٤]، و﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٨].

(٢) ليس كلُّ المفسِّرينَ قالُوا: إنها استفهاميَّةٌ؛ بلْ قالَهُ قليلٌ مِنهم، وجوَّزَه بعضُ اللُّغويِّينَ والمُفسِّرِينَ احتمالًا، وهم: الفَرَّاءُ، والزَّجَّاجُ، والزَّمَخْشَريُّ، فكلُّهم قال: «ويَجوزُ...» وقدَّمُوا غيرَهُ، وعلى كُلٍّ فهذا القولُ فيه نَظَرٌ، وهو أنَّ (ما) استِفهاميةٌ؛ ولذا قال عنه النَّحَّاسُ في «إعراب القرآن» (٣/ ٢٦٤): هو قولٌ ضعيفٌ، مُتعقِّبًا مَن قال به، والصَّحيحُ: أنَّ (ما) في الآيةِ إمَّا اسمٌ موصولٌ بمعنى (الَّذِي) أو مَصْدريَّةٌ، والتَّقدير: بغُفرانِ ربِّي لي، ولو كانتْ (ما) استِفهاميةً لحُذِفَتِ الأَلِفُ في (بما) لدُخولِ حرفِ الجرِّ عليها.

(٣) أي: وسَطًا بالتَّركيبِ مع (ذا)، والحَذْفُ في الوسَطِ قليلٌ، قالوا: لأنَّه مُحصنٌ مِنَ الحوادثِ؛ فشابَهَتْ (ما) الاستفهاميةُ الموصولةَ في ثبوتِ الأَلِفِ، ومعلومٌ أنَّ الموصولَ مع صِلَتِه كالشيءِ الواحدِ.

(٤) النَّكرةُ التَّامةُ هي التي تكونُ مكتفيةً بنفسِها؛ فلا تَحتاجُ إلى صِلةٍ ولا صِفةٍ.

أحدُها: نحوُ: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[١]، ونحوُ: نِعمَ مَا صنَعْتَ؛ أيْ: فنِعمَ شيئًا هي[٢]، ونِعمَ شيئًا شيءٌ صنَعْتَه[٣].

والثاني: قولُهم: إنِّي ممَّا أن أفعَلَ[٤]؛ أي: إنِّي مخلوقٌ مِن أمرٍ هو فِعلِي كذا وكذا[٥]، وذلك على سبيلِ المُبالَغةِ، مثلُ قولِهِ تعالى: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍۚ﴾ [الأنبياء: ٣٧][٦].

والثالثُ: قولُهم في التعَجُّبِ: ما أحسَنَ زيدًا؛ أي: شيءٌ حسَّنَ زيدًا، وهو قولُ سيبويه[٧].

[٦] ونَكِرةٌ موصوفةٌ[٨]، كقولِهم: مرَرتُ بما مُعجِبٍ لك؛ أي: بشيءٍ

---

(١) فتكونُ (ما) هنا في موضِعِ نصبٍ على التَّمييزِ؛ أي: عَلى القولِ بأنَّها نكرةٌ تامَّةٌ بمعنى (شيءٍ)، وهو قولُ كثيرٍ من المتأخِرينَ، والفاعلُ ضميرٌ مستَترٌ، والمخصُوصُ بالمدحِ (هِيَ).

(٢) أي: في الآيةِ الكريمةِ ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ فالمخصُوصُ مذكورٌ، وهو ﴿هِيَ﴾ كما تقدَّم.

(٣) أي: في المثالِ الذي ذكرَه، وهو: نِعمَ مَا صنَعْتَ، فالمخصوصُ بالمدحِ محذوفٌ، تقديرُه (شيءٌ)، وجملةُ (صنَعْتَه) صفةٌ له.

(٤) يقُولونَ ذلكَ إذا أرادُوا المُبالَغةَ في الإكثارِ مِن فعلٍ.

(٥) قولُه: «إنِّي ممَّا أن أفعَلَ» فخبرُ (إنَّ) مَحْذُوفٌ وَ(مِن) مُتَعَلقَة بِهِ، و(ما) نَكِرةٌ تامَّةٌ بمعنَى (أمرٍ)، و(أن) وصِلَتُها في موضِعِ جرٍّ بدلٌ مِن (ما)؛ أي: إنِّي مخلوقٌ مِن أمرٍ، ذلك الأمرُ هو فِعْلِي كذا وكذا، وذهب بعض النحويِّين وهو منسوبٌ إلى سِيبويهِ: إلى أنَّ (ما) في المِثالِ معرفةٌ تامَّةٌ بِمَعْنى الْأَمر، وَ(أَن) وصلتها مُبْتَدأ والظرف خَبره، وَالْجُمْلَة خبر إنّ؛ أَي: إنِّي من الْأَمر فعلي كَذَا وَكَذَا، وَالْأولُ أظهرُ، قالَه الأزهَريُّ، وهو اختيار المصنِّف، كما سيأتي.

(٦) أي: كأنَّه مخلوقٌ مِنَ العَجَلةِ؛ للمُبالَغةِ في وصفِهِ بالعَجَلةِ.

(٧) وقيلَ: (ما) موصولةٌ، وقيل: استفهاميةٌ، خِلافٌ.

(٨) بصِفةٍ بعدَها.

مُعجِبٍ، ومنه(١) في قولٍ: نِعمَ ما صنَعْتَ؛ أيْ: نِعمَ شيئًا صنَعْتَه، و(٢)ما أحسَنَ زيدًا؛ أي: شيءٌ موصوفٌ بأنَّه حسَّنَ زيدًا عظيمٌ، بحذفِ الخبَرِ(٣).

[٧] **ونَكِرةٌ موصوفٌ بها**، نحوُ: ﴿مَثَلًا مَّا﴾ [البقرة: ٢٦]، وقولُهم: لأمرٍ مَّا جدَعَ قصيرٌ أَنْفَه؛ أي: مثَلًا بالغًا في الحَقارةِ(٤)، ولأمرٍ عظيمٍ(٥)، وقيلَ: إنَّ (ما) في هذه حرفٌ لا موضِعَ لها(٦).

وحَرْفِيةٌ، وأوجُهُها **خمسةٌ**:

[١] **نافِيةٌ**، فتَعْمَلُ في الجُملةِ الاسميةِ عمَلَ (ليسَ) في لُغةِ الحجازِيِّينَ، نحوُ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١](٧).

[٢] **ومَصْدريةٌ غيرُ ظَرْفيةٍ**(٨)، نحوُ: ﴿بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦]؛ أي: بنِسيانِهم إيَّاهُ.

[٣] **ومَصْدريةٌ ظَرْفيةٍ**، نحوُ: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١]؛ أي: مُدَّةَ دَوَامِي حيًّا(٩).

---

(١) على قولِ بعضِ النُّحاةِ، وهو الأخفَشُ والزَّجَّاجُ.

(٢) ومِنه. عندَ الأخفَشِ.

(٣) الذي هوَ عَظِيمٌ.

(٤) في: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦].

(٥) جدَعَ قَصيرٌ أنفَه، مَثَلٌ مشهورٌ عندَ العَرَبِ.

(٦) أي: زائدةٌ، قالَهُ ابنُ مالكٍ، ورجَّحَه الأزهريُّ.

(٧) ومِنهُ: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢].

(٨) أي: فتدُلُّ على مصدرٍ دُونَ التعرُّضِ لمعنَى الوقتِ.

(٩) ومنه الحديثُ القُدُسيُّ: «**يَا ابْنَ آدَمَ، إِنَّكَ مَا دَعَوْتَنِي وَرَجَوْتَنِي غَفَرْتُ لَكَ مَا كَانَ مِنْكَ**»، رواه الإمامُ أحمدُ (٢١٤٧٢) عن أبي ذَرٍّ ﷺ، وحسَّنه محقِّقو المسند، والتِّرمذيُّ (٣٥٤) عن أنسٍ، وصَحَّحه الألبانيُّ. فـ (ما) في (مَا دَعَوْتَنِي) مَصْدريةٌ ظَرْفيةٌ؛ أي: مُدَّةِ دوامِ دُعائِكَ.

[٤] وكافَّةٌ عنِ العملِ، وهي ثلاثةُ أقسامٍ:

كافَّةٌ عن عمَلِ الرَّفعِ، كقولِهِ:

صَدَدتِّ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا ... وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

فـ(قَلَّ) فِعلٌ، و(ما) كافَّةٌ عن طلَبِ الفاعلِ، و(وِصالٌ) فاعلُ فعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُه الفعلُ المذكورُ، وهو (يَدُومُ)، ولا يكونُ (وِصالٌ) مُبتدَأً؛ لأنَّ الفِعلَ المكفوفَ لا يدخُلُ إلَّا على الجُملِ الفِعليةِ. ولم يكُفَّ مِنَ الأفعالِ إلَّا: قَلَّ[1]، وطالَ، وكثُرَ[2].

وكافَّةٌ عن عمَلِ النَّصبِ والرَّفعِ، وذلك في (إنَّ) وأخواتِها[3]، نحوُ: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١].

وكافَّةٌ عن عمَلِ الجَرِّ[4]، نحوُ: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الحجر: ٢]، وقولِهِ:

كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُه[5]

---

(١) تدُلُّ على القِلَّةِ.

(٢) تدُلَّانِ على الكَثْرةِ؛ لأنَّها أشبهَتْ (رُبَّ) مِن حيثُ المَعنى، فكما تُكَفُّ (رُبَّ) بـ(ما)، فكذلك تكونُ هذه الأفعالُ مكفوفةً بها عنِ العملِ، وإذا كانتْ (ما) كافَّةً، فتُكتَبُ موصولةً مع الكلماتِ؛ لكونِها مِن تَتِمَّةِ الفِعلِ، وإذا كانت مَصْدريةً كُتِبَت مفصولةً؛ نحو: قلَّ ما يقومُ زيدٌ؛ أي: قلَّ قِيامُه.

(٣) قال ابنُ مالكٍ في الألفيَّةِ:

وَوَصْلُ مَا بِذِي الحُرُوفِ مُبْطِلُ ... إِعْمَالَهَا وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ

(٤) ومُهيِّئةٌ للدُّخولِ على الجُملةِ الفعليةِ، فالمُهيِّئةُ نحوُ: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الحجر: ٢].

(٥) (ما) في (كمَا) كفَّت حرف الجر عن العَملِ، فـ (سيف) مُبتدأٌ.

واختُلِفَ في لفظِ (ما) التاليةِ (بعدَ) كقولِهِ:

أَعَـلَاقَـةً أُمَّ الـوُلَـيِّـدِ بَـعْـدَمَـا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ المُخْلِسِ[١]

فقِيلَ: كافَّةٌ (بعدَ) عنِ الإضافةِ، وقيلَ: مَصدريةٌ[٢].

[٥] وزائدةٌ، وتُسمَّى هي وغيرُها مِنَ الحروفِ الزائدةِ صِلةً وتوكيدًا[٣]، نحوُ: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، و﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠]؛ أي: فبِرَحْمةٍ، وعن قليلٍ[٤]. واللهُ أعلَمُ.

❁ ❁ ❁

---

(١) قوله: (أعَلاقةً)؛ أي: عَلاقةَ الحُبِّ، و(أمَّ الوُلَيِّدِ) بالتصغير؛ ليدُلَّ على أنَّ المرأةَ صغيرةٌ، وهو مفعولُ (علاقةً)، و(علاقةً) اسمُ مصدرٍ، و(الأفنانُ): جمع فَنَن، وهو الغُصن، أرادَ به ذُؤابةَ الرَّأسِ على سبيلِ الاستعارةِ، (الثَّغام) نَباتٌ خُيوطُهُ طويلةٌ رَقيقةٌ، وهذه الخُيوطُ إذا جفَّتِ ابيَضَّت، (المُخلِسُ) اسمُ فاعلٍ من أَخلسَ النباتُ، إذا كانَ بعضُه أخضرَ وبعضُه أبيضَ، وكذلكَ يقالُ: أخلسَ الرأسُ، إذا خالطَ سوادُه بياضَه. فالشاعر يخاطب نفسه موبِّخًا، يقولُ: أتعلقُ أمَّ الوُلَيِّدِ وتحبُّها وقد كبِرتَ واشتعلَ رأسُكَ شيبًا؟!

(٢) أيْ: بعدَ صَيرورةِ رأسِكَ، ورجَّحَه المصنِّفُ في «المُغني»؛ أي: أنَّها مصدريَّةٌ، وقال: هو الظاهِرُ؛ لأنَّ فيه بقاءَ (بَعْدَ) على أصلِها مِنَ الإضافةِ، ولأنَّها لو لم تكن مُضافةً لنُوِّنت. واختارَ هذا ابنُ مالكٍ في «شرحِ التسهيل» (١/ ٢٢٧)، وقال: «إنَّ الحكمَ على (ما) هذه بالمصْدريةِ أولى مِن جعلِها كافَّةً؛ لأنَّها إذا كانَت مصدريةً كانت في موضعِ جرٍّ، فلم يُصرفُ شيءٌ عمَّا هو له ثابت، بخلافِ الحكم بأنَّ (ما) كافَّةٌ».

(٣) لا سِيما إذا أُطلقت على ما جَاءَ منها في القُرآنِ العَظيم، تأدُّبًا مع كلام اللهِ، فتُسمَّى بهما معًا، أو بكُلٍّ واحدٍ على انفِرادِهِ، كما سيبيِّنه المؤلفُ في نهايةِ هذه القواعدِ.

(٤) و(ما) صِلةٌ أو تأكيدٌ.

فائدةٌ: قالَ الناظمُ في ضبطِ مَعاني (ما) بعدَ تعديلٍ يسيرٍ في البيتِ الأوَّلِ:

مَحَامِلُ (مَا) عَشْرٌ إِذَا رُمْتَ عَدَّهَا فَحَافِظْ عَلَى بَيْتٍ مِنَ الشِّعْرِ عبقَري

سَتَفْهَمُ شَرْطَ الوَصْلِ فَاعْجَبْ لِنُكْرِهَا بِـكَـفٍّ وَنَفْـيٍ زِيـدَ تَـعْـظِـيـمُ مَـصْـدَرِ

ومجيءُ (ما) للتَّعظيمِ شاهِدُه:

عَـزَمْـتُ عَـلَـى إِقَـامَـةِ ذِي صَـبَـاحٍ لِأَمْـرٍ (مَّـا) يُـسَـوَّدُ مَـنْ يَـسُـودُ

البابُ الرابعُ

في الإشاراتِ إلى عباراتٍ مُحرَّرةٍ مُسْتَوْفاةٍ مُوجَزةٍ[١]

(١) وهيَ تنبيهَاتٌ مهمَّةٌ في طريقةِ الإعرابِ، والغالبُ أنَّها للمبتدئينَ في هذا الفَنِّ.

فـي الإشاراتِ
إلى عباراتٍ مُحرَّرةٍ مُسْتَوْفاةٍ مُوجَزةٍ

ينبغي(١) أن تقولَ في **نحوِ**: (**ضُرِبَ**) مِن (ضُرِبَ زيدٌ): بأنَّه فِعلٌ ماضٍ لم يُسَمَّ فاعِلُه(٢). ولا تقُلْ: مَبنيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعِلُه؛ لِمَا فيه مِنَ التَّطويلِ والخَفاءِ(٣). وأن تقولَ في نحوِ: (زيدٌ): نائبٌ عنِ الفاعلِ. ولا تقُلْ: مفعولٌ لِمَا لم يُسَمَّ فاعِلُه؛ لخَفائِهِ، وطُولِهِ، وصِدْقِه على نحوِ: (دِرْهَمًا) مِن: (أُعطِيَ زيدٌ دِرهَمًا)(٤).

وأن تقولَ في (**قدْ**): حرفٌ لتَقليلِ زمنِ الماضي(٥)، وحدَثِ المضارِعِ(٦)، ولتَحقيقِ حدَثَيْهِما(٧).

---

(١) أيُّها المُعرِبُ.

(٢) هذا القولُ ظاهِرُ الدَّلالةِ على المقصودِ، وَافٍ على سبيلِ الاختصارِ.

(٣) ولا تقُلْ: مَبنيٌّ للمجهولِ؛ لِئَلَّا ينسحِبَ على نحوِ: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧].

(٤) أي: ينسَحِبُ على ما ليس نائبَ فاعلٍ، وهو (دِرْهَمًا) في هذا المِثالِ، وهو ليس نائبَ فاعلٍ، ولكنَّه مفعولٌ ثانٍ.

(٥) أي: تَقْرِيبِه: قد قامَ زيدٌ، فزيدٌ قريبٌ مِنَ الحالِ.

(٦) قد يجودُ البَخيلُ، ويصدُقُ الكَذوبُ، فوُقوعُ الجُودِ مِنَ البَخيلِ، والصِّدقِ مِنَ الكَذوبِ قليلٌ.

(٧) ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩]، ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤]؛ أي: لا يَنبغي لك أن تقولَ: (قد) حرفُ تحقيقٍ؛ لأنَّه غيرُ واضحِ الدلالةِ على المُرادِ.

وفي (**لن**): حرفُ نصبٍ، ونفيٍ، واستِقبالٍ[١].

وفي (**لم**): حرفُ جزمٍ لنفيِ المضارِعِ، وقَلْبِه ماضِيًا[٢].

وفي (**أمَّا**) المفتوحةِ المُشدَّدةِ: حرفُ شرطٍ، وتفصيلٍ، وتوكيدٍ[٣].

وفي (**أنْ**): حرفٌ مَصدريٌّ يَنصِبُ المضارِعَ[٤].

وفي **الفاءِ التي بعدَ الشَّرطِ**: رابِطةٌ لجَوابِ الشَّرطِ[٥]، ولا تقُلْ: جوابُ الشَّرطِ كما يقولونَ؛ لأنَّ الجوابَ: الجُملةُ بأَسْرِها، لا الفاءُ وَحْدَها[٦].

وفي **نحوِ**: (**زيدٍ**) مِن (جلَستُ أمامَ زيدٍ): مخفوضٌ بالإضافةِ، أو

---

(١) أي: لدلالتِها على النَّفيِ في الزَّمَنِ المستقبَلِ، وهل هي لتأبيدِ النفيِ؟ في ذلكَ خِلافٌ، والظاهِرُ أنَّها تفيدُ التأبيدَ بحسَبِ السِّياقِ، قالَ تعالى: ﴿لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣].

(٢) فـ (لَمْ) تدخُلُ على المُضارِعِ، وتَقلِبُ معناه إلى المُضِيِّ.

(٣) التَّوكيد في مِثلِ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ﴾ [الليل: ٥]، فالتَّوكيدُ هنا واقعٌ في تَحقُّقِ حصولِ الجوابِ، والجَزمِ بأنَّه حاصلٌ وواقعٌ لا مَحالةَ، وذكرُوا أنَّ تفصيلَ المجملِ يدلُّ على زيادةِ الاعتناءِ بشأنِ المذكورِ، وقالَ المصنِّفُ في «المغْني» (ص٨٢): «وَأما التوكيدُ فَقلَّ من ذَكرَه، وَلم أرَ من أحكمَ شَرحَه غيرَ الزَّمَخْشَرِيّ؛ فَإِنَّهُ قالَ: فَائِدَة (أمَّا) فِي الكَلام أَنْ تعطيَه فضلَ توكيدٍ، تَقولُ: زيدٌ ذَاهِبٌ، فَإِذا قصدتَ توكيدَ ذَلِكَ، وَأنه لَا محَالَة ذَاهِبٌ، وَأنه بصددِ الذَّهابِ، وَأنه مِنهُ عَزِيمَةٌ، قلت: أمَّا زيد فذاهبٌ، ولِذَلكَ قالَ سِيبَوَيْهِ فِي تَفْسِيره: مهمَا يكنْ من شَيْءٍ فزيدٌ ذَاهِبٌ، وَهَذَا التَّفسِيرُ مُدلٍ بفائدتين: بَيانُ كونِه توكيدًا، وَأَنَّه فِي معنَى الشَّرْط. انتهَى».

(٤) لبيانِ أنَّ مدخولَها يَنحَلُّ معها بمَصْدرٍ.

(٥) نحوُ: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥].

(٦) بلْ هو الفاءُ ومدخولُها، ثمَّ إنَّ الفاءَ لا مدخلَ لها في الجوابِ؛ بلْ هي رابِطةٌ لربطِ الجَوابِ بالشَّرطِ.

بالمُضافِ، ولا تقُلْ: مخفوضٌ بالظَّرفِ(١)؛ لأنَّ المُقتضيَ للخفضِ(٢) هو الإضافةُ، أوِ المضافُ مِن حيثُ هو مضافٌ، لا المضافُ مِن حيثُ هو ظرفٌ؛ بدليلِ: غلامُ زيدٍ، وإكرامُ عَمرٍو(٣).

وفي **الفاءِ** في نحوِ: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]: فاءُ السَّبَبيةِ(٤)، ولا تقُلْ: فاءُ العطفِ؛ لأنَّه لا يَجوزُ، أو لا يحسُنُ عطفُ الطَّلَبِ(٥) على الخبَرِ، ولا العَكسُ(٦).

وأن تقولَ(٧) **في الواوِ العاطفةِ**: حرفُ عطفٍ لمُجرَّدِ الجَمعِ(٨).

---

(١) الذي هو: أَمامَ، والخفضُ مُصطلحٌ كوفيٌّ.

(٢) أي: خفضِ المُضافِ إليه.

(٣) أي: أنَّ المضافَ قد يأتي غيرَ ظرفٍ، وذلك بأن يكونَ اسمَ ذاتٍ (غلام زيدٍ)، أو اسمَ معنًى: (إكرام عَمرٍو).

(٤) أي: ما قَبْلَها سبَبٌ، وما بعدَها مُسبَّبٌ.

(٥) أي: الإنشاءِ.

(٦) وهي مسألةٌ خِلافيةٌ: منَعَ مِن ذلك البلاغِيُّونَ وابنُ مالكٍ، وأجازَه الصَّفَّارُ وأبو حَيَّانَ وابنُ عاشورٍ مِنَ المعاصرينَ، وقال: «وَلَا يُرِيبُكَ عَطْفُ الْإِنْشَاءِ عَلَى الْخَبَرِ؛ لِأَنَّ مَنْعَ عَطْفِ الْإِنْشَاءِ عَلَى الخبَرِ عَلَى الْإِطْلَاقِ غَيْرُ وَجِيهٍ، وَالْقُرْآنُ طَافِحٌ بِهِ». «التحرير والتنوير» (٢٩/ ٢١٠).

(٧) أي: ويَنبغي أن تقولَ.

(٨) أي: للتَّشريكِ في المعنَى مِن غَيرِ دَلالةٍ على تَرتيبٍ أو تعقيبٍ أو مصاحبةٍ، بخلافِ الدَّالةِ على العَطفِ والمعيَّةِ معًا؛ فإنها تَجمعُ بين الأَمرينِ في وقتٍ واحدٍ، وممَّا يدلُّك على أنَّ الواوَ موضوعةٌ لمطلقِ الجمعِ: ما ذكَرهُ المصنِّفُ في «المُغني» مِن أنها تعطفُ الشَّيْءَ على مُصاحبِهِ نَحْوُ: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾ [العنكبوت: ١٥]، وعَلى سابقه نَحْو: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦]، وعَلى لاحقه نَحْو: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ [الشورى: ٣]، وَقد اجْتمع هَذَانِ فِي: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب: ٧].

وفي (حتَّى): حرفُ عطفٍ للجَمعِ، والغايةِ[١].

وفي (ثُمَّ): حرفُ عطفٍ للتَّرتيبِ[٢]، والمُهلةِ[٣].

وفي (الفاءِ): حرفُ عطفٍ للتَّرتيبِ، والتَّعقيبِ[٤].

وإذا اختصَرْتَ فيهنَّ[٥] فقُلْ: عاطِفٌ ومعطوفٌ، كما تقولُ في نحوِ: (باسْمِ اللهِ): جارٌّ ومجرورٌ[٦]. وكذلك إذا اختصَرْتَ في نحوِ: ﴿لَن نَّبْرَحَ﴾ [طه: ٩١] و﴿أَن نَّفْعَلَ﴾ [هود: ٨٧]، فقُلْ: ناصبٌ ومنصوبٌ.

وأن تقولَ في (إنَّ) المكسورةِ[٧]: حرفُ توكيدٍ يَنصِبُ الاسمَ ويَرفَعُ الخبَرَ، وتزيدُ في (أنَّ) المفتوحةِ[٨] فتقولُ: حرفُ توكيدٍ مصدريٌّ يَنصِبُ الاسمَ ويرفعُ الخبَرَ[٩].

واعلَمْ[١٠] أنَّه يُعابُ على الناشئِ في صناعةِ الإعرابِ أن يذكُرَ فِعلًا[١١] ولا يبحَثَ عن فاعِلِه، أو مُبتدأً ولا يَتفحَّصَ عن خبَرِه[١٢]،

---

(١) في نحوِ: قَدِمَ الحُجَّاجُ حتَّى المُشاةُ.

(٢) بينَ المُتعاطفَينِ.

(٣) ويقال: المهْلة والتراخي، تقول: قَامَ زيدٌ ثمَّ عَمْرٌو؛ أَي: بَينهمَا مهلةٌ؛ أي: تأخرُ المعطوفِ عن المعطوفِ عليه.

(٤) قام زيدٌ فعَمْرٌو فمحمَّدٌ.

(٥) أي: في حروفِ العطفِ الأربعةِ.

(٦) وهو مشهورٌ عِندَهم.

(٧) المكسورةِ الهَمزةِ المُشدَّدةِ النُّونِ.

(٨) المفتوحةِ الهَمزةِ المُشدَّدةِ النُّونِ.

(٩) وقيل: (مَصْدريٌّ)؛ لأنَّها ـ (أنَّ) ـ تُعامَلُ مُعامَلةَ المصدرِ، حيثُ تُؤوَّلُ مع معمولِها بالمَصدرِ، نحوُ: بلَغَني أنَّكَ قائمٌ؛ أي: بلَغَني قِيامُكَ، فقيامُكَ: فاعِلٌ.

(١٠) لمَّا بيَّنَ ما يحسُنُ بالمتعلِّمِين تعلُّمُه مِن أحوالِ هذا الفَنِّ، شرَعَ يُبيِّنُ ما يُعابُ على الآخِذِينَ بفَنِّ الإعرابِ مِنْ أمور.

(١١) مِنَ الأفعالِ الثلاثةِ؛ لأنَّ كلَّ فِعلٍ لا بُدَّ له مِن فاعلٍ.

(١٢) لِمَا بينَ المبتدأِ والخبرِ مِنَ الاتِّصالِ التَّامِ، وعلى المعربَ أن يُبيِّنَ هل الخبَرُ مذكورٌ أو محذوفٌ؟ إلخ، فلا يحسُنُ أن يذكُرَ أحَدَهما، ويترُكَ الآخَرَ.

أو ظَرْفًا، أو مجرورًا ولا يُنبِّهَ على مُتعلَّقِه[١]، أو جُملةً ولا يذكُرَ أَلَها محلٌّ أمْ لا، أو موصولًا ولا يُبيِّنَ صِلَتَه وعائِدَه.

وأن يقتصِرَ في إعرابِ الاسمِ مِن نحوِ: (قام ذَا)، أو (قامَ الذي) على أن يقولَ: اسمُ إشارةٍ، أو اسمٌ موصولٌ، فإنَّ ذلك لا يَقتضي إعرابًا[٢]. والصَّوابُ أن يُقالَ: فاعِلٌ وهو اسمُ إشارةٍ، أو: وهو اسمٌ موصولٌ.

فإنْ قُلتَ: لا فائدةَ في قولِهِ في نحوِ (ذا): إنَّه اسمُ إشارةٍ، بخلافِ قولِهِ في (الذي): إنَّه اسمٌ موصولٌ، فإنَّ فيه تنبيهًا على ما يفتقِرُ إليه مِنَ الصِّلةِ والعائدِ، ليطلُبَهما المُعرِبُ، وليَعلمَ أنَّ جُملةَ الصِّلةِ لا محلَّ لها.

قلتُ: بَلى[٣] فيه فائدةٌ، وهي التنبيهُ إلى[٤] أنَّ ما يَلْحَقُه مِنَ الكافِ حرفُ خِطابٍ، لا اسمٌ مضافٌ إليه، وإلى أنَّ الاسمَ الذي بعدَ (ذا) في نحوِ قولِكَ: جاءَني هذا الرجُلُ، نعتٌ، أو عطفُ بيانٍ، على الخِلافِ في المُعرَّفِ بـ(ألِ) الواقعِ بعدَ اسمِ الإشارةِ، وبعدَ (أيُّها) في نحوِ: يا أيُّها الرجُلُ[٥].

وممَّا لا يَنبني عليه إعرابٌ: أن يقولَ في (غُلامُ)، مِن نحوِ: (غلامُ

---

(١) ولأنَّه قد يكونُ حرفَ جرٍّ زائدًا ولا يَتعلَّقُ بشيءٍ، فلا مُتعلَّقَ له. وهكذا.

(٢) فَضْلًا عن أن يَقتضيَ رفعًا.

(٣) أي: في قولِهِ: «اسم إشارةٍ».

(٤) (على) في نُسخةِ الأزهريِّ، وهو الأجودُ لغَةً؛ لأن المشهور في (نبَّه) أنه يتعدَّى بعلى.

(٥) فقِيلَ: رجُلٌ: نعتٌ، وقيلَ: عطفُ بَيانٍ، وقيل: بدلٌ.

زيدٍ): مضافٌ[(١)]، فإنَّ المُضافَ ليس له إعرابٌ مُستقِرٌّ، كما للفاعلِ ونحوِه. وإنَّما إعرابُهُ بحسَبِ ما يدخُلُ عليه. فالصَّوابُ أن يُقالَ: فاعِلٌ[(٢)] أو مفعولٌ[(٣)]، ونحوُ ذلك. بخلافِ المضافِ إليه، فإنَّ له إعرابًا مُستقِرًّا، وهو الجَرُّ، فإذا قيلَ: مضافٌ إليه، عُلِمَ أنَّه مجرورٌ.

ويَنبغي أن يَتجنَّبَ المُعرِبُ[(٤)] أن يقولَ في حرفٍ في كِتابِ اللهِ تعالى: إنَّه زائدٌ[(٥)]؛ لأنَّه يَسبِقُ إلى الأذهانِ أنَّ الزائدَ هو الذي لا معنَى له، وكلامُ اللهِ ـ سُبحانَهُ ـ مُنزَّهٌ عن ذلك[(٦)].

وقد وقَعَ هذا الوهمُ[(٧)] للإمامِ فَخْرِ الدِّينِ، فقال: (المُحقِّقونَ على

---

(١) مُقتصِرًا عليه.

(٢) فالفاعلُ له إعرابٌ مُستقِرٌّ، وهو الرفعُ لفظًا أو محلًّا.

(٣) فالمفعولُ له إعرابٌ مُستقِرٌّ، وهو النَّصبُ، بخلافِ المُضافِ، فليس له إعرابٌ مُستقِرٌّ.

(٤) لأنَّه هو المُخاطَبُ بهذه الكلماتِ، وإلَّا فالجميعُ مَدْعُوُّونَ إلى ذلك، المُفسِّرُ والفقيهُ، والأُصولي... إلخ.

(٥) تعظيمًا للقرآنِ، واحتِرامًا له؛ فليس في القرآنِ حرفٌ إلَّا وله فائِدةٌ، وله معنًى صحيحٌ، فكلامُ اللهِ مُنزَّهٌ عنِ الزائدِ الذي لا معنَى له.

(٦) قال البَيضاويُّ المُفسِّرُ في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦]: «﴿مَّا﴾ مَزيدةٌ للتأكيدِ، ولا نَعني بالمزيدِ اللَّغوَ الضائعَ؛ فإنَّ القرآنَ كلَّه هُدًى وبَيانٌ؛ بلْ [نعني به]، ما لم يوضَعْ لمعنًى يُرادُ منه، وإنَّما وُضِعَتْ لتُذكَرَ مع غيرِها فتُفيدُه وَثاقةً وقُوَّةً، وهو زِيادةٌ في الهُدى غيرُ قادحٍ فيه»، هذا، ومع القولِ بوقوعِ الزِّيادةِ في القرآنِ فإنَّه ينبغي تجنُّبُ إطلاقِ ذلكَ إذا كانَ الكلامُ مستقيمًا من غيرِ اعتبارِ الزِّيادةِ؛ بلْ إنَّ هذا أصلٌ عامٌّ في كلِّ كلامٍ، وليسَ خاصًّا بالقرآنِ؛ فلا يُحمَل اللفظُ على الزِّيادةِ مع إمكانِ غيرِها، وهو مِن أصُولِ الصِّناعةِ النَّحويَّةِ، ولأبي إسحاقَ الشَّاطبيِّ في «المقاصِدِ الشَّافيةِ» (٣/ ٥٩٥ ـ ٥٩٧) توجيهاتٌ وأنظارٌ في معنَى الزيادةِ، يحسن مراجعتها والوقوف عليها.

(٧) أي: كونُ المُرادِ مِنَ الزائِدِ، ما لا معنًى له.

أنَّ المُهمَلَ لا يقَعُ في كلامِ الله سبحانَهُ، فأمَّا (ما) في قولِهِ تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران: ١٥٩] فيُمكِنُ أن تكونَ استِفهاميَّةً للتعجُّبِ، والتقديرُ: فبأَيِّ رَحْمةٍ؟)[١]. انتهى.

والزائدُ عندَ النَّحْوِيِّين معناه: الذي لم يُؤتَ به إلَّا لمُجرَّدِ التَّقويةِ والتوكيدِ، لا المُهمَلُ[٢].

والتَّوجيهُ المذكورُ في الآيةِ باطِلٌ؛ **لأمرَينِ**:

أحدُهما: أنَّ (ما) الاستِفهاميةَ إذا خُفِضَت وجَبَ حذفُ أَلِفِها، نحوُ: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبأ: ١][٣].

الثاني: أنَّ خفضَ ﴿رَحْمَةٍ﴾ حينَئِذٍ يُشكِلُ[٤]؛ لأنَّه لا يكونُ بالإضافةِ، إذ ليسَ في أسماءِ الاستفهامِ ما يُضافُ إلَّا (أيٌّ) عندَ الجميعِ، و(كَمْ) عندَ الزَّجَّاجِ، ولا بالإبدالِ[٥] مِن (ما) لأنَّ المُبدَلَ مِنِ اسمِ الاستفهامِ لا بُدَّ أن يُقرَنَ بهَمْزةِ الاستفهامِ، نحوُ: كيفَ أنتَ، أصحيحٌ أمْ سَقِيمٌ؟ ولا صِفةً؛ لأنَّ (ما) لا تُوصَفُ إذا كانتْ شَرْطيةً، أوِ استِفهاميةً. ولا بيانًا؛ لأنَّ ما لا يُوصَفُ لا يُعطَفُ عليه عطفَ البيانِ كالمُضمَراتِ[٦].

---

(١) هَذِه محاولةٌ للتخلُّصِ مِنِ اعتبارِها زائدةً، وهو قولٌ ضعيفٌ.

(٢) أي: مهمَلٌ معناهُ في السياقِ، وإنْ كانَ له معنًى في أصلِ الوضعِ، فليسَ المرادُ المهملَ وضعًا، مثلُ (دَيْزٍ)، (مقلوبِ زيدٍ)؛ فهذَا غيرُ مرادٍ هنَا.

(٣) فأمَّا قوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ فالألفُ موجودةٌ.

(٤) أي: علَى القواعِدِ النَّحويةِ.

(٥) أي: لا يكونُ خَفْضُهما بإبدالِ ﴿رَحْمَةٍ﴾ مِن (ما)، فلا يُقالُ: ﴿رَحْمَةٍ﴾ اسمٌ مجرُورٌ؛ لأنَّها بدَلٌ.

(٦) فالمُضمَراتُ لا تكونُ موصوفةً، ولا معطوفًا عليها، عندَ الأكثَرِينَ.

وكثيرٌ مِنَ المُتقدِّمِينَ يُسمُّونَ الزائدَ صِلةً[١]، وبعضُهم يُسمِّيه مُؤكِّدًا، وبعضُهم يُسمِّيه لَغْوًا[٢]، لكنَّ اجتِنابَ هذه العِبارةِ في التنزيلِ واجِبٌ[٣].

وفي هذا القَدْرِ كِفايةٌ لمَن تأَمَّلَه[٤].

كُتِبَ

في ١٠ شهر رجَبٍ مِن شهورِ سنةِ ٩٧١[٥]

۞ ۞ ۞

---

(١) لأنَّه يُتوصَّلُ به إلى غَرَضٍ صحيحٍ، كتَحسينِ الكلامِ، وتَزْيِيبِه، وحُصولِ السَّجعِ وغيرِهِ، وتَفْخيمِهِ ونحوِ ذلك مِنَ الأغراضِ.

(٢) أفادَ ابنُ يعيش في «شرح المفصل» (١٢٨/٨): أن الصِّلةَ والحَشوَ من عِباراتِ الكُوفيِّين، والزيادةَ والإلغاءَ من عِباراتِ البَصريِّين.

(٣) لأنَّه يُوحِي بأنَّه مُلْغًى، أو مِنَ اللَّغوِ الباطلِ، وكلامُ اللهِ مُنزَّهٌ عن ذلك.

(٤) ونحنُ نقولُ كما قال الشاطبيُّ: «وَهَذَا مَعَ التَّوْفِيقِ كَافٍ مُحَصِّلَا».

(٥) ليس هذا التاريخُ مِنَ المصنِّفِ؛ لأنَّه ماتَ ﷺ سَنَةَ (٧٦١هـ)، وبهذا تمَّ الشَّرحُ والتعليقُ بفضلِ اللهِ وتيسيرِه، ونَسألُه تعالَى أن يَغفرَ للمصنِّفِ، ويرفعَ درجتَه في علِّيِّين، وسائرِ عُلماءِ المسلمِينَ، كما نَسألُهُ سبحانَهُ أن يَنْفَعَنا بهذا المتنِ، وأن يَتجاوزَ عنَّا ما أخطَأْنَا فيه أو سهَوْنَا عنه، إنَّه سُبحانَهُ وتعالى سَميعٌ مُجيبُ الدُّعاءِ، والحمدُ للهِ الذي بنِعْمَتِه تَتِمُّ الصالحاتُ، وصلَّى اللهُ على نبيِّنا محمَّدٍ وآلِهِ وسلَّمَ.

الفهارس

وهي:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث.
- فهرس الآثار.
- فهرس الأشعار.
- فهرس مسائل النحو.
- فهرس مسائل اللغة.
- فهرس الأعلام.
- فهرس المذاهب والفرق والطوائف.
- فهرس الفوائد.
- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث

فهرس الآثار

فهرس الأشعار

الرجز

فهرس مسائل النحو

فهرس مسائل اللغة

فهرس الأعلام

فهرس المذاهب والفرق والطوائف

فهرس الفوائد

الفائدة	الصفحة

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

مفكرة

مفكرة

مفكرة

مفكرة

مفكرة

مفكرة

مفكرة

دار ابن الجوزي 8428146
9 786038 389430